على كافية الشيخ ابن حاجب

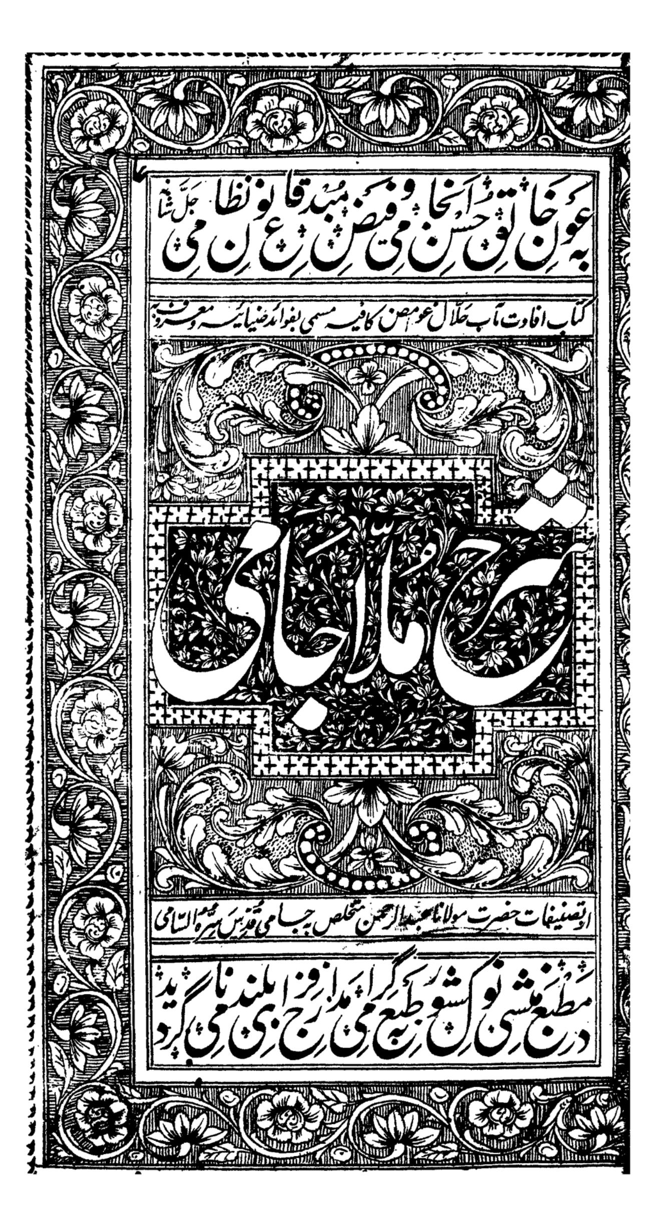
فوائد ضيائية المعروف شرح ملا جامی فی علم النحو

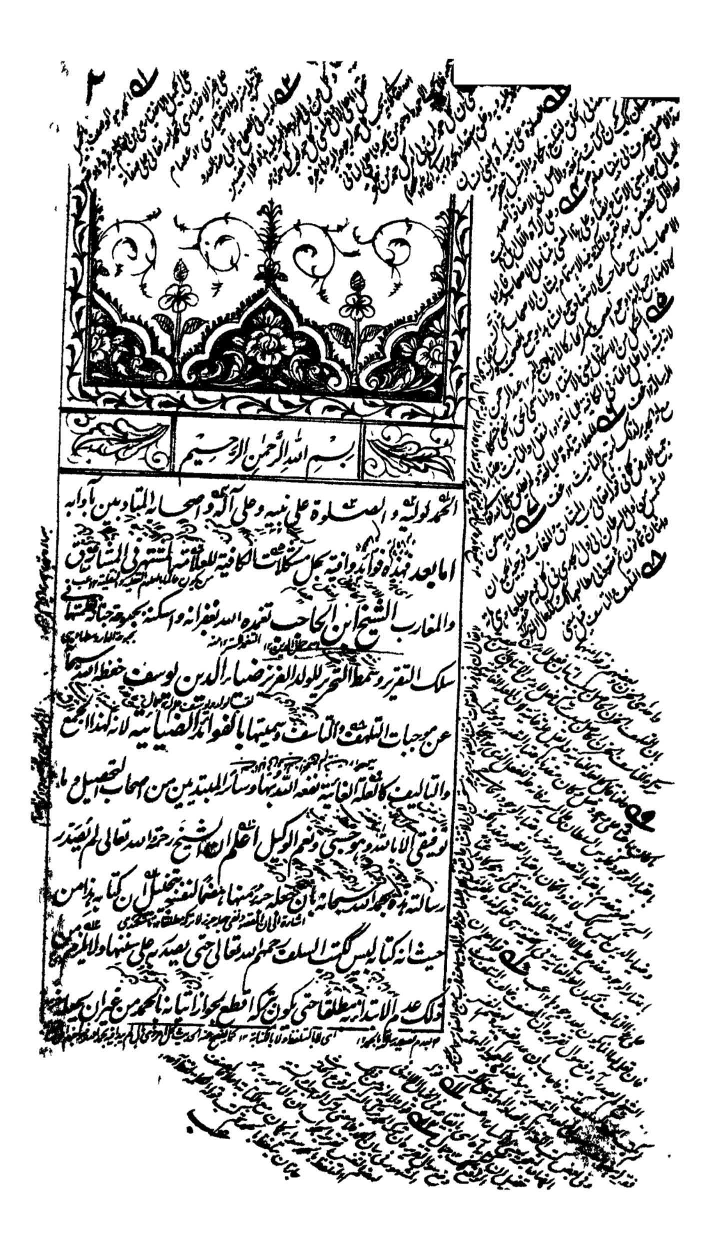
للشيخ عبد الرحمن الجامی

[illegible]

[illegible]

اللہ اکبر


بعون خالق حسن انجام و فیض مبدع قانون نظام جل شانه
کتاب افادت مآب حلال عویص کافیه مسمی بفوائد ضیائیه معروف به
شرح ملا جامی
از تصنیفات حضرت مولانا عبد الرحمن متخلص به جامی قدس سره السامی
در مطبع منشی نولکشور بطبع گرامی مدارج افزای بلند نامی گردید



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه

اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق

والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه في

سلك التقرير وضبط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه

عن موجبات اللهف والاسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع

والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما

توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر

رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزء منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من

حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر على سننها والتزم مع

ذلك عدم الابتداء مطلقا حتى يكون تركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله

من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما
فمتى لم يعرفا فكيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكونها فردا من
افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال **الكلمة** قيل هي والكلام مشتقان
من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد
عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتهما بالجرح حيث قال **شعر** جراحات السنان
لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة
بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث
فصاعدا والكلم الطيب مأول ببعض الكلم واللام فيهما للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة
بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك
الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة
لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها
ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى
ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا فاللفظ
الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب فليس من مقولة الحرف
والصوت اصلا لم يوضع له لفظ وانما عبر عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو

وانت قد اجريت عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ

به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه او هي مما يتلفظ به الانسان في

بعض الاحيان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود

والنصب والاشارات غير داخلة فيه فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه

لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ مصدرا وضع الوضع تخصيص

شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني فقيل يخرج عنه وضع الحرف

حيث لا يفهم منه معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا

صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ

ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد

زائد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي

بمعنى المفعول ومخفف معنى اسم مفعول كمرمي لما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر

المعنى بعده مبني على التجريد عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها

وضع وتخصيص اصلا وتثبيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى فخرجت

المعنى او وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض

آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان

هو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة
بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا للمفرد قلنا هذه الالفاظ
وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها
مفردة وقد اجيب عن الاشكال بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا
كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف
والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر
الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة فان الوضع فيها
وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له
في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى فحينئذ ما لا يدل جزء
لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب
قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع
فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا فله سلبه او مرفوع على انه صفة
اللفظ ومعناه حينئذ ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد حينئذ من بيان نكتة في ايراد
احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد
حيث اتى بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده

رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول به بواسطة
اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن
له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات
مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل و
قائمة وبصري واشباهها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه بعد
لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله علما
داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من
علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف
الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خارج
عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة ويبقى مثل الرجل وقائمة وبصري وغيرهما مما يعد
لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه
بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة فان الدلالة
كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد
ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة
لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع

من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اح اح على

وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي

اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة و

منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة

اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة

والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى

اليها لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل

على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية

وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى سبحانه القسم الثاني

وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان

في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى

كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم

حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل للاسم

والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول

وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك

المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعني
الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة
ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها باحد الازمنة
الثلثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
الاسم وهو ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث تركب منه وحده
الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم
الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل
سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة
في الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام الثلثة وذلك
لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل يحتاج
الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد
الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم
الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال و
عن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم

بعدم الامر ان یعلم لکل واحد منهما معرف جامع الافراد ومانع عن دخول غیرها
فیه ولیس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولبعد دَرِّ المصنف حیث اشار
الی حدودها فی ضمن دلیل الحصر ثم نبه علیها بقوله وقد علم بذلک ثم صرح
بها فیما بعد بناء علی تفاوت مراتب الطبائع الکلام فی اللغة
ما یتکلم به قلیلا کان او کثیرا وفی الاصطلاح النحاة ما تضمن ای لفظ تضمن
کلمتین حقیقة او حکما ای یکون کل واحدة منهما فی ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو
المجموع والمتضمن اسم مفعول هو کل واحدة من الکلمتین فلا یلزم اتحادهما
بالاسناد ای تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدی الکلمتین الی الاخری
والاسناد نسبة احدی الکلمتین حقیقة او حکما الی الاخری بحیث یفید المخاطب
فائدة تامة فقوله ما یتناول المهملات والمفردات والمرکبات الکلامیة وغیر الکلامیة وبقید
تضمن کلمتین خرجت المهملات والمفردات وبقید الاسناد خرجت المرکبات الغیر
الکلامیة مثل غلام زید ورجل فاضل وبقیت المرکبات الکلامیة سواء کانت
خبریة مثل ضرب زید وزید قائم او انشائیة مثل اضرب ولا تضرب فان
کل واحد منها تضمن کلمتین احدهما ملفوظة والاخری منویة وبینهما اسناد یفید المخاطب
فائدة تامة وحیث کانت الکلمتان اعم من ان تکونا کلمتین حقیقة

او حکما دخل فی التعریف مثل زید ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار
فیها مع انها مرکبات فی حکم الکلمة المفردة اعنی قائم الاب ودخل فیه ایضا
مثل جسق مهمل ودیز مقلوب زید مع ان المسند الیه فیهما مهمل لیس بکلمة فانه فی حکم
هذا اللفظ ثم اعلم ان کلام المصنف رحمه الله ظاهر فی ان نحو ضرب زید قائما مجموعه کلام
بخلاف کلام صاحب المفصل حیث قال الکلام هو المرکب من کلمتین اسندت احدهما
الی الاخری فانه صریح فی ان الکلام هو ضرب زید والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان
صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الی ترادف الکلام والجملة وکلام
المصنف ایضا ینظر الی ذلک فانه قد اکتفی فی تعریف الکلام بذکر الاسناد
مطلقا ولم یقیده بکونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قیده به فحینئذ
یصدق الجملة علی الجمل الجزئیة الواقعة اخبارا واوصافا بخلاف الکلام وفی
بعض الحواشی ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحینئذ یکون
الکلام عند المصنف ایضا اخص من الجملة ولا یتاتی ای لا یحصل ذلک
ای الکلام الا فی ضمن اسمین احدهما مسند والآخر مسند الیه او فی
ضمن اسم مسند الیه وفعل مسند وفی بعض النسخ او فی فعل واسم
فان الترکیب الثنائی العقلی بین الاقسام الثلثة یرتقی الی ستة اقسام ثلثة منها

من جنس واحد اسم اسم وفعل فعل وحرف حرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل
واسم وحرف وفعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له
من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل واما الاقسام
الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل و
الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان
الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود
ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم
الذي هو المنوي في ادعو **الاسم ما دل** اي كلمة دلت **على معنى**
كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول
قال المصنف في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى
المعنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك
الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل
معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه
ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته
وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك

قصد الملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره

فلا يصلح لشئ منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى

مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة

الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط ولا حاجة في الدلالة عليه الى

ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا

في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة

مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح ان يكون

محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه

الا بضم كلمة اخرى دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي

ولفظة من موضوعة لكل واحد من الجزئيات المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات

لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ

في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات

فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل واحد

منها ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان تعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات

لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لانها تكون آلات الملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم

بقولهم ان الحرف تدل على معنى فى غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى
فى نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى فى نفس الكلمة دلالتها على نفسه وكينونته
الى ضم كلمة اخرى اليها لا استقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى فى نفسه وكينونته
فى نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية ففى هذا الكتاب
الضمير المجرور فى نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التى هى عبارة عن الكلمة
وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق فى وجه الحصر من كينونة المعنى فى نفس الكلمة
ويحتمل ان يرجع الى المعنى ولذا ذكر الضمير تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة
المفصل ظاهرة فى المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل
على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف رحمه الله هناك
برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا والحرف منعا
بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك
لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة فى حد ذاتها لزمها تعقل
متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها
فى مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لانها الغرض من وضعها لزم ذكرها
لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهى دالة على معانيها

معتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا في الحرف ولما كان
الفعل والا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك
المعنى مقترنا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير
مقترن باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة
في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف
عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول
فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل
فيها صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان
لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في
الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا
فليس لشيء منها الدلالة على احد الازمنة بحسب الوضع الاول ثم خرج عنه الافعال
المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معانيها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه
المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على ما بين
معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما اولا تقدح في
الدلالة على معين الدلالة على ما سواه نعم تقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه

ماسواه وايضا الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر
بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال **وَمِنْ خَوَاصِّه** مثبتها بصيغة جمع
الكثرة على كثرتها ومن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة و
خاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده او ما هي خاصة له
كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم
دُخُولُ اللَّامِ اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا
للميم في مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له
لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان
اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت اليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن
واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت
اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف
في الاسم لانه موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف
لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست
شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل المضمرات واسماء الاشارة
وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة

ههنا كـ منها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور
به لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا
او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل
الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان
لا يخالف الاصل ان يختص بما لا يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه
بان يعم الاسم والفعل كـ ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجي
في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر وجه اختصاص
ما عدا تنوين الترنم او وجه عدم اختصاص تنوين الترنم به كـ ومنها الاسناد اليه
هو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكر
في الاول او اللحوق بالآخر وكلاهما منتفيان في الاسناد [illegible] والاضافة
والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان
الفعل قد وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف
وضعه كـ ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر
لا ذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص فوائدها من التعريف
والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل [illegible]

قد يقع مضافا اليه كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال انه ابتداء الكلام

اى يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف

الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو

اى الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخ اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول

اما ان يشبه مبني الاصل اولا وهما اعنى المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه

اعنى غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم

المركب اى الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا تحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء

في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس كذلك اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف

با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره ولكن لا تركيبا تحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان

جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المص الذي لم يشبه اى لم يناسب مناسبة مؤثرة في

منع الاعراب مبني الاصل اى المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية

وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها للمبني

الاصل كما سيجيء في بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة

العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك

اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا

فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب هو الظاهر من كلام
الامام عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب
في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب
الكلمة وهي معربة وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف
العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلمة في التركيب من لم
يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن
النحو ولا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف
ما يختلف آخره في كلامهم ويستعمل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة ما به
فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف انه
ما يختلف آخره ليعرف انه ما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف
بغير ما عرفه الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعل المص وحكمه اي من جملة
احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي
هو آخر المعرب فاما بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحرف واما بان
يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي
اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل البعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصت

اختلافهما بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضرب زيد او اني ضارب

زيدا فان العامل في زيدا في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب

لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا النصب على التمييز اي يختلف لفظ آخره او تقديره او

المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير فالاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت

زيدا ومررت بزيد او تقديرا كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتي وفتيا و

انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة

او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين

تثنية او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة

احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فان

آخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا تحقق الاختلاف

لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركبت بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل عاطفة

استداد وقت عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من

احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يذكر احد الحكمين في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما

كثيرة لم نذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من ذلك القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة

الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة

او الحرف وحينئذ يراد بما الموصولة الحركة او الحرف فلا يرد العامل المقتضي ولو ابقيت على عمومها خرج بالسببية المفهومة من اللام فان المتبادر من السبب السبب القريب والعامل المقتضي من الاسباب البعيدة وبتقييد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المصنف لكن اختلاف الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه قبل ياء المتكلم وبهذا التقدير تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المصنف اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه فكانه اراد بها ما في المغني حيث قال ليس من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في قوله ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم او ما يدل عليه فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل ذلك الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب على ان تكون صيغة مثل معنى الورود والاستيلاء يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فالواجب اذ اولت المعاني المقتضية للاعراب المتعاقبة متنافية غير مجتمعة لتنافيها فينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك لوقوع بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضعه بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته فلا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا

عن الدال عليه بهما او من اعرب اذا افصح فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت
معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد فسمي به لانه يزيل
فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب
وجر ولما كانت هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية
اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات
الاعرابية قليلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة
او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم
المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات كالحال والتمييز والجر حركة
كان او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه اذ كانت الاضافة بنفسها لم تحتج
الى الحاق الملحقات بها كما في الفاعلية والمفعولية وانما خص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجر بالمضاف
اليه لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة
فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه الا الجر جعل له العامل لفظيا كان او معنويا
ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففي
جاءني زيد جاء عامل به يحصل معنى الفاعلية في زيد بجعل الرفع علامة لها وفي رايت زيدا رايت عامل به يحصل معنى
المفعولية في زيد بجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل به يحصل معنى الاضافة في زيد بجعل الجر علامة

لها فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف
كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن
غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما
ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة واذا كان الاعراب بالحركة فالاصل
ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلث
فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة
جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية
والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني الطلبة ورأيت الطلبة
ومررت بالطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء احترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة
والكسرة نصبا وجرا فان النصب تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم
فان النصب فيه تابع للجر كما يجيء كذا مثل جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة
رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره مثل جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد اخوك
وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك
والهن اي المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة الغليظة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء
الاربعة منقوصة واوية وفوك وذو مال

[illegible]

بالواو يعني مسلمة ذو وفوه وإنما أضيف ذو إلى الاسم الظاهر دون الكاف لأنه لا يضاف إلا إلى أسماء

الأجناس فأعرب الأسماء الستة حال كونها مضافة إلى غير ياء المتكلم بالواو رفعا والألف

نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة إذ مصغرها معربة بالحركات نحو جاءني

أخيك ورأيت أخيك ومررت بأخيك موحدة إذ المثنى والمجموع منها معربة بإعراب التثنية

والجمع وإنما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالأمثلة مضافة لأنها إذا كانت مكبرة موحدة

ولم تكن مضافة أصلا أعربوها بالحركات نحو جاءني أخ ورأيت أخا ومررت بأخ فينبغي أن تكون مضافة

ولكن لا إلى غير ياء المتكلم لأنها إذا كانت مضافة إلى ياء المتكلم فحالها كسائر الأسماء المضافة إليها ولم

يلتفت في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط إضافتها بكونها إلى الكاف وإنما جعل إعراب هذه الأسماء

بالحروف لأنهم لما جعلوا إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف أرادوا أن يجعلوا إعراب بعض الآحاد أيضا

كذلك لئلا يحصل بينها وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة فلما اختاروا ها الستة لأن إعراب كل من المثنى

والجموع ثلثة فصلوا في مقابلة كل إعراب اسما فلما اختاروا هذه الأسماء لمشابهتها المثنى والمجموع

في كون معانيها منبئة عن تعدد لحصول حروف صالحة للإعراب في أواخرها من الإعراب بالحركات

المحذوفة [illegible] فإن لم يسمع منها من العرب [illegible] الحروف المحذوفة عند الإعراب المثنى [illegible]

به هو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرعا للمثنى مضافا حال كون كلا وكلتا مضافا إلى المضمر

قيد بذلك لأن كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الإعراب بالحركات ومعناه يقتضي الإعراب

[illegible]

بالحروف فرعي فيه مراعاة الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب

قوله الذي هو الاصل و اعرب بالحركات

التي هي الاصل لكن تكون حركاته تقديرية لان آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين

ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين او اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع

واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قد يكون اعرابه

بالحروف لكونه مضافا الى مضمر واثنان كذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن

صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها

نصبا وجرا كما في جمع المذكر السالم والمراد به ما يسمى جمع السلامة وهو الجمع بالواو والنون او بالياء

والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده كذا الجمع بالواو والنون وكذا الحق به اولو وعشرون واخواتها

لا من لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها التي هي ثلاثون الى تسعين فان عشرين

وثلاثون جمع ثلاثة والاصح اطلاق عشرين على ثمانية عشر بل ثلاثة ثلاثة عشرات والاطلاق ثلاثين على

التسعة لانها ثلاثة ثلاثة وعلى هذا القياس البواقي ايضا فهذه الالفاظ تدل على معنى الجمع

في الجمع بالواو رفعا والياء المكسور ما قبلها نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف

لانهما لما كان في آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل حركات

اعرابهما ليكون اعرابهما على الاصالة لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات حمل

اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب الثلثة واعرابهما ستة لان للمثنى ثلثة وللمجموع ثلثة فلو جعل اعراب كل منهما

بثلاثة حروف لحصل الالتباس فلو خص المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب او خص المجموع بها

يبقى المثنى بلا إعراب فحقيقة علامتهما بأن جعلوا الألف علامة الرفع في المثنى لأنه ضمير المرفوع للتثنية في

الفعل نحو يضربان واضربا والواو علامة الرفع في المجموع لأنه ضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون واضربوا

وجعلوا إعرابهما بالياء حال الجر على الأصل ثم فرقوا بينهما بأن فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة

وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجمع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب

لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الإعراب إلى الحركة والحرف وبيان مواضعهما

شرع في بيان مواضع الإعراب اللفظي والتقديري اللذين أشار إلى تقسيمه إليهما فيما سبق ولما كان

التقديري أقل أشار إليه وأتم الكلام في اللفظي فيما عداه فقال **التقدير** أي تقدير الإعراب **فيما**

أي في الاسم المعرب الذي **تعذر** الإعراب **فيه** أي امتنع ظهوره في لفظه وذلك إذا لم يكن الحرف

الذي هو محل الإعراب قابلا للحركة الإعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره ألف مقصورة

سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف أو محذوفة بالتقاء الساكنين **كعصا**

بالتنوين فإن الألف المقصورة في الصورتين غير قابل للحركة **و**كما في الاسم المعرب بالحركة

المضاف إلى ياء المتكلم نحو **غلامي** فإنه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل

امتنع أن يدخل عليه حركة أخرى بعد دخوله موافقة لها أو مخالفة لها وما ذهب إليه بعض من أن إعراب

مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي **مطلقا** أي في الأحوال الثلاث يعني كون الإعراب تقديريا

في هذين النوعين من الاسم المعرب إنما هو في جميع الأحوال غير مختص ببعضها **أو استثقل** عطف على تعذر

اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه فكذلك اذا كان

محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهورها في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم

الذي آخره ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاضٍ او غير محذوفة

كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لان استثقال الضمة والكسرة على الياء

دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في

الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه يختص بالاعراب

بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني

مسلمي فان اصله مسلموي سقط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلبت الواو

ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار اعرابه

حالة الرفع تقديريا بخلاف حالة النصب والجر فان الادغام لم يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة

ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديرا في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم ورأيت

ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط حرف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب

لفظا بل صار تقديريا او اللفظي اي الاعراب الملفوظ فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر

فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف

والمعرفة بعرف المنصرف قبل الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه

غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان تنثران باجتماعهما او باجتماع شرطهما فيه اثرا

ذكرت من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة

مقامهما اي مقام هاتين العلتين باعتبار وجدانها تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموعة في هذين البيتين

من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور فذلك المجموع

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدل في

هاتين العلتين من الاولى ثم المجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف

ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى ومنع

النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدأ خبره الظرف

المتقدم عليه ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة فلهذا يعبر عنهما بالالف

والنون الزائدتين ويحتمل ان يجعل الالف عطفا على قوله زائدة والظرف متعلقا بالزائدة واريد بزيادة الالف

قبل النون اشتراكهما في صفة الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما

اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في صفة الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف

وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول

بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي لان العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد او القول بانها

تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها تسع وقال بعضهم اثنان

وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسع تقريب الى ما هو الصواب من المذاهب الثلاثة ثم انه ذكر
امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال العدل واحمر مثال الوصف
وطلحة مثال التانيث وزينب مثال المعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة
الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال العجمة ومساجد مثال الجمع ومعديكرب
مثال التركيب وعمران مثال الالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي
حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان
لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في الاسم علتان حصل
فيه فرعيتان فشابه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل والاخرى
اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل
علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول
قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية
اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف
والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان
لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فلو وجد فيه الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي [illegible]
[illegible] اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه [illegible]

حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما بادخال الكسر والتنوين

لا يلزم خلو الاسم عنهما قبل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي او نقيضه في صرفه راجع الى حكمه

للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية القافية فانه لو اوقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما تقع

من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله شعر صبت علي مصائب

لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله شعر اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره

هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع

فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به السليقة المستقيمة فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس من ضرورة

الشعر فكيف تشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء

واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله شعر سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين

محمد بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكن

يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او التناسب اي ويجوز صرف غير

المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات مهم عندهم وان لم يصل الى

حد الضرورة مثل سلاسلاً واغلالاً حيث صرف سلاسلاً لتناسب المنصرف الذي يحاذيه يعني

اغلالاً [illegible] المنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه

وكذلك [illegible] العلتين [illegible]

العلتين لتكررهما احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة

كاكالب واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات

كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الف التانيث

المقصورة والممدودة اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء فانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها

اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث

مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر

والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني

للمفعول اي كون الاسم معدولا خروجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية

اي عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها والتحقيق ان صيغة المصدر

صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها فان التبادر من خروجه عن صيغته

الاصلية ان تكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف منه بعض الحروف كالاسماء

المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خرجا عن صيغتهما الاصلية الى صيغة

اخرى اي مغايرة للاولى لا لاستعلال بمغايرتها لها في كونها غيرها تحتمل ان تكون صفة كاشفة للاولى

ثم خرجت عنه المغير القياسي او المغير الشاذ فلا يلزم انها خرجت عن الصيغة الاصلية الى صيغة اخرى

ولا يرد الجموع الشاذة فليست مخرجة عما يقتضيه القياس بل انما ...

واثيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على احواس واثناب ثم اخراجه الى حوس

واثيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تمييزه عن

بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه بحيث حصل بتعريفه

هذا التمييز فلا باس بكونه اعم منه فحينئذ لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات ثم اعلم

انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية

او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل

فيما عدا العلم من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين

احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا تتحقق الفرعية بدون اعتبار

ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده

محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك

الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا و

اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل مما لا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه

خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على ان اصلهما

في معناهما مكرر دون لفظهما لان الاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم

ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى آخره بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر

خلاف ما صوبه بجيبها واسبت في منع صرف ثلث وثلث واخر انها العدل والوصف لان الوصفية

العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ثلث لاعتبار ما فيها ومشابهة اخر

جمع اخرى مؤنث آخر واخر اسم تفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس

اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول

عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم معدول عما فيه من

اي عن آخر من ولم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب سكون البناء او مشابهة اخرى مثلها

نحو حينئذ وقبيل ويا تيم تيم عدي وليس في آخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد

الآخرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء مؤنث افعل

ان كانت صفتان ان يجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات

كصحراء على صحارى وصحراوات فاصلهما اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن

واحد منها تحقق العدل فالحاصل ان في هذا العدل التحقيقي في الآخر الصفة الاصلية وان صارت

بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي باب جمع دائر بين الصفة والاسمية في وزن افعل في الآخر الصفة الاصلية

وعلى ما ذكرنا لا يرد ان الجموع الشاذة كثيرة كانبياء ... فلم يعتبر اخراجها عن القياس كما في الانبياء

والاقواس ... لو اعتبر خروجها او على انبياء خلاف القياس فالشذوذ ... فلا اسم

المجرح ليلزم ... الشذوذ ... الحكم بانه معدول ...

أو تقديرا أي خروجا كائنا عن أصل مقدر فرض لكون الداعي إلى تقديره غير منع الصرف
لا غير كعمر وكذلك نحو عمر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما
العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود الأصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع
الصرف قدر فيهما أن أصلهما عامر وزافر فعدل عنهما إلى عمر وزفر ومثل باب قطام العلمية
عن فاطمة وحاذ اسما بهما كل ما هو على فعال علما للأعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة
بني تميم فإنهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء في الأعلام المؤنثة مثل حضار
وظفار فإنهما مبنيان وليس فيهما الا السببان العلمية والتأنيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر
فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبروا فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبروا فيما عداهما
مما جعلوه معربا غير منصرف أيضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج إليه لتحقق السببين العلمية
والتأنيث فاعتبار العدل فيه إنما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف
ولهذا قال أي ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لأن الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف
وإنما قال في تميم لأن الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم أكثرهم فإن البعض منهم
لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة إلى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء
والوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت الدلالة
بحسب الوضع مثل أحمر فإنه موضوع لذات ما أخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة أو بحسب الاستعمال

مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب
الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي
من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي
عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي
لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف رح شرطه اي شرط الوصف في سببية منع
الصرف ان تكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون موضوعا للوصفية لا ان تعرض
الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره اي لا تخرجه
عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة هنا صيرورة اللفظ
بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كان الموصوف معها مذكورا فيه ثم اشتهر استعماله في احدها
بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من شرط الاصالة [illegible]
الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من
الصرف لعدم منعه الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية والاول للحية السوداء
والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد يعني ان الفعل
وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع صفات لم تخرج استعمالها فيها
ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية مع وزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها

الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لان وزن الفعل اصل والوصف في الاصل والحال وفي ضعف منع
افعى اسم للحية على غير وصفية لتوهم اشتقاقه من القوة التي هي الخبث وكذلك منع اخيل
للصقر على غير وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اي طائر ذي خيلان
على غير وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا
اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال ثم ان الاصل في الاسم
التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا يشترط فيه شرط في سببية منع الصرف العلمية
اي علمية الاسم المؤنث لتصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية
وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث
اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف
وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شيء آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب
تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة الزيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على
ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور
وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة
التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فيتحتم تاثيرهما وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على
العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد الامور

الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علما لطبقة من طبقات النار
وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره
وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما
ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمونث
المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف
الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم وهو مونث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي
به رجل منصرف لان التانيث الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه بعد العلمية ومنع
الصرف وعقرب وهو مونث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع
صرفها لانه وان زال التانيث بعلمية المذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر
التاء المقدرة كما تقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب
من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل ممتنع صرفه للعلمية والتانيث
المعرفة اي التعريف حملا لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة وشرطها
اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اي كون هذا النوع من جنس التعريف علمية
ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما

اي اراد هذا المعنى من لفظة علمية بطريق المجاز بناء على كون الياء للمصدر ١٢ ابو البقا

جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف

في كلام العرب ثم التعريف باللام والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكمه فلا يتصور كونه سببا

لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي فانما يجعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا

مع ان الجنس لا فرعية التعريف بالتنكير بل هي فرعية العلمية للعجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير

العرب وانما تأثيرها في منع الصرف بشرطين احدهما الاول ان تكون علمية اي

في العلم في اللغة العجمية بان تكون علميته في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان نقلته العرب

من العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في لغة العجم اسم جنس سمي به احد رواة

القراءة قبل ان تصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا لانها اذا تصرف فيها العرب بلا

علمية فضعف فيه العجمية فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بلجام لا يمتنع من الصرف لكونه

والثاني من شرطيها الامرين تحرك الاوسط او الزيادة على الثلثة اي ثلثة

احرف فلا تعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف حتما نظرا الى الشرط الثاني فانه صحيح

وهو الاستقلال بشرط الثاني هذا اختيار المصنف ان العجمة تضعف لانها معنوي في الحكم اعتبارها مع سكون الاوسط

ثابت بعلامة متعددة تظهر في بعض التصرفات على نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط

فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا

اعتبارها فيما سبق انما هو لتقويتها بسبب آخر ليكون القائم بسكون الاوسط احدهما فلا يلزم من اعتبارها

مع قوتها بسبب آخر اعتبارها بالاستقلال وشتر لحصن بديار بكر اي اهمل ممنع من الصرف

الشرط الثاني فيهما فان في بشر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص

التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح لهند تعميم الانصراف

مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تعميم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء

عليهم السلم ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما

قيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان

قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام سببين

شرطه اي شرط قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها

مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير

اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها التغيير

فاما جمع السلامة فلا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب

جمع صاحبة على صواحبات انما اشترطت لتكون صيغة ممنوعة عن قبول التغيير فخرج بغير ها متعلق بحرف

تاء التانيث حالة الوقف والمراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فواره

جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير ها لانها لو كانت مع ها لكانت على زنة المفرد كفرازنة فانها

كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة معجمية فخرج ملائكة الى اخرج نحو

مصر كسر جمعا الا في الصحاح حلالا في الاصل وانما الجمع الذي هو لفظ آخر بخلاف قرانية فانها جمع فرزين

او فرازنة بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما
ما يكون بهاء فاما ما كان بغير هاء فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيره كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان
ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة ونحوه مثالها مما هي على
صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر
علما للضبع جواب سوال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع ويطلق على الواحد والكثير
كما ان اسامة علم لجنس الاسد فلا جمعية فيه فصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل
هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف فتقرير الجواب ان حضاجر لكونه علما للضبع غير
منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل
جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جمع من هذا الجنس فالمعتبر في
منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث
لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علمية غير موثرة فيه الا كان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه
علم لجنس الضبع مذكرا كان او مونثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول
ولم يقل الجمعية شرطها ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون
عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب سوال مقدر تقديره ان قائل
قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل

ثانيها انه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير فلا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد تخلف

فهو اذا لم ينصرف فهو لا كثرة في الاستعمال فيه فلا اشكال على قاعدة الجمع كما قلت وقيل

قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع في الحال ولا في الاصل محمول في منع الصرف

على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كانعام ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن

فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون حقيقة او حكما

فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل انه عجمي

ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا او فرضا فانه لما وجد

غير منصرف ومن قاعدتهم ان لا يوجد من الجمعية لمنع الصرف فحفظا لهذه القاعدة قدروا انه جمع سروالة يعني كانه

سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل فاذا صرف اي سراويل لعدم تحقق

جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض على قاعدة الجمع لعدم الاحتياج الى

التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على فواعل ياؤه كان او واو كالجواري والدواعي

رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصيغة في حذف الياء

عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءتني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما

في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب لانه

غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر

فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق

بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوارٍ في قولك جاءتني جوارٍ

جواريٌ بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فحينئذ الاعلال على ما هو الاصل ثم سقطت الضمة

للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ على وزن سلامٍ وكلامٍ فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال

ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف

لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين

فيه تنوين العوض فكانه لما سقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة وعن حركتها التنوين و

هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب

تقول مررت بجواري كما تقول رايت جواري بناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال

فانه حينئذ تكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه اعلال واما في حالة الرفع

فاصل جوارٍ جواريُ بالضمة بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء

الساكنين فصار جوارٍ وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال

في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا تركيب يصير

علمين شرطه العلمية ليامن من الزوال فيحصل له قوة تاثيرها في منع الصرف وان لا

يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف اي حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه

والمراد من الاضافة هو التركيب الاضافي ١٢ رم

بالعلمية اعني منع الصرف وكذا الاسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات

نحو تابط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي

لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من

قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف

ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه

ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد من انها من

قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكرها هناك اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها

مثل بعلبك فانه علم للبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذا الصنم جعلا

اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المزيدتان

من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا

لمضارعتهما الالفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما ولا خلاف في ان سببيتهما

لمنع الصرف لكونهما مزيدتين مع فرعيتهما للمزيد عليه او لمشابهتهما لالفي التانيث والارجح

هو القول الثاني ثم انهما ان كانتا في اسم يعني بازاء قابل الصفة فان الاسم المقابل

للحرف اما ان لا يدل على ذات ما ملحوظا معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب

وضرب فالاول المسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو ما يقابل الصفة لا الاسم المقابل للفعل و

الصفة فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف الفرد الضمير باعتبار انهما سبب

وشرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع دخول

تاء فيتحقق شبههما بالفي التانيث كعمران او كانتا في صفة فانتفاء فعلانة اي

وان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث

عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ولذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة

وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى تشابههما لالفي

التانيث على حالها ومن ثمة اي من اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن

في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق

على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى

مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط

على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط

على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان من الندم واما اذا كان بمعنى النادم

فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة وزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد

من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين

اما ان يختص في اللغة العربية اي بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من

الفعل كشمّر على صيغة الماضي المعلوم من التشمير فإنه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك قُتّلا

وعثّر لموضع وخضّم لرجل فعال لقلب الاسمية ونحو بقّم اسما للصبغ معرب بقم العندم وشلّم علما لموضع

بالشام فهو من الأسماء العجمية المنقولة إلى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص وكضُرِب على البناء

للمفعول إذا جعل علما للشخص فإنه أيضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل المختص به باعتبار البناء للمفعول

لأنه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب إلى منع صرفه إلا البعض أو يكون

غير مختص لكن يكون في أوله أي في أول وزن الفعل الذي كان على وزن الفعل

زيادة أي زيادة حرف أو حرف من حروف أتين كزيادته أي مثل زيادة

حرف من حروف أتين في أول الفعل غير قابل أي حال كون وزن الفعل وما كان على

وزنه غير قابل للتاء لأنه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن أن يكون وزن الفعل

ولو قال غير قابل للتاء قياسا وبالاعتبار الذي امتنع من الصرف لأجله لم يرد عليه يعملة اسما وأسود إذ

به فإن لحوق التاء بالمذكر فلا يكون قياسا ولا أسود فإن مجيء التاء في أسودة للحية الأنثى

ليس باعتبار الوصف الأصلي الذي لأجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة

ومن ثمّ أي من أجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع أحمر عن الصرف لوجود الزيادة

المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء في يعملة للناقة القوية على العمل والسير

وما فيه علمية مؤثرة أي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف بسببية

المصنف او مع الشرطية لسبب آخر احترز بذلك عما تجامع العلمية في التأنيث وصيغة منتهى الجموع فان كل واحد

منهما كاف في منع الصرف لا تأثير فيه للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا

زيد ورأيت زيدا آخر فانه زيد يسمى زيدا او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل

فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف لما تبين اي ظهر من تتبع اسباب منع الصرف

وشرائطها فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اي السبب الذي

هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التأنيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب

والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية الا العدل

ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع العلمية مؤثرة الا ما هي شرط

فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا

فيهما كما في ثلث واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء

على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبر في منع الصرف فلا يكون معها

الا يوجد شيء من العلم الدائر بين مجموع هذين السببين مع احدهما فقط الا احدهما فقط

فاذا نكر اي غير للتنكير الذي هو احد اسبابه العلمية يبقى بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من

سبب عما شرطه من الاسباب الاربعة المذكورة لانعدام شرطه او على سبب واحد اعني احد السببين الذي هو العلمية مع احدهما

السبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته فلا يبقى هي سبب من

حيث جوزت او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل

هذا او قد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما للمفازة

من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان

يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين حكم انه معدول عنه واجيب بان هذا الامر غير محقق

لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا

كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود

اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف

اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وهنا لا تقتضيه لوجود سببين في

اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر

علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه

الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ ظاهرا من قول ا

مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا وسند المخالفة الى الاستاذ والحكم

غير مستحسن تنبيها على ذلك في الشرح مثل احمر علما اذا نكر والاولى ان يقال احمر

معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهر غير خفي فيدخل فيه سكران فانه ... او يخرج عنه

نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه

ل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى

الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وانكان سوه من ظلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب

من التفضيلية اعتبار الصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره

الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق فيه مانع من اعتبار الوصفية

فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل او الالف والنون المزيدتين

فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها

وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع

اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما حينئذ وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية

بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم اسم للحية التي فيها

سواد وبياض ففيهما شائبة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد

التنكير لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية

والعلمية زالت بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل او الالف والنون

وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير كان للملزم ان يعترض عليه بان

ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اي

سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل

وصفا مع بقاء العلمية فان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية فحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية

لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين اعني الوصفية والعلمية

لان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبر

الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة و

العلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية مع العلمية في منع صرف

مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تعدد احد الضدين بعد زواله مع ضده الآخر في حكم واحد

وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي

باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه او بالاضافة اي اضافته الى غيره ينجر

اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يقل يعرب بالجر لان الجر قد يكون

بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في انه اي الاسم

في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان

للمشابهة بالفعل فلما ضعفت المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت

جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة

ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما

هو بتبعية التنوين حيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر الا في سقوط التنوين وتابعه الذي هو الكسر

نعم الكسر اي حالة وسقوط التنوين لا لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم تكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم تكن هناك العلمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به غير المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل يجمع بالالف والتاء جمعا مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للمذكر من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات وكالايام الخاليات هو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع بما عدا المحلي وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجئ فمنه اي من المرفوع ومما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدا او مشتقا كان فهو اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل

من التصحيح التعريف فلا تقدم ان ... ما اشتمل جميع ... تخصيصه ...

بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا الحال في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات

والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها (او شبهه) اي ما يشبهه في العمل وانما قال

ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف

(وقدم) اي الفعل او شبهه (عليه) اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب فانه

مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا

ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ

نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف

نوع ما اسند الى الفاعل (على جهة قيامه به) اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه

به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز

بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد

انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب

المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به (مثل زيد في قام زيد) فهذا مثال لما اسند اليه

الفعل (و) مثل (ابوه في زيد قائم ابوه) فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل (والاصل) في الفاعل اي

ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع (ان يلي الفعل) المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه

آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ويدل على ذلك اسكان اللام في ضربت

لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة فلذلك الاصل الذي تقتضي تقدم الفاعل

على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار

قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا

لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا

للاخفش وابن جني وتمسكهما في ذلك بقول الشاعر شعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب

العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا للضرورة في الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه

لا نسلم ان الضمير راجع الى العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى الجزاء واذا انتفى

الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول لفظا فيهما اي في الفاعل

المتقدم ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي

الامر الدال عليهما الا بالوضع اذ لا يبعد ان تطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد عليه

ذكر الاعراب يستغني عنه اذ القرينة شاملة له وهي ما لفظية نحو ضرب موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى

يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه

او يكون المفعول مستلزما عن الفعل لفظا فقط مثل زيد ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد

الا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب

زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما صورة انتفاء الاعراب فيهما لفظا

القرينة فللتحرز عن الالتباس اما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال او في
صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب عكس
المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا
لشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا
لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر لانقلب عكس المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي
التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا في قولك ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه
انحصار ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر انما هو في ما يلي الا فلا ينقلب عكس المطلوب فلا تجب تقديم
الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا
لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل واحد منهما في الآخر
وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر فيه في
الجزء الاخير فلو اخر الفاعل لانقلب المعنى قطعا **واذا اتصل به** اي بالفاعل **ضمير**
مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل **بعد الا** المتوسط بينهما في صورتي التقديم
والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا **او** وقع الفاعل **بعد معناها**
اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد **او اتصل به مفعول** بان يكون المفعول ضميرا متصلا
بالفعل **وهو** اي الفاعل **غيره ضمير متصل نحو ضربك زيد وجب تاخيره**

ي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول فلئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في
صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال الانفصال اي توسط
الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه حينئذ
يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على
تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل زيد اي فيما كان جوابا لسؤال محقق
لمن قال من قام سائلا عن تعيين القيام فيجوز ان تقول زيد بحذف قام ويجوز ان تقول قام
زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف احد جزئيها وتقليل
الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن
نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز
قيل جعلنا فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه وانما على رواية
ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد ليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه ذليل
عاجز عن مقاومة خصمه لانه كان ملجأ للعجزة والاذلاء واخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح
والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس
كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة

من اهل اهلاك الملكات اذ ما يتوسل به الى تحصيل المال الا كان معطي السائلين بغير
وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا
واجبا في مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اي في كل موضع
حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف فانه لو ذكر المفسر مع المفسر لكان
مما حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز ان يجمع بينه وبين مفسره
كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها
فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني فيكون حذفه واجبا لان
مفسره قائم مقامه بعوض عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط
على الاسم بل لا بد من الفعل اصلا وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده
في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم
في مقامها وهذا الحذف جائز لقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام شيء مقامه في مقامه كما
قيل لم في الكلام استدراك انما قدرت الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قائم
ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان في الفاعل بل العاملان
اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معطي ومكرم عمرا او كريم وشريف الولد او قصر
على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا

على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهراً اي اسماً ظاهراً او واقعاً بعدهما اي
بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول للفعل الاول ولا يتوقف على الثاني
فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون
هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولاً لكل واحد منهما على البدل فحينئذ لا يتصور تنازعهما
في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلاً بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلاً
بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولاً للاول كما لا يخفى ولهذا الضمير المنفصل الواقع بعدهما
نحو ما ضرب واكرم الا انا فيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار
الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه
حرف وهو الحرف لا يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود
اثباته له فمراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر
واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى
مذهب الفراء فيعملان معاً واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم
الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي
كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلاً له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني
زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولاً له فيكونان

متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية
والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر
فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثامنا من التنازع بل هو
اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر
بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين
فقوله مختلفين والتخصيص بهذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية
والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر
المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل
من المثال الثاني حصل مثال للقسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت
زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك
مما يكون الاسم الظاهر فيه واحدا ويختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني
لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال الفعل
الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت
الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين مع ملاحظة المذهب المختار لاكثر استعمالا
اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفعل الاول الفاعل لجواز الاضمار

قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق

الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي موافقاً له افراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتانيثاً لانه مرجع الضمير

يجب ان يكون موافقاً للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل

الا اذا سد شيء مسده خلافاً للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزاً عن الاضمار قبل الذكر

ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين ضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي

فجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافاً للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل

الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب البصريين او حذف

الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى

المفعول حذفته او اضمرته فتقول ضربني واكرمني الزيدان ولا يلزم حينئذ محذور وقيل وروي عنه

تشريك الفعلين او اضماره بعد الظاهر كما هو صورة تاخيرنا صيت فتقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني

واكرمت زيداً هو وهذه الرواية غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزاً عن التكرار لو ذكر

وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت

اي المفعول نحو حسبني منطلقاً وحسبت زيداً منطلقاً لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز

اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين

اضمرت الفاعل في الفعل الثاني نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت

زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه

حينئذ لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز و

اضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ان لم تحذفه وان جاز

حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني غير المذكور ويكون الضمير حينئذ راجعا الى المتقدم لفظا

رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار و

الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا

الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له

ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع

وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول او لو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه

لا تتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا اخذت المفعول الثاني ههنا الا على اتصاف ذات

ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول

الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد

فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول

امرء القيس شعر ولو انما اسعى لادنى معيشة + كفاني ولم اطلب قليل من المال +

حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد

وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس
الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره ولا اقل
بتساوي الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين وقال وقول امرء القيس ع كفاني
ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على
تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة
وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو تجعل مدخولها
شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون
مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعني قوله شعر
ولكنما اسعى لمجد مؤثل ٭ وقد يدرك المجد المؤثل امثالي ٭ وحينئذ يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى
لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاثيل الثابت واسعى له مفعول
ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل
ولم يقل ومنه كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه
بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول ضعف اليه وانما
المفعول الملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام
الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه وهذه كطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله حذف فاعله

واقامته مقام الفاعل اذا كان علىٰ فعلا ان يتغير صيغة الفعل الى فُعِلَ اى الى الماضي

المجهول ويُفعَل اى الى المضارع المجهول فيتناول مثل اُفتُعِل واُستُفعِل ويُفتَعَل ويُستَفعَل وغيرها

من الافعال المجهولة المزيدة فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب عَلِمتُ

لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لا يكون اسناده الاتاما لزم كونه مسندا او مسندا اليه

معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد عمرا لان احد الاسنادين

وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اَعلَمتُ اذ حكمه حكم

المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب

فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب الاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضُرِبَ

للتاديب والمفعول معه كذلك اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اى

كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له

فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي

دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه واذا

وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين

اى المفعول به له اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليه

فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب

بخلاف سائر المفاعيل فانها لبيان الصفة تقول ضُرِبَ زيدٌ باقامة المفعول به مقام
الفاعل يومُ الجمعة ظرف زمان أمامَ الأمير ظرف مكان ضربٌ شديدٌ مفعول مطلق
للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل
بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في ذاته جاز ومجرد شبيه بالمفاعيل اقيم مقام
الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم يكن اي ان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع
ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت
اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول أولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول
الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاطٍ اي آخذ نحو أُعطِيَ زيدٌ درهماً
مع جواز أُعطِيَ درهمٌ زيداً وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول
الاول نحو أُعطِيَ زيدٌ عمراً ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنها اي من جملة المرفوعات ومن جملة
المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل
فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظاً او تقديراً ليتناول
نحو قوله تعالى وان تصوموا خيرٌ لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي
لم يوجد فيه عامل لفظي اصلاً احترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كا
ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثراً في المعنى لئلا يخرج

عنه بمثل بحسبك درهم مسندًا اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن

هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب

وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا او الف الاستفهام

نحو كهل وما ومن وهل وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح ولا اخفش ذلك

حسنا وعليه قول الشاعر ع فخير نحن عند الناس منكم + فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خبر خبرا

عن نحن لزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو من باجنبي وهو غير جائز لضعف عمله

بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء من رافعة لظاهرا او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل

لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي يا ابراهيم احترز به عن نحو اقائمان الزيدان

لان قائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد

قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي

واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة

بعد حرف النفي او الاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما

اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس

الا جاز الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها سد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ وهو

خبرا مقدما عليه فيهما ثمت صور احدها اقائمان الزيدان وتعين حينئذ الخ

الزيدان مبتدأ وقائمان خبر مقدم عليه وثانيها اقائم الزيدان وتعين حينئذ ان يكون الزيدان فاعله للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت

(والخبر هو المجرد) اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على ضرب في ضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم (المسند به) اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به (المغاير للصفة المذكورة) في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ ولك ان تقول المراد بالمسند به المسند الى المبتدأ او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او ليسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال آخرون ان كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية

(واصل المبتدأ) اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع (التقديم) على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدمة على احوالها (ومن ثم) اي من اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم لفظا (جاز) قولهم (في داره زيد)

مع كون الضمير عائداً الى زيد المتاخر لفظاً المتقدم رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها

في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر

لفظاً ورتبة وهو غير جائز وقد يكون للمبتدأ نكرة والمكان الاصل فيه ان يكون

معرفة لان المعرفة معنى معيناً والمناط المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة

ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه

التخصص اذ بالتخصص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن

خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة

فيجعل مبتداء وخير خبره ومثل قولك أرجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم

ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكأنه قال اي شيء من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار

كائن فيه فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فيجعل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد

خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد

وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد لذا

كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم

شر اهر ذا ناب لتخصيصه بما تخصص الفاعل شبيهه اذ يستعمل في موضع

ما اهر ذا ناب الا شر وما تخصص الفاعل قبل ذكره هو صحة

هو صحة كونه محكوماً عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قائم علم منه ان ما يذكر بعده موصوف
بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام اعلم ان الهرير
للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيراً كما اذا كان لمجيء حبيب مثلاً وقد يكون شراً كما اذا
كان لمجيء عدو والهرير بنباح غير معتاد يتشاءم به فيكون شراً لا خيراً فعلى الاول يصح القصر
بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر صفة حتى يصح القصر فيكون
المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة ومثل قولك
في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف لصحة
استقرار في الدار فهو في قوة التخصص بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصصه بالنسبة
الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاماً عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار
فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم
مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكره من التخصصات التي يحتاج في توجيهها
الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول
الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان
الخبر المعرف فيما سبق مختصاً بالمفرد لكونه قسماً من الاسم فلم يكن الجملة داخلة
فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضاً فقال والخبر قد يكون

جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها
راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضى الارتباط بغيرها فلا بد
فى الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما فى المثالين المذكورين او غيره
كاللام فى نعم الرجل زيد او وضع المظهر موضع المضمر فى نحو الحاقة ما الحاقة او كون الخبر تفسيرا للمبتدأ
نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ثمه قرينة نحو البر الكر بستين اى الكر منه بستين
منوان بدرهم اى الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر انما يسعر غيرها وما وقع ظرفا
اى الخبر الذى وقع ظرفا زمانا او مكانا وجارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون
على انه اى الخبر الواقع ظرفا مقدر اى مأول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه
اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل
وهم الكوفيون فانه يصير حينئذ مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل
فيه والاصل فى العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل
انه خبر والاصل فى الخبر الافراد ثم ان الاصل فى المبتدأ التقديم وجاز تاخيره لكنه
قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر
الكلام اى على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب حينئذ تقديمه حفظا للصدارة
مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه ا زيد ابوك

ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه

معرفة ومن خبره او وجب تقديمه على المبتدأ المتضمنة معنى الاستفهام او كانا اى المبتدأ

والخبر معرفتين متساويتين فى التعريف او غير متساويتين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ

والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين فى اصل التخصيص لا فى قدره حتى لو قيل

رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل منى دفعا للاشتباه

او كان الخبر فعلا له اى للمبتدأ احترز به عما لا يكون فعلا له كما فى قولك زيد قام ابوه فانه

لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه

اى تقديم المبتدأ على الخبر فى هذه الصور اما فى الصور الاول فلما ذكرنا واما فى الصورة الاخيرة

فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس

المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل فى مثل

الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون

الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير

ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء

فى ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة صورة سواء كان بحسب

الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اى معنى وجب له صدر الكلام

كالاستفهام مثل أين زيد فزيد مبتدأ وأين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر
بفعل كان الخبر جملة حقيقة ومفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة
وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتأخيره صدارته
لتصدره في جملة او كان الخبر بتقديمه مصححا له اي للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فتقديمه
يصح وقوعه مبتدأ مثل في الدار رجل فان في الدار خبر مخصص للمبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر
بقي المبتدأ نكرة غير مخصوصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له ضمير
يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير وهو كائن في جانب المبتدأ
راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا
فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير للمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر قوله
على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة
الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ اذ في تاخيره خوف لبس ان
المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها وفي الكتابة مثل عندي
انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا
وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه بكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما
بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل و

وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة

اي مز في هذه الصورة ترك العطف اولى نظرا بعض النحاة الى الصورة التعدد وجوز العطف

ولا يبعد ان يقال المراد ان الحكم بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا اختصاص له في

الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعاطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد

في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن

المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا تأثير عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله

فيشبه المبتدأ الشرط في سببيته للخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم

دخولها نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى

في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم تقصد فلم يجب دخولها فيه بل يجب عدمه وذلك

المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته

جملة فعلية او ظرفية ماولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان تكون صلته فعلا

او ظرفا ماولا بالفعل لمشابهة الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا او في حكم

الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي بأحدهما

وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي ياتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او

الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بالظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف

بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم مثال

كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال

للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال اسم المضاف الى النكرة الموصوفة

باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة

بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخولها عليه لان

دخولها عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما

تخرجان الكلام عن الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو

بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم ولما كان قبل باب كان ونحوها

علمت ايضا مانعان بالاتفاق ففائدة تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق فيهما

من بين الحروف المشبهة بالفعل مطلقا وفي ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيما

والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء

على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية ويؤيده قوله تعالى

ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من احدهم فان قيل ما الحق بعضهم الا المفتوحة ولكن حيث

ولعل فائدة تخصيص المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فما عند

بقوله وذكره ولم يقيد بقوله من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين كما يساعدهما

ما ليس عليه القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون

وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد

كقول المستهل اي المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل الهلال الرافع صوته عند ابصار الهلال الهلال والله اي هذا الهلال ثم اشد بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظر ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون الظرف زمانا للخبر المحذوف غير ساد مسده

اى ففى وقت خروجى السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما

التزم اى فى تركيب التزم فى موضعه اى موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك فى اربعة ابواب

على ما ذكره المصنف اولها المبتدأ الذى بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا

زيد موجود الآن لولا لامتناع الشئ لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم فى موضع الخبر

جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا

فلا يجب حذفه كما فى قوله شعر ولولا الشعر بالعلماء يزرى ✣ لكنت اليوم اشعر من لبيد

هذا على مذهب البصريين وقال الكسائى الاسم الواقع بعدها فاعل الفعل مقدرا اى

لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها وثانيها كل مبتدأ

كان مصدرا صورة او بتاويله منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان

اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ضربى زيدا قائما وضرب زيد قائما اذا كان

زيد مفعولا به ومثل ضربى زيدا قائما او قائمين وضربت زيدا قائما او قائمين واكثر

شربى السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره

ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما تحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقى

اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل فى الحال واقيم الحال مقام الظرف لان فى الحال معنى الظرفية

فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضى

هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر لي أنّ تقديره نحو ضربي زيدا لابسه قائما او اردت

الحال عن المفعول ضربي زيدا لابسي قائما اذا كانت عن الفاعل اولي ثم نقول حذف

المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا لابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع

قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو

خبر المبتدأ والعامل في الحال معنى مقام الحال لقيامه كما تقول اشد اهتماما اي سررا اشد اهتماما

فعلى هذا نكون نحن مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي

زيدا قائما حاصل فجعل قائما من متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده

وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت

الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم

الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثانيها

كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك

مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه

لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه وثالثها

كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا

اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف

وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه نحو لعمرك ولعمري لأفعلن ولا يستعمل مع اللام الا في

القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان واخواتها اي من الحروف خبر ان واخواتها

اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي أن وكأن ولكن وليت ولعل وهو مرفوع

بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجي

عملت رفعا ونصبا تشبيها له هو اي خبر ان واخواتها المسند الى شيء آخر فعلا كجعل

اشد هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا التي لنفي

الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عداه والمراد بعد دخول هذه الحروف

عليهما ورودها عليهما لاثبات اثرها فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل نحو قولنا

ان زيدا القوم ابوه فان القوم مسند بهامن حيث اسناده الى ابوه وليس مما دخل عليه هذه

بل انما دخل على جملته القوم ابوه ولا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند

المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف

ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاعم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم

حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا القوم مثل قائم في ان زيدا قائم فانه المسند

بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدا اي حكمه كحكم خبر المبتدا

في اقسامه من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة وفي الاحكام

من كونه واحدا او متعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من

عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان يصح كونه خبرا لوجود شرائطه

وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدأ يصح ان يقع

خبر الباب حتى يرد انه يجوز ان تقول اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان تقول ان اين زيدا

وان من اباك الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه

فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان

هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل

الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع

على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما

على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا

ان يكون الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان

ظرفا فان حكمه كحكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى

ان الينا ايابهم وفي وجوبه الا اذا كان الاسم نكرة نحو ان من

البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها

خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس [illegible] لا رجل قائم

مثلاً لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه فهو المسند الى شيء آخر اشار الى الخبر
المبتدإ وخبر ان كان خبرًا بعد دخولها اي بعد دخول لا المختص بحال الاخبار و
المراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو نظيرت في لا رجل ضرب ابوه ونحو
لا غلام رجل ظريف وانما عدل من المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال
حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب فلا يحتمل
ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيهما اي في الدار خبر لا بعد خبر لا الظرف ظريفًا مال
لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل
غلام رجل وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف خبرها
هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي
عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه
اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب والمراد
انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال
انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يكون [illegible]
خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتان
بليس في معنى النفي والدخول على المبتدإ والخبر ولهذا تعملان

عليها هو المسند إليه بما يشمل المبتدأ ولكل مسند إليه لكنه خصصه بما خرج به غير اسم ما ولا

وبما عرفت من معنى الدخول اندفع في ما زيد أبوه قائم مثل ما زيد قائمًا ولا رجل أفضل منك

واختصاص لا بالنكرة لأن لا لا تعمل إلا في النكرة بخلاف ما فإنها تعمل في النكرة والمعرفة

وهذه اللغة أي لغة أهل الحجاز وأما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان

بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة الحجازية ورد القرآن نحو ما هذا بشرًا وهو أي

عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهتها بليس لأن ليس لنفي

الحال ولا ليست كذلك فإنها للنفي مطلقًا بخلاف ما فإنها أيضًا للنفي في الحال فيقتصر

على مورد السماع نحو قوله شعر من صد عن نيرانها ۞ فأنا ابن قيس لا براح أي لا براح

لي ومما يجوز أن تكون لنفي الجنس لأنها إذا كانت لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع فالمعرفة

والنكرة ولا تكرار في البيت اعلم أن المراد بالمسند والمسند إليه في هذه التعريفات

ما يكون مسندًا أو مسندًا إليه بالأصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض

بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات

لكثرتها وخفتها بالنصب فقال **المنصوبات** هو ما اشتمل على علم المفعولية

قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولًا

حقيقة أو حكمًا وهي أربع الفتحة والكسرة والألف والياء نحو رأيت زيدًا

ومسلمات وإياك مسلمين مسلمين فمنه أي من المنصوب وما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة إطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء أو في أو مع أو اللام بخلاف المفاعيل الأربعة الباقية فإنه لا يصح إطلاق صيغة المفعول عليها إلا بعد تقييده بواحدة منها فيقال المفعول به أو فيه أو معه أو له وهو أي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل إياه قيامه به بحيث يصح إسناده إليه لا أن يكون مؤثرا فيه موجدا إياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وحسن حسانة وشرف شرافة وإنما زيد لفظ الاسم لأن ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من أقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو أعم من أن يكون مذكورا حقيقة كما إذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا أو حكما كما إذا كان مقدرا نحو ضربا [illegible] أو اسما فيه [illegible] الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به أن الفعل كائن بعين ذلك الاسم فإن معنى الاسم جزء معناه بل المراد أن معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فإنه وإن كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل

وذلك احتراز عن مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان الكراهة باعتبارين احدهما

كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا

ان معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا

ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق و

اذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول

مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل

على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا

وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على مفهوم

الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده مثل

جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد

فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن

الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات

الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه الذين هما للنوع والعدد نحو جلست

جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي

مغاير اللفظ لفعله بحسب المادة مثل قعدت جلوسا او بحسب ال

نحو انبته الله نباتا وسيبويه يقدر لهما لا من بابه اى قعدت جلست جلوسا وانبته الله

اى المصدر مغاير للفظ فعله بحسب المادة او الباب ١٢ م

فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا

كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اى قدمت مقدما خير مقدم فخير اسم تفضيل مصدر

باعتبار الموصوف المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اى حذفا

واجبا سماعا اى سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اى

صفة لمصدر محذوف بالنسبة وحذفها كثير بينهم ١٢ م

سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة من خاب

الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن

والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا

وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة

في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت الله

حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء

وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد

يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسيا بحكم له

ضابطة كلى يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اى من هذه المواضع

موضع ما وقع اى مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد

نفيه نحو ما زيد الا سيرا او بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا او انما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا او ما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدا والى ما شبه به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اي تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى نفي وزيد سيرا سيرا اي يسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وتفصيل الاثر بيان

النوائب المحتملة مثل قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي بعد شد الوثاق
واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من
شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما
منا بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء او منها اي من
تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه به
الآخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي
حال كونه والعلاج فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان
الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار
مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به
عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم
الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا فيه صوت صوت حمار نحو مررت
به فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار من صات الشيء يصوت صوتا بمعنى صوت
تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على
اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير
المجرور في قوله له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى

وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي نفس المفعول المطلق لانه انما يوكد نفسه وذاته لا امرا مغايرا ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قولك زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر موكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالموكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه مغاير للموكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة

اى مُثنّى مضافاً الى الفاعل او المفعول بلا تردد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرّتين اى رجعاً
كثيراً او فى جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبّيك
اصله الَبُّ لك لبابين اى اقيم بخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة
كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورُدّ الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف
حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لبّ بالمكان بمعنى الَبّ
فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اى أُسعدك اسعاداً بعد اسعاد
بمعنى اُعينك لا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الَبّ فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع
اى هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر الاسم اكتفاء بما سبق فى المفعول المطلق
والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون فى ضربت زيداً
ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون فى مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس
به فخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال فى واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه
المفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعل الفاعل والمراد
بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكماً فخرج به مثل زيد فى ضُرب زيد على
صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اُعطى زيد درهماً لانه يصدق على درهماً
انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله فى حكم الفاعل

[illegible]

[illegible] ... الذي هو غير ...

وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لشيوعه في اغراض ...

أما جوازاً فمثل ... أو وجوباً بسبب ...

رأيت ... لم يكن مانع من التقديم كوقوعه خبر ان نحو ...

البرهان ... وقد يحذف الفعل العامل في المفعول لقيام قرينة

مقالية أو حالية جوازاً كقولك زيداً لمن قال من أضرب أي اضرب زيداً فحذف الفعل لقرينة

المقالية التي هي السؤال وكقولك للمتوجه إلى مكة مكة أي تريد مكة فحذف الفعل لقرينة حالية

ووجوباً في أربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب

الاغراء والمنصوب على المدح أو الذم أو الترحم بل لكثرة مباحثها النسبة إلى غيرها ...

الأول من تلك المواضع الأربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن مثله

محدود ... بأن يقاس عليها أشياء أخرى نحو امرأً ونفسه أي اترك امرأً

ونفسه وانتهوا خيراً لكم أي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيراً لكم وهو التوحيد

وأهلاً وسهلاً أي أتيت أهلاً أي مكاناً ... لا أجانب

ووطئت سهلاً من البلاد لا حزناً والموضع الثاني من تلك المواضع

الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه التوادیت
مقبلا عليك بوجه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت منزلة
من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله
بخلاف المندوب فانه لا يتفجع عليه وادخل عليه حرف النداء المجرد للتفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد
ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى لهذا افرده المصنف بالذكر فيما بعد وفيه بحث لحكم
فان المندوب ايضا كما قال بعضهم مناد بمعنى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت
يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله
تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل انه نقل عن كلام سيبويه ايضا انه داخل
في المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا
واي والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب
اي طلبا لفظيا بان يكون اداة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان يكون مقدرة
نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اي نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا
او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى
والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا والاصل
الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه

الفعل لبعد حذوه وصل يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله

ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد

الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء الافعال فعلى هذين

المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب

الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه

جزء الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد

جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير

فيه ويبنى اي المنادى قدم بيان البناء وخص الفتح على النصب لعلهما بالنسبة

الى النصب لطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع

به اي على الضمة او الالف والواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء او الفعل المسند

الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق

الكلام ان كان اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو

كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني

المنادى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب

الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه

الكاف كالكاف في ذلك لفظاً ومعنى وانما قلنا في ذلك الا ان الاسم الذي هو مثل الكاف المشابه للحرف
او نفعل لا ابني لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني
على الضم او كلاهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على
الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام اي
اي بلام تدخله وتحت الاستغاثة وهي لام التخصيص اذ دخلت على المستغاث لانه
مخصوص من بين امثاله بالدعاء مثل يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس المستغاث
او المندوب بالمستغاث له نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم تفتح لام المستغاث
لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يلتبس الامر لان
المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي تفتح لام الجر معها نحو لك
بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث
بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له
حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا
نحو يا لزيد ويا للعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة
بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعف شبهه
بالحرف فرجع الى اصله الذي هو الاعراب ويخفض المنادى الذي للتعجب والتهديد ايضا بلام الجر

يا لَلْماءِ يا لَلدَّواهي مع لام التهديد نحو يا لَزيد لأقتلنّك فلم أهمل المص ذكرها فكيف يصدق

قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كما

المهدِّد اسم فاعل يستغيث بالمهدَّد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من ألم الصدمة

وكان المتعجِّب يستغيث بالمتعجَّب منه ليحضر فيقضي منه العجب ويتخلص منه وربما اجيب عن لام التعجب بوجه آخر

ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا لَلْماء ويا لَلدَّواهي ليس الماء ولا الدواهي

وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا لِلْماء ولِلدَّواهي ولا يخفى عليك ان القول

بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء

ما يقتضي فتحها حينئذ كما هو الظاهر مما سبق وفُتِح اي بُنِي المنادى على الفتح لالحاق

الفها اي الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه

حينئذ لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثرهما تنافٍ فلا يحسن الجمع بينهما

مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما

اي وينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى

المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل

دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه ولم يغيره مغير

عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف

وإما ما يكون مفرداً ولكن لا يكون معرفة وإما ما لا يكون مفرداً ولا معرفة فالقسم الأول وهو
ما لا يكون مفرداً لكونه مضافاً مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفرداً لكونه
شبه مضاف مثل يا طالعاً جبلاً والقسم الثالث وهو ما يكون مفرداً ولكن لا يكون معرفة مثل
يا رجلاً مقولاً لغير معين اي لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلاً لا تقييد له لانه منصوب لا يحتمل
المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفرداً ولا معرفة مثل يا حسناً وجهه ظريفاً ولم يورد المصنف لهذا القسم
مثالاً اذ حيث تصح نفيا كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معاً فلا حاجة الى ايراد مثال له
على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعاً جبلاً هذه العبارة اعم من ان يراد
بها معين او غير معين فامثلة الاقسام الاربعة مذكورة وهذه الامثلة كلها امثلة لما سوى المستغاث
ايضاً فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفردة حقيقة
او حكماً انما قيد المنادى بكونه مبنياً لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيد المبني بكونه
على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه لان المتبوع مبني
على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكماً كانت مضافة بالاضافة
المعنوية وحينئذ لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة بان
لا تكون مضافة معنوية ولا لفظية ولا شبه مضاف او حكماً بان تكون مضافة لفظية او شبيهة
بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانتا في حكم المفردة لتدخل فيها

المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع
والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه لما لم يجر الحكم الاتي في التوابع
كلها اي في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا اي بلا قيد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري
هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي
حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان
المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان
كذلك والمعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف
البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير ذلك كما سيجي ترفع حملا على لفظه
الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه
وتنصب حملا على محله لان حق تابع المنادى المبني ان يكون تابعا لمحله وهو
منصوب المحل المفعولية مثل يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل
والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان
ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد
هو استاذ سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب
لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة

حرف النداء لانه هي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت

تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل

يختار فيه النصب مع تجويز الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لم يكن

منادى مستقلا فلا حكم لتبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد

ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه

فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع

اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم

والصعق فكابي عمرو اي فابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا

والمضافة عطف على المفردة اي توابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية

تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء

لا يباشرها مثل يا تيم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف

البيان ومعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف

بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر

من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد

منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود

بالذكر فالاول كالتوطية لذكر الثاني هو المعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من

هو المبدل منه ١٢

دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال كون كل واحد

منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين او

مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا

جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا

ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلان

اشارة الى ان الالف واللام للعهد ١٢

الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحة المبني عن جواز الضمة فان

المنادى الكائن

الضمة لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او الملحق

اي المشعر عن جواز الضمة اي كون بفتح اولى فيه اذا كان الضم جائزا ١٢

بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فخرج

عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اي حال كون ذلك الابن مضافا

الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت من قاعدة بناء

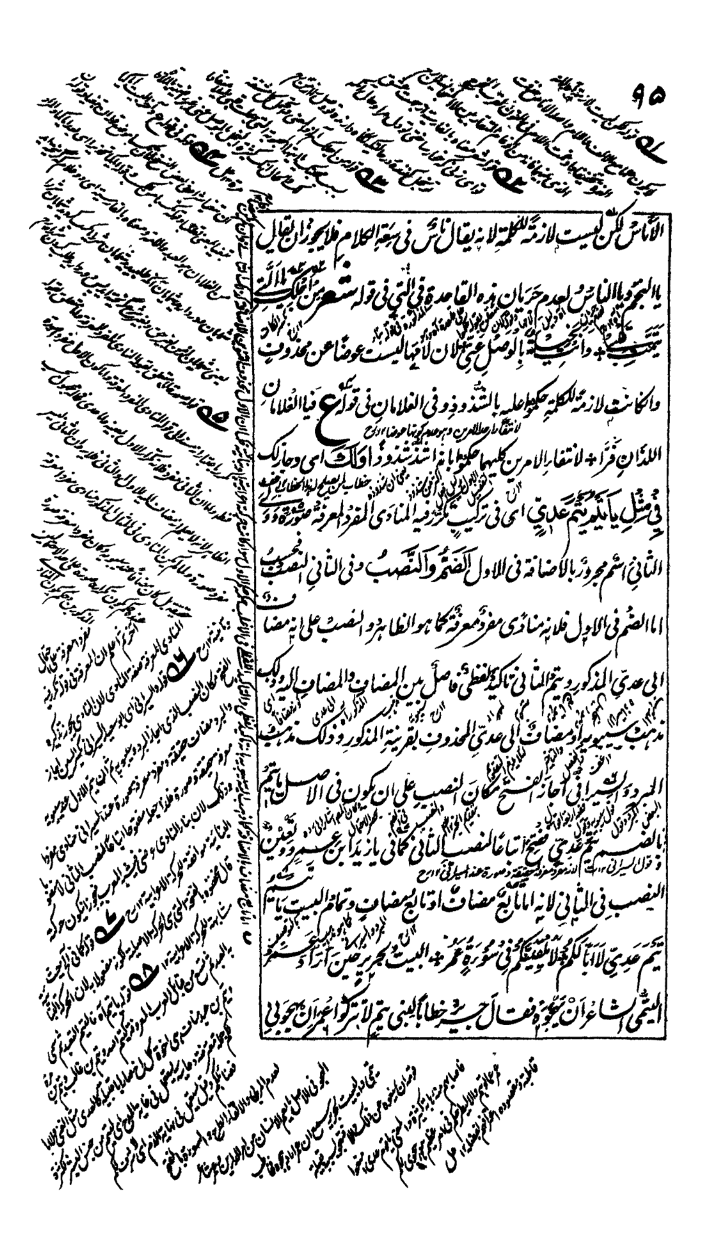
المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع

بهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي الحركة

الاصلية لكونه مفعولا به واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداءه

قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اي مع هاء التنبيه ١٢

بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ويا
هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا
يعني العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر
لانه اي الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه لتكون حركته الاعرابية موافقة
للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فتدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة الاستثناء
عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكره هناك ما يخرج صفة الاسم
المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اي التزموا
رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل
ذو المال لانها توابع المنادى المعرب وجاز الوجهين فيما يكون في توابع المنادى
المبني وقالوا يا الله على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام فهي اجتماع
امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله
الاله فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام
لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا العلم بتلك الجواز ولهذا
قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا
عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله



الا أناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال
يا النجم ويا الناس لعدم جريان هذه القاعدة في التي في قوله شعر من اجلك يا التي
تيمت قلبي + وانت بخيلة بالوصل عني الا ان لانها ليست عوضا عن محذوف
ولا كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قوله ع فيا الغلامان
اللذان فرا + لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا او لك اي وجاز لك
في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة ووقع
الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب
اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف
الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك
مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب
المبرد والسيرافي واجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم
بالضم تيم عدي صح اتباعا للنصب الثاني كما في يا زيد ابن عمرو وتعين
النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع لمضاف وتمام البيت يا تيم
تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر قاله جرير حين اراد عمر
التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني

فيلقينكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني هجاءه ايّاهم والمنادى المضاف الى ياء

المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلاميَ وسكونها يا غلاميْ واسقاط

الياء اكتفاءً بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احتراز عن نحو يا فتايَ مثل يا غلامِ وقلبها الفا

نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود

غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فتخفف يا غلامي

بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة

اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى

المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة

الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال يا عدوّ

ويا عدوّا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلامَ بالفتح اكتفاءً بالفتحة عن الالف وقد

يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حالة الوقف

تقول يا غلاميه وغلاميه وغلامه وغلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا

اي العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء

المتكلم مع وجه آخر زائد عليها لكثرة استعمالهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله يا ابتِ و

يا امتِ اي قالوا يا ابتِ ويا امتِ بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة

على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء بالضم ايضا نحو يا ابتُ ويا امتُ

لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره لقلته وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعاً

بين العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير

جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام و

العم اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال بل يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي لا بالنظر

الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة

مثل باب يا غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها و

يا ابن امِ ويا ابن عمِ بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال

الياء الفا وقالوا بزيادة وجه آخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن

امَ ويا ابن عمَ بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال

وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع

في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير

ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى

وهو في غيره اي في غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعرية داعية

اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في آخره اي آخر المنادى

تخفيفا اي للجر والتخفيف لا لعلة اخرى مفضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا
يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة
ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور
الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان
في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا
حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس
آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع
الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا بالجر وباللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب
او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف
لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع
في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع ان جهة اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر
وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم
للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد امرين
وجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه بعلميته
يناسب التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته فيما بقي منه دليل على ما القي ولزيادته

على الثلثة لم يلزم نقصها عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اما ملتبسا

بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه

ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبال بالبقاء

نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل

مع التاء ايضا كان ناقصا عن ابنية اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم بغير ضرورة

منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب مع شذوذه

فالوجه في ترخيمه كثرة استعمال منادى قوله فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع

في بيان كمية المحذوف وكيفيته فقال فان كان في اخره اي آخر المنادى

زيادتان كالزيادتين في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا

واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت

تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخير كاسماء اذا جعلتها افعلاء من الوسامة

اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون

من باب عمار ومروان او كان في آخره حرف صحيح اي صحيح اصلي ليتبادر

الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج بسببه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء

وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشتمل مثل مرمي ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح

قبله مدة اي الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة
لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف
الاخير وهو اي الحال ان ما في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف
كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب
وانما لم يأخذ بهذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو ثبون وقلون ترخيم
بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان
الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة وكما زيدتا معا حذفتا
معا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة
لئلا يرد مثل الشاعر صالت على الاسد وبلت عن النقد وان كان مركبا
ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر
حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لتنزله
منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان
غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اي فيحذف حرف واحد ل
حصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث
ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه

فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الأكثر فيقال

في يا حارث يا حارِ بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة و

في يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل أي يجعل المنادى المرخم

على الاستعمال الأقل اسمًا برأسه كأنه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه وإعلاله

وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الأصل فيقال يا حارُ بالضم كأنه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم

ويا ثمي لأنه لما جعل ثمو اسمًا برأسه صارت الواو طرفًا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها

كأدل في أدلو ويا كرا لأنه لما جعل كرو اسمًا برأسه ارتفع مانع الإعلال وهو وقوع

الساكن بعد الواو فانقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب

صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب لأنه لا يدخل عليه سوى يا لكونها أشهر صيغها

فكانت أولى بأن توسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكى

عليه ويعد محاسنه ليعلم الناس أن موته أمر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع

وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودًا أو عدمًا بيا أو وا فالمتفجع عليه عدمًا

ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودًا ما يتفجع على وجوده عند

فقد المتفجع عليه عدمًا كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت

فالحد شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه ويا ويلاه

واختص المندوب بوا ممتازا به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه
مشترك بينهما وحكمه اى حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى
اى مثل حكمه يعنى اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب
والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا
او شبيها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لعدم جواز
الا النكرة لانه لا يندب الا المعرفة ولك زيادة الالف في آخره اى آخر
المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اى الناشئ من زيادة الالف
عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة
او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه
بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه
اذ الميم صلة الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين ولك الحاق الهاء
اى لحاقها بهذه المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب
المتفجع عليه منه الا الاسم المعروف الذى اشتهر المندوب لتعذر النادب بمعرفته
في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ لم يشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص يتعلق
الذهن اليه فيعرف به تعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب

بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وا زيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال

المضاف بالمضاف اليه لانه يجيء بعد تمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه يجيء بها

بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وا زيد

الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف

بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه لكنه اتم منه من جهة

المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران

وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال وا جمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام

قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس يعني ما كان نكرة

قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم

فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اي الا مع اسم الاشارة

لانها كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام

والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع

بدل عن حرف النداء كلفظ الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم

بل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف وفي لفظة اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها

الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل

فلا يجوز الحذف منها شذ اما من غير ان تتصف هذا بذي اللام والمضاف الى اي معرفة كانت
نحو غلام زيد يا افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما المضمرات
فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في
اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا
قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته ونحو افتد مخنوق وهي يا مخنوق قاله شخص وقع
في الليل على نائم مستلق مخنقة وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه
اسم جنس شذوذا واطرق كرا اي كروان فيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم
الجنس وترخيم غير العلم قيل هي قصة يصيد بها الكروان ويقولون اطرق كرا اطرق
كرا ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد
اصطيد وحمل الى القرى فلا تنج ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة
جوازا نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف النداء اي يا قوم اسجدوا
لقرينة امتناع دخول الفعل على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان
ان ناصبة ولا نافية او مدغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب
الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول به
اضمر اي قدر عامله اي الناصب له على شريطة التفسير اي الشريطة هي التفسير وشريطة احد معانيها

الى التفسير بيانية اى مضمر عامله بناءً على شريطة التفسير اى تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه حينئذ
احترازا عن الجمع بين المفسِّر والمفسَّر وهو اى المضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل
او شبهه احترز به عن نحو زيدا ابوك ولا تريد به ان المراد بالفعل وشبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او
شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه و زيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه
عنه اى عن العمل في ذلك الاسم بضميره اى بالعمل في ضميره او في متعلقه اى متعلق
ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم
او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط
بتجريده عن ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم هو اى احد الامرين الفعل او
شبهه بعينه او بما يناسبه اى بما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اى لنصب احد
هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبتقييد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا
ضربت وبتقييد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع
عن عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ايضا
مانع عن ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيدا كنت اياه وههنا
صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه الثانية
اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة

اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال
الفعل بالمتعلق ولا يتصور حينئذ الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف
اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في
ترتيبها تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير
مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت
وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان
ضرب غلام زيد يستلزم اهانة زيد وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير
مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء تلزمه ملابسة للمحبوس عليه
ينصب زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل
المفسر الناصب لزيدا في زيدا ضربته ضربت المقدر فالاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر
ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر
بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام
يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع
في سلطان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي

فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف بقوله ويختار في الاسم المذكور الرفع
بالابتداء اى بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح
عند عدم قرينة خلافه اى قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة
فيهما متساويتان لان وجود صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح ا
قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المر
من الجانبين ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اى من تلك القرينة
المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اى بشرط
ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد
فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب لكن اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها
لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في
كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا
عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار حينئذ هو النصب فان الرفع يقتضي
وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقعة على
الاسم المذكور للمفاجاة في كونها من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار
فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظرف من

ان اذا المفاجاة تلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض
ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة
فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها
في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان ليس لم ولما
ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل نحو
ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمروا وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام
نحو أزيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من
اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة
لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل لا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية
الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة
في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم
المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع
اي بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي
اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل
تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر بالصفة اي

حالِ النصبِ لكن لا من حيث هو مفسَّرٌ في هذه الحالةِ بل من حيث هو خبرٌ في حالِ الرفعِ بالصفةِ

فلم يُعلم انه خبرٌ عن الاسمِ المذكورِ في حالِ الرفعِ مع موافقتِهِ للمعنى المقصودِ او صفةٌ له مع

مخالفتِهِ للمعنى المقصودِ فالالتباسُ انما هو بين خبريةِ ذاتِ ما هو مفسِّرٌ على تقديرِ النصبِ و

صفتيتِهِ لا بينه بوصفِ التفسيرِ وبين الصفةِ فانّ التركيبَ لا يحتملهما معًا مثلُ قولِهِ تعالى

اي بين خبرية ما هو مفسر لفظا اسم وتابوصف التفسير ١٢ م

انّا كلَّ شيءٍ خلقناه بقدرٍ بنصبِ كلٍّ على الاضمارِ بشريطةِ التفسيرِ ولو رفع بالابتداءِ و

جعل خلقناه خبرًا له كان موافقا للنصبِ في اداءِ المقصودِ لكن خيفَ لبسُهُ بالصفةِ لاحتمالِ كونِ خلقناه

صفةً لشيءٍ وقولُهُ بقدرٍ خبرًا له وهو خلافُ المقصودِ فانّ المقصودَ الحكمُ على كلِّ شيءٍ بانه مخلوقٌ لنا

بقدرٍ لا الحكمُ على كلِّ شيءٍ مخلوقٍ لنا انه بقدرٍ فانه يوهمُ كونَ بعضِ الاشياءِ الموجودةِ غيرَ مخلوقةٍ

للهِ تعالى كما هو مذهبُ المعتزلةِ في الافعالِ الاختياريةِ للعبادِ ويستوي الامرانِ اي الرفعُ

والنصبُ للمتكلمِ ان يختار كلَّ واحدٍ منهما بلا تفاوتٍ في مثلِ زيدٌ قامَ وعمرًا اكرمتُه

اي عنده او في دارِهِ ونحو ذلك لا لا يصحُّ العطفُ على الصغرى لعدمِ الضميرِ اي يستوي الامرانِ

فيما اذا عُطفتِ الجملةُ التي وقع فيها الاسمُ المذكورُ على جملةٍ ذاتِ وجهينِ اي جملةٍ اسميةٍ خبرُها جملةٌ فعليةٌ

فيصحُّ رفعُهُ بالابتداءِ ونصبُهُ بتقديرِ الفعلِ والوجهانِ مستويانِ لحصولِ التناسبِ فيهما ففي الرفعِ

تكونُ اسميةً فتُعطفُ على الجملةِ الكبرى وهي اسميةٌ وفي النصبِ تكونُ فعليةً فتُعطفُ على الصغرى

وهي فعليةٌ فان قلتَ السلامةُ من الحذفِ مرجِّحةٌ للرفعِ قلنا هي معارَضةٌ لقربِ المعطوفِ عليه

قوله على جملة ذات وجهين اي على جملة هي ما صدقه الوجهين وهما الرفع والنصب فوجه الرفع على تقدير العطف على الكبرى ووجه النصب على تقدير العطف على الصغرى فيكون الجملة الثانية معطوفة على الجملة الكبرى باعتبار المبتدا وهو الجزء الاول على تقدير الرفع ومعطوفة على الجملة الكبرى باعتبار المسند وهو الجزء الآخر وعلى تقدير النصب ظاهر وحينئذ ما قيل على تقدير العطف على الصغرى لا يكون الجملة الثانية معطوفة على جملة ذات الوجهين اذ المراد هو العطف على جملة ذات الوجهين ١٢ م

فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فانهما وان كانتا من حروف الشرط فحكمهما ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب ويجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدها لوجوب دخولها على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان تظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه او مناسبه لنصبه لان ذهب لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا نحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او لازم ذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابس الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب او ازم احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد ايضا ذكره واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية

فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب وكذا اي مثل زيد
وهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار
على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فعلوه في الزبر ان كان متعلقا
بفعلوه فيفسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا من افعالهم بل الكاتبون
اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود اذ المقصود
ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا
ان كل شيء كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة
الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شيء هو مفعول لهم
ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل
المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب فظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا على الرفع الا في رواية شاذة
عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يتحملوا لاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على
غير المختار فاشار المصنف الى ما يتحملوا لاخراجه عنها فقال نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني
مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط وخبر المبتدأ كالجزاء والفاء

الداخلة على تسليطه بالشرط لدلالتها على سببية للجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما في حيزها فيما

ما قبلها فامتنع تسليط الفعل المذكور بعدها على ما قبلها فتعين فيها الرفع والآية جملتان

مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف عليه و

الخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان

الحكم الموعود والفاء فيه ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير

وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا تدخل في الضابطة فتعين الرفع

والا اي وان لم تكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت

الضابطة فالمختار حينئذ فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء

على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين ليتعين الرفع الرابع من تلك المواضع

التي وجب حذف الناصب للمفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه

لضيق الوقت نحن نذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح

النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب المفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر

ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد

ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المعمول عطف على حذر وذكر المقدر

فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر

موضع المضمر او تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكره مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد
الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف
هذان مثالان للاول نوعي التحذير ومعناهما بعّد نفسك من الاسد والاسد من
نفسك وبعّد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعّد حذف الارنب
عن نفسك على التقدير بين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او
الحذف من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال الثاني نوعيه
اي اتق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال
اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعّد ونحّ وتقدير بعّد في مثال النوع الثاني
غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال تقدير
بعّد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعّد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني
مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعّد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في
بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا
ليس كذلك فانه ايضا تحذير اجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن المحذر وبدليل ذكر اياك ضامنا بعد
وتقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف
كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من

اى اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن أن وأنّ قياسيّ ولا تقول فى المثال
الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير أن وأنّ فان قلت
فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس
مع أنّ وأن وثابت كثير فى غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه وهو
ما فُعِلَ فيه فعلٌ اى حدث مذكور تضمنا فى ضمن الفعل الملفوظ او المقدر
او شبهه كذلك ومطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فُعِلَ فيه فعلٌ شامل لاسماء الزمان والمكان
كلها فانه لا يخلو زمان ومكان عن أن يُفعَلَ فيهما فعلٌ سواء ذكر الفعل الذى فُعِلَ فيهما اولا فقوله
مذكور خرج به ما لا يذكر فعلٌ فُعِلَ فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فُعِلَ فيه فعلٌ لا محالة
لكنه ليس بمذكور لكن بقى مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه
انه فُعِلَ فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا فى يوم الجمعة فلو اعتبر فى التعريف
قيد الحيثية اى المفعول فيه ما فُعِلَ فيه فعل مذكور من حيث انه فُعِلَ فيه فعل مذكور يخرج
مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فُعِلَ فيه فعل مذكور بل من
حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله
مذكورا الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او
الموصوفة اشارة الى قسمى المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اى المفعول فيه

ضرباً ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف
اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها
فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه
ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ لو تلفظ بها
يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك
اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها
محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت يوما او دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان
ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في
الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير
في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم
من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها
فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول
التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات الست
عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما اي ابهام عند ولدى ولم يذكر وجه
شبههما عليه لان حكمها وفي بعض النسخ لابهامهما كما [illegible] من المكان [illegible]

مكانا مبهما لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه كما حمل عليه ما بعده نحو دخلت
ولكن ان جعلته نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اي على المذهب
الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر
لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه
ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه فيها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت
دخلت الدار في البلد الفلاني فالقاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل
نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا
في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول
ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت
الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال
الى الامكنة التي وقعت فيها فلا تكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال
الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون
في ونقل عن سيبويه ان استعماله مع في شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه وفي التفصيل فيه بعينه ما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله

او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور
اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب
من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز
به عنه وهو اي المفعول الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت
هو مذكور معه كما في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد عليه نحو اعجبني التاديب
الذي ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ان يذكر معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال
لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت
عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن
والقائل بكون المفعول له معمولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا
للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله
فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا.
او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله
في حقيقته الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد
وقت الركوب من غير ان تخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له
لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن لاكرامك الزائر عنده

واحد نحو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة واعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها او العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا اي ان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب نحو جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا يصح وجها منهي نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرو على الشان اذ السوال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر

وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما شانك

وزيداً ومعنى مالك وزيداً ما تصنع وزيداً ومعنى ما لزيد وعمرو وما تصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ

من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي من حيث

هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتميز وباضافتها الى

الفاعل والمفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك

وبقيد الحيثية تخرج صفة الفاعل والمفعول فانها تدل على هيئة الفاعل والمفعول مطلقاً

لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا تخرج عنه مثل

ضربت زيداً عمراً راكبين لفظاً اي سواء كان الفاعل والمفعول الذي وقع الحال عنه لفظاً

اي لفظياً بان تكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير

اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكماً او معنى

اي معنوياً بان تكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام

لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكماً فيدخل فيه الحال

عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديداً

فانه بمعنى احدثت الضرب شديداً وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلاً او مفعولاً

يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه هو الفاعل او المفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفاً وان لم يصح

مثالاً فانه يصح ان تقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان يأكل اخاه مقام
ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف عاملاً او معمولاً وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه
هو الحال عن المضاف فان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين
حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر هؤلاء مفعول ما لم يسم فاعله
باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبين على صيغة الماضي
المعلوم من باب التفعل او بنى على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقاً
لا بالمفعول ونحو فيه الحال من المفعول به او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا انه لو
ما وقع حالاً عن المضاف اليه مثل ضربت زيداً قائماً مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية المتكلم
ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد
في الدار قائماً مثال اللفظي الملفوظ حكماً فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام
ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكماً وهذا زيد قائماً مثال المعنوي
لان مفعولية زيد ليس باعتبار هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا وذلك
انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه وينصب زيد مفعولاً لفظياً
بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع قائماً حالاً
فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيداً قائماً

وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل

الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف

مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن

ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه

في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا

مقيما ولعله في الدار جالسا وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة

لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد

على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى وكان الاصل فيه التعريف ولما

لم يرد اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع مواردها بل في غالب مواردها اي اكثرها وبيان ذلك

ان موارد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني

تميم فارسا او مغنية عن المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت

امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا لانتقاض النفي

نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون وقوع الحال فيه

غير هذه الامور وهي غالب موارد وقوع الحال واكثرها وهو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط

بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد للاشتراط بكون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة

حتى يقال ان غالبيته كون صاحبها معرفة لشبهه عن تكلف في بعض المواد سيما في الشرطية و
يحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ او خبرا معطوفا على
قوله وشرطها ان تكون نكرة واَرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال
البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد
بالارسال البعث والتخلية بين المرسل وما يريده اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي
ولم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي ولم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها
للماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل من
بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة
بعضها في بعض والمعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحوه
مثل فعلته جهدك متأوّل بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها
على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده الانفراد
وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر ... وثانيها انها
معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة او منفردا او مجتهدا اما الصورة وان كانت معرفة
فهي في التقدير نكرة كما ان حسن وجهه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي
صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين

معرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها تخصيص

النكرة بتقديمها لا لابهام في المعنى بمبتدأ او خبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت

رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا تتقدم اي الحال على العامل

مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على ان يكون العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وانما قيد

بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه وداخل في

الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف

الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا

الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار

فاما مع تأخير المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار

زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كانت مشابهة للظرف لما فيها من معنى

الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا تتقدم عليه اذا

لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من

كلامه فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا تتقدم على

ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم تتقدم الحال عليه

اتفاقا نحو جاءتني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم

١٢٥

على المضاف فلا يتقدم عليه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر

البصريين يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف لهذا قال على الاصح

ونقل عن بعضهم الجواز مستدلا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق

بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل

بعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب

الحقيقة ليس بمجرور واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة

وبعضهم بجعلها صفة المصدر اي رسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية وكل

ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا

من غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور

النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان

الاغلب في الحال الاشتقاق مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا في قولهم هذا البسر وهو ما يبقى فيه حموضة

اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فانهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية

ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالمتبسر والرطب بالمترطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا او ارطب

اذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم و

تقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين

مختلفين بل يريدون ان لكل منهما متعلقة والبسرية تعلقت بالمشار اليه من حيث انه

[وهو ذو الحال ۱۲]

مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضمار هو في اطيب لما كان الضمير بالنسبة

الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه اي اطيب ما تعلقت به من حيث انه مفضل على

وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه

لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه

[اے ومع قيام المظهر مقام المضمر ۱۲]

قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس

بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه لا يصح حيث

وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منها رطبا وتكون الحال

جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات فيصح ان تقع حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية

خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه في قوة

[اے اثبات الحال عليه ۱۲ ع]

الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في

الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من

[لكنها متعلقة لصاحبها ۱۲ ح]

رابط يربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما

ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل

فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في

الاستقلال فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وا

نحو جاءني الجملة من حيث هي جملة مستقلة بالافادة والاسمية منها مستقلة باعتبار الاجزاء ايضا بخلاف الفعلية فان جزءها

راكب وجاءني زيد وهو راكب اي بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفى بها

مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها

مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا تجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه و

ذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما بالضمير وحده على نحو

لان الضمير لا يجب ان تصح في الابتداء فلا يدل على الربط اول الامر نحو كلمته فوه الى في

فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا

مثبتا تلبست بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني

زيد يسرع وما سواهما اي سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الحال المشتملة

على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف

عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم

غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني

زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي

نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو

ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي

الى الحال لتقربه على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل انها على تقربه الى زمان صدور الفعل

من في الحال او توقعه عليه وجوّز الا ان المقدّر من الماضي المثبت لو وقع حالا لان

مضيّه انما هو بالنسبة الى زمان الحال فلا بد من قد تقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب

الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني

زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت صدورهم

وهذا بخلاف سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم

بقوم حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صدورهم صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله

جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشتمل زمان الفعل ويجوز

حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اى الشارع في السفر

او المنتهي لسفر راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا بقرينة الحال المخاطب وقوله مهديا اما صفة

لراشدا او حال بعد حال او عطف او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اى جئت راكبا

بقرينة السوال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين على ان نسوي

بنانه اى بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال الموكدة وهي اى

الحال الموكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة فالمنتقلة

قيد للعامل بخلاف الموكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفة لا تنتقل عن الاب غالبا

اي أحقّ بفتح الهمزة واو ضمنها من حققت الامر يعني تحققته وصرت منه على يقين او من
احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت البنوة وصرت منها على يقين او
اثبتها عطوفاً وقال صاحب المصباح احق التقديرات عندي ان يقدر جميعاً عطوفاً
وتقديرها اي شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة اخرى شبيها
عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يوجب حذفه واسمية
اجزائها علاوة كانت فعلية لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى
قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولابد بينهما من قيد آخر وهو ان يكون عقد ملك الاسمية جزءا
لا يصلحان للعمل فيها والا كان عاملها كونا كيف يكون حذفه واجبا نحو انشاء شهد قائما بالقسط التمييز ما
اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترزه عن البدل فان البدل هو في حكم التنحية فهو ليس برفع
الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم واراد معين كالمستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع
من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى
الكامل وهو الوضعي احترزه عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا
لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل انشاء في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع
به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا موضوع لمفهوم كلي بشرط
استعماله في جزئياته وكل جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي لانه واحد

ن جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له والمستعمل فيه فتوصيفه بالرجل
فع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا التقييد بالاحتراز
ن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع
شخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر ازال ذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم
الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال
فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع
لما وضع الرطل مثلا لنصف المن يعلم السامع ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف
كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين لا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه
بحسب الوضع انه من جنس العسل او النحل او غيرهما والا من حيث صفته فانه لا يعلم منه بحسب
الوضع انه بغدادي او مكي واذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب اصل الوضع
اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل رطل زيتا فرفع
الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف
مذكورة او مقدرة صفتان للذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا
والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع
الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام

عن ذاتٍ مذكورة يرفعه عن مقدار يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدارٍ صفة
لمفردٍ وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين غالباً اي في غالب المواد واكثرها اي رفع
الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام
فيه اكثر والمقدار اما يتحقق في ضمن عددٍ نحو عشرون درهماً وسياتي ذكر تمييز العدد
وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطلٌ زيتاً
فان الرطل نصف المنّ ونحو منوان سمناً وكالكيل نحو قفيزان براً وكالذراع نحو
ذراعٌ ثوباً وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبداً والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات
لان قولك عندي عشرون درهماً ورطلٌ زيتاً وذراعٌ ثوباً وعلى التمرة مثلها زبداً المراد بها
المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف على الامثلة المتعددة لانه كان
مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطلٌ زيتاً والنون كما في منوان سمناً
او الاضافة كما على التمرة مثلها زبداً ولهذا لم يتعرض لاقسام المقادير وذكر بعضها ومعنى تمام الاسم
ان يكون على حالةٍ لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية و
الجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانياً فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل
وصار به كلاماً تاماً فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان
يقع بعد تمام الكلام فنصبه الاسم التام لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء تماماتٌ

مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل ألا ترى أن لام التعريف

الداخلة على أول الاسم لما كان تتم بها الاسم فلا يضاف معها لانتصب التمييز عنه فلا يقال عندي

الراقود خلا لفظا اي التمييز واثنى الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو

ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت

والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيثنى

ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع وقيل وفي تخصيص

الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد

جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بخصوصيات

الكلية او الشخصية ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد

في غيره اي في غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين واثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار

تاما بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد او بالنون التي للتثنية

فانه لما تم الاسم بها اقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة

بيانية باسقاط التنوين مع نون التثنية جوازا شائعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام

بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان لم يكن متنوينا او بنون التثنية بان يكون

بنون الجمع او الاضافة فلا تجوز الاضافة الا قليلة في نون الجمع عشرو درهم اما في الاضافة فلانه لا يضاف

المضاف في اداني نون الجمع خلافه جاز ان يضاف الى غير التمييز نحو عشرو زيد عشري رمضان

بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى التمييز لزم الالتباس في بعض الصور اذا قلت مثلا

عندي عشرو رمضان لم يعلم انه اراد عشرين من رمضان او اليوم العشرين من رمضان فلا

يضاف في غير صورة الالتباس ايضا حملا على صورة الالتباس ليكون الباب على طريق واحد

عطف على عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد

غير مقدار اي ليس بعدد ولا وزن ولا ذرع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا

فان الخاتم مبهم باعتبار جنسه تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اي خفض التمييز باضافة

غير المقدار اليه اكثر منه في المقدار لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز

لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس مبهما بتلك المثابة والقسم الثاني من

التمييز ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة كما ان الاول كان يرفع عن ذات مذكورة

مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها

يستلزم رفعه عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابله في هذا القسم المفرد

المذكور في القسم الاول انما هي مجرد النسبة اخيرا في جملة اي نسبة كائنة في جملة

او ما ضاهاها اي شابهها متعلق بها وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول

نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا

١٣٥

او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا او كذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا ونحو ولله دره

فارسا مثال للجملة والتميز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة

والتميز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التميز بين الجملة وما ضاهاها

في هذا المعنى الثاني هو مقدار معتبرا شبيها فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فهو وابوه ودارا

وعلما عطف على نفسا او ابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير

فهو بحسب التحقيق اورد لكل من التميز الواقع في الجملة وما ضاهاها خمسة امثلة النفس منها خاص في

خاص بالمنتصب عنه والارجح غير اضافي هو متعلق بالمنتصب عنه والاب معين اضافي محتمل

لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل واحد منهما متعلق بالمنتصب عنه

او في اضافة عطف على قوله في جملة وما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفسا وتركه لا

ظهر التمييزات والاضافة فيه ابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على نمط ما سبق

وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وبعض ما اورده صاحب

المفصل مثالا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه او

مثبتة على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير فيه معينا معلوما لا الابهام يكون في

نسبة الدر اليه الذي في الاصل اللبن ثم جعل خيرا كثيرا للعرب فارسية الخير اي لله خيره فارسا

والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل والاعراس

بالكسر فمن التعرض فان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصاً في المنتصب عنه اسماً صفة
يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك
التمييز تارة له اي لما انتصب عنه بان يكون تمييزاً ارفع الابهام عنه و تارة لمتعلقه
بان يكون تمييزاً اي رفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في
طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزاً عن زيد باعتبار اسناد
الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزاً عن متعلقه باعتبار ان اسناد
الطيب الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصاً في المنتصب عنه
اسماً يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلماً وداراً فان
هذه الاسماء ليست نصاً في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له والتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو
الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون
لما انتصب عنه سواء كان نصاً فيه او محتملاً او لمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز او
تثنية وجمعية سواء كان لمعنى فقط لما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون
آباء او لمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت
ابا وجداً له وطاب زيد آباء اذا اردت آباءه واجداده فعلى كل من التقديرين اذا قصدت
وحدة التمييز اورد مفرداً واذا قصدت تثنية اورد تثنية واذا قصدت جمعية اورد جمعاً

۱۳۷

فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا

يقع على القليل والكثير فانه اذا قصدت تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او

يجمع بل يكفي ان يعبر بمفرد لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما

والزيدان علما والزيدون علما الا ان تقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازها

النوعية فانه لا بد حينئذ من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريدت

متعلق الطيب من كل واحد من الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى

وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او والله دره فارسا وكفى بزيد رجلا فان معناه

كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفا

والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان الاب المذكور زيدا ولا يحتمل ان يكون والد زيد بخلاف الاسم نحو ابا

وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها

اياه او بمطابقته اياها او يجعل طبق بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة اياه

والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت الصفة

المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال

كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يرجح التمييز لان من لا تزاد في

التمييز لا في الحال ولان المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية او تقييد مدحه بحال الفروسية

بغيرها من الصفات كما سيجيء ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا

يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة

ضعيفة كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على

ما هو فيه من الفعل الصريح او غير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا

ولان الغرض من التمييز هو البيان بعد الاجمال

كما في طاب ابوه او فاعلا لمتعلقه اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا

معناه ان ما قالوا ان التمييز عن النسبة فاعل او مفعول معناه انه فاعل او مفعول للفعل نفسه او اذا جعلته متعديا

نحو امتلأ الاناء ماء فان الماء فاعل الملء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا

وهو في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل الفعل المذكور من غير ما حاجة الى جعله متعديا

لان المتكلم انما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقد يتأتى

الابهام فيه لا جرم ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وفي ذلك بعينه مثل

قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز رفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة

فالفاعل في قولك ربح التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا او بالعكس

لان الربح في الحقيقة ليس الا لزيد ولكن اسناده اليها مجاز لانها سبب الربح

وينتقض هذا الايراد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او

لان الربح في الحقيقة ليس الا لزيد ولكن اسناده اليها مجاز لانها سبب الربح

مفعول من ان التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة

خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول

نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في

الفصل وكلاهما في هذا التمييز قول الشاعر شعر أتهجر سلمى بالفراق حبيبها * وما كاد نفسا بالفراق

تطيب على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه حينئذ يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره ونفسا تمييز

تطيب الى سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما تقدير تذكير الضمير فضمير كاد

للحبيب ونفسا تميزا عن نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب نفسا تطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان

البيت على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس او

وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف تعسف غير قادح في التمسك المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ

المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه غير المحتاج الى التعريف كافي في

الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل و منقطع

فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع

عن متعدد جزئياته نحو ما جاءني احد الا زيدا او اجزاؤه نحو اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد

لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي

ما جاءني احد الا زيد بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم غير زيد فانه

القوم لكن شيئا والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج

عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد وقبل الا مستثنى

منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد

او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا حيث علم او لا يصح تقسيمه كما
عرفت وثانيا بانطباق هذا من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او
غير مخرج ولهذا لم تعرف على حدة روما للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا
لا بعد غير وسوى وغيرهما على الصفة فقيده ان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة [illegible] المستثنى
للاول نقل عنه في كلام موجب اي ليس فيه نفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز
عما اذا وقع في كلام غير موجب اذ ليس حينئذ واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة ههنا الى قيد آخر [illegible] نحو
اي الكلام الموجب كذا بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب
على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء
بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا اي الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا
يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء
عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء تعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ انه
الى ما نسب اليه احد جاؤا وقد جاء تكلم الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اي
المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او
غير موجب نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه
او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا

في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في

اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم

او لا يصح فيه الا البدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر عن

الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله حكم يصح حذفه نحو ما جاء

القوم الا حمارا فههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله حكم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون

الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله

فهو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى

منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا او بعد

خلا من خلا يخلو نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار

من الانيس وقد تضمن معنى جاوز فحذف من واوصل الفعل فيتعدى بنفسه والاكثر ان تضمين مع الحذف

الايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير

اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى البعض المطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني

القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او البعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر فيهما

قد يكونا بمعنى الا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي نصب ما بعدهما انما هو في اكثر

الاستعمالات لانهما فعلان كما عرفت وقد يجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا

في جواز الجر بهما إلا أن النصب بهما أكثر أو ما خلا وما عدا أي المستثنى منصوب أيضاً وجوباً

إذا كان بعد ما خلا وما عدا لأن ما فيهما مصدرية مختصة بالأفعال نحو جاءني القوم ما خلا زيداً وما عدا

عمراً تقديره خلو زيد وتجاوز عمرو وينصب على الظرفية بتقدير مضاف أي وقت خلوهم أو خلو بعضهم من زيد

ووقت تجاوزهم أو مجاوزة بعضهم عمراً أو على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل أي جاؤوا خالياً

بعضهم أو بعضهم من زيد ومجاوزاً بعضهم أو بعضهم عمراً وعن الأخفش أنه جاز الجر بهما على أن ما فيهما زائدة

ولعل ما ثبت عند البصريين ولم يعتد به لأنه لم ينقل في الأكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو

جاءني القوم ليس زيداً وبعد لا يكون نحو جاءني القوم لا يكون بشراً وإنما يكون بعدهما لأنهما

من الأفعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم إضمار اسميهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع إلى اسم الفاعل

من الفعل المذكور أو إلى البعض من المستثنى منه مطلقاً وهما في التركيب في محل النصب على

الحالية واعلم أنه لا تستعمل هذه الأفعال إلا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا تتصرف فيها لأنها قائمة

مقام إلا وهي لا تتصرف فيها ويجوز فيه أي في المستثنى النصب على الاستثناء

ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد إلا حال من الضمير المجرور أي حال كون المستثنى واقعاً

في محل كونه متأخراً عن المستثنى منه احترز به عما إذا كان بعد سائر أدوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما

في كلام غير موجب احترز عما إذا وقع في كلام موجب فإنه منصوب وجوباً كما مر

والحال أنه قد ذكر المستثنى منه احترز عما إذا لم يذكر المستثنى منه فإنه يعرب على

حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي كلام
غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما
قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا
بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رأيت
احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما
اختاروا البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول
لا بالاصالة وبواسطة الا والاعراب في البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل
اي كما تقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويسمى ذلك
المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما في المشترك
المشترك فيه فهو اي الحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشتراط ذلك لتحصيل
فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اي لا يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد
اذ لا يصح ان يضرب كل واحد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان
يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الا الاسفل عند المضغ الا التمساح
او تكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا
مثل قرأت الا يوم كذا اي وقت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يقدر المتكلم

۱۴۳

جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك لقائل ان يقول كما لا يستقيم
المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور وكما لا يستقيم المعنى على تقدير
عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة
المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بتخصيص العموم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل
هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان تخصيص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين فان قلت ذلك
قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحد منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها
واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه
لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفته واحدا اياها في ذلك مما يكثر وتعليقه
واما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك فمما يقل كما في المثال المذكور وبان
الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا ظهور قرينة دالة على البعض المعين
من المستثنى منه مقطوع بدخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا
قرينة ظاهرة دالة على البعض المعين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد
فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة
كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثمه اي من اجل ان المفرغ لا يكون في
الموجب الا لاستقامة المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال اثبت لان النفي

النفي إثباتاً فيكون المعنى ثبت زيد دائماً على جميع الصفات إلا على صفة العلم فلا يستقيم

وقال الشارح الرضي يمكن أن تحمل الصفات على ما يمكن أن يكون زيد عليها مما لا يناقض و

من جملتها العلم وتحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كأنك قلت أمكن أن يحصل فيه جميع الصفات

إلا صفة العلم وعلى التقديرين يخرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن أنه يمكن بمثل هذه

التأويلات إخراج جميع المواد الإيجابية عند الاستثناء إلى صورة الاستقامة كما يتأتى مثلاً في

قولك ضربني إلا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك أو المقصود منه المبالغة في تحقير

على ضربك وإذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ أي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع

أي يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملاً بالمختار على قدر الإمكان مثل ما جاءني من أحد إلا

زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع أحد المجرور محمول على لفظه ومثل لا أحد فيها أي

الدار إلا عمرو فعمرو مرفوع محمول على محل أحد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئاً إلا شيء لا يعبأ به

أي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئاً المنصوب لا على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير

من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى قيل إنما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه

ولا يخفى أنه لو جعل المستثنى منه شيئاً أعم من أن يكون على صفة غير الشيئية أو لا وخص المستثنى بما لا يعتد به

صفة غير الشيئية لكان أوفق بالعطف وإنما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الأولى لأن

من الاستغراقية لا تزاد في الإثبات اتفاقاً فيكون لا إثبات أي بعد ما صار الكلام مثبتاً لانتقاض

١٤٥

النفي بإلا لأنها لتأكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو أبدل على اللفظ وقيل ما جاءني إلا

زيد بالجر كان في قوة قولنا جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الإثبات وذلك غير جائز

وفي الصورتين الأخيرتين لأنه لو أبدل المستثنى على اللفظ وقيل لا أحد فيها إلا عمرًا بالنصب

لأن فتحة شبيهة بالحركة الإعرابية لأنها حصلت بكلمة لا في كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد

من تقدير لا حقيقة أو حكمًا لتعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئًا إلا شيء لو حمل

المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير ما كذلك لتعمل فيه وما ولا لا تقدران

لا حقيقة إذ لم يمكن البدل إلا بتكرير العامل ولا حكمًا إذ اكتفى بدخوله على المبدل منه وعبر به

حكمه إليه فإنه في قوة التقدير لما لكونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعده

أي بعد الإثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتًا لانتقاض النفي بإلا لأنهما أي ما ولا عملتا للنفي

وقد انتقض النفي بإلا وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل

فعمرو مرفوع على أنه محمول على محل أحد وهو الرفع بالابتداء وشيء على أنه محمول على محل شيئًا

وهو الرفع بالخبرية فإن قلت لأحد في هذا المثال محلان من الإعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا

ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر حمله على المحل البعيد دون القريب قلت لأن محله القريب

إنما هو بعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بإلا بخلاف محله البعيد فإنه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف

ليس زيد شيئًا إلا شيئًا مع أنه انتقض النفي فيه بإلا لأنها أي ليس عملت

لتقويةِ النفيِ فلا اثر لنقضِ معنى النفيِ في عملها لبقاءِ الامرِ العاملةِ اي

لاجلهِ اي لاجلِ ذلك الامرِ وهو الفعليةُ ومن ثَمَّ اي ومن اجل ان عمل ليس للفعليةِ

لا للنفيِ وعمل ما للنفي لا بالعكسِ جاز ليس زيدٌ الا قائماً باعمالِ ليس في قائماً وان انتقض نفيها

بالا لبقاءِ فعليتها وامتنع ما زيدٌ الا قائماً باعمالِ ما في قائماً لان عملها انما هو للنفيِ وقد

انتقض النفيُ بالا والمستثنى مخفوضٌ اي مجرورٌ بعد غيرٍ وسوى مع كسرِ السينِ او ضمها

مع القصرِ وسواءٍ بفتحِ السينِ او كسرها مع المدِ لكونهِ مضافاً اليه وبعد حاشا في الاكثرِ

لكونها حرفَ جرٍ في اكثرِ استعمالاتهم واجاز بعضهم النصبَ بها على انها فعلٌ متعدٍ فاعلهُ

مضمرٌ ومعناها تنزيهُ المستثنى عما نُسب الى المستثنى منه نحو ضرب القومُ عمراً حاشا زيداً اي

برأ الله عن ضربِ عمرٍو واعرابُ غيرٍ فيه اي في الاستثناءِ دون الصفةِ او هو حال

باعرابٍ صفوةٍ كاعرابِ المستثنى بالا على التفصيلِ المذكورِ فيما سبق لانها تجر ما بعدها والمستثنى

فلا احتمال لتحمل اعرابه فتحمل اعرابهُ وغيرٌ صفةٌ اي كلمةُ غيرٍ في الاصلِ صفةٌ لدلالتها على ذاتٍ مبهمةٍ باعتبارِ قيامِ

معنى المغايرةِ فالاصلُ فيها ان تقع صفةً كما تقولُ جاءني رجلٌ غيرُ زيدٍ واستعمالها

على هذا الوجهِ كثيرٌ في كلامِ العربِ لكنها حُملت على الا واستعملت في الاستثناءِ

على خلافِ الاصلِ وذلك لاشتراكِ كلٍ منهما في مغايرةِ ما بعده لما قبله

كما حُملت الا عليها اي على كلمةِ غيرٍ في الصفةِ لكن لا تحمل الا عليها في الصفةِ

١٤٧

فانها الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع من قبيل متعدد وجب ان يكون مذكورا
لا متعذرا كما قد يكون متعذرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا لوقوع
حالها صفة حالها اداة استثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول رأيت
جاءني رجل الا زيد ولا تعدد ثم من ان يكون جمعا لفظا كرجال وتقديرا كالقوم وتحيط ان يكون
منفيا فيدخل فيه نحو ما جاءني رجل الا زيد منكورا اي منكرا لا يعرف باللام حيث يراد به العهد
او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون
زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن
زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل و
رجال او البعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون وانما اشترطنا ان يكون غير محصور
لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا
زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير
لتعذر الاستثناء عند وجوده فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر الكلام
ان الا تحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور
نحو جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا او الا
رجلا والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة

بلغ كقوله لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع إله ولا دلالة فيها على عدد مخصوص
إلا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعة لجمع
منكور غير محصور وهي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة
الاستثناء في الآية ومانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حمل عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى
عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وهذا لا يثبت مدعى التوحيد لجواز ان
يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله بخلاف ما اذا كانت الا صفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة
غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا تتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة فصح حمل الا على غير
في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء
قال سيبويه في قولك ما أتاني احد الا زيد يجوز ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقول الشاعر وكل اخ
مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء والا وجب ان يقال
الفرقدين بالنصب لانه في كلام موجب والمستثنى فيه واجب النصب وحمل الرفع على الشذوذ قال
في البيت فوائد آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه لان المقصود بكل الافراد
الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وإعراب سوى وسواء النصب
على الظرف اي بناء على الظرفية فيهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى زيد او سواء زيد فكانك قلت
مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فانهما عنده لازمة الظرفية وعند الكوفيين

يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغيرهما متمسكين بقول الشاعر

ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سوى اذا اخرج عن الظرفية

ايضا نصبه استكثار رفعه فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك وكذا مثل هذا في استعمال

الرفع فيما غلب استعماله على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب حتى كان وكذا اخواتها

سيجئ تحقيقها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي بعد دخول كان او واحد

اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على

اسمها وخبرها لاشك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين

اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان

زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يصدق على يضرب وقائم في

نحو المثالين المعرف ليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جوابه النقض ان المراد

بعد دخولها ورودها العمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل

كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ في اقسامه

واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر لكنه يتقدم على اسمها حال كونه

معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اعرابهما وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما

بالاخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد او كان زيد

١٥١

بخلاف المبتدأ والخبر فإن الإعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة أخرى

للبس وكذلك إذا انتفى الإعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان

الفتى هذا وقد يحذف عامله أي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان وأخواتها لأنه لا يحذف

من هذه الأفعال إلا كان وإنما اختصت بجواز الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون

بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر ويجوز في مثلها أي في مثل هذه الصورة التي يكون

بعد إن اسم ثم فاء بعدها اسم أربعة أوجه نصب الأول ورفع الثاني وهو أقواها نحو

إن خيرا فخير أي إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو إن خيرا فخيرا على معنى إن كان عمله خيرا كان

جزاؤه خيرا ورفعهما نحو إن خير فخير أي إن كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الأول نحو إن خير فخيرا أي إن

كان في عمله خير كان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته

ويجب الحذف أي حذف عامله يعني كان في مثل أما أنت منطلقا انطلقت

أي لأن كنت منطلقا انطلقت فإن أصل أما أنت منطلقا انطلقت لأن كنت منطلقا انطلقت حذفت اللام قياسا ثم حذفت

كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد أن في موضع كان

عوضا منها وأدغمت النون في الميم وبقي الخبر على حاله فصار أما أنت منطلقا انطلقت

وهذا على تقدير فتح الهمزة وأما على تقدير كسرها فالتقدير إن كنت منطلقا انطلقت

فعمل به ما عمل بالأول من غير فرق إلا حذف اللام إذ لا لام فيه واقتصر المصنف

على الفعل لأنه اشهر ثم اسم انّ واخواتها وشعرتها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى

هو المسند اليه بعد دخولها اي بعد دخول انّ او احدى اخواتها مثل انّ زيداً قائم

وقد عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق ... التعريف ههنا ايضاً

مثل ابوه في انّ زيداً ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس و

حكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقاً من المنصوبات

لا حقيقة ولا مجازاً بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب ههنا بخلاف

ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي

للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزاً او لا تتجوز ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظاً كالمضاف

وشبهه او محلاً كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسماً لها لعدم عملها فيه

هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت

وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقاً لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها

اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافاً او

مشبهاً به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه نحو احوال مترادفة من الضمير

المجرور في اليه والاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في

يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافاً وفي بعض النسخ لا غلام رجل

رجل ظريف فيما تقدم عرفت في المرفوعات تحقيق نحو زيد وهو لا عشرين درهما لك

مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من متعلقات كليهما

فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا لانتفاء

الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها

به لتيسرت عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا

نكرة غير كذلك قوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا من علامته

الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المونث السالم بلا تنوين نحو

لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم

نحو لا مسلمين لك يعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى

والمجموع انما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب

لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بني على

ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل التركيب

بمثل المضاف والمضارع له لانه لو بني لزم ترجيح جانب الاسمية فيصير الاسم بها ... الى ما

في الاصل اعني الاعراب فان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة او ... بانتفاء

شرط النكارة او مفصولا بينه اي بين لا ... المسند اليه وبينها

باستقاء شرط الانفصال على سبيل منع الخلو وامكان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشابها به

او لا وهي ستة صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار

رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو

وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية

للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير لا

لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة فليكون كالعوض عما فات من التنكير من معنى نفي الآحاد وفي النكرة

ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل أفي الدار رجل ام امرأة

وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية ولا ابا حسن لها اي

لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه

معرفة لان ابا حسن كنية علي رض ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه

متأول بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام

لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة واما بجعله اسم جنس بمعنى فيصل بين الحق والباطل لاشتهاره بوصف

بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها وتقوي هذا التأويل ايراد الحسن بحذف اللام

لان المقصود لفظه تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي ... فيه

لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه

بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه ثم بحسب التوجيه فيه ثلثة الاول فتحهما اي لاحول

ولا قوة الا بالله على ان تكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا على لاحول

عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اي لاحول ولا قوة موجود الا بالله او

عطف جملة على جملة اي لاحول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة

الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي

لاحول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان

لا الثانية من مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا

حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان

يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو

لاحول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان

لا زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد

بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع

رفعهما بالابتداء نحو لاحول ولا قوة الا بالله لانه جواب قول الغير ابغير الله حول وقوة

فيجب الرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على

ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لاحول ولا قوة

الا بالله على ان تكون لا لنفي الجنس ضعيف وضعف رفع الاول ايضا وجوّز ان تكون
الا ثانية عمل ليس لكنه ... لا يشترط ... الثانية ... النافية ... زائدة وقد
هنا بل لا دخل فيها تنوين لان الاسمين بعدها في الاعراب مبتدا على التوجيه الاول وتعطف
جملة على جملة اي حول الا بالله لا قوة الا بالله والاخير ثم ان تكون قوله الا بالله
ومرفوعا على التوجيه الثاني تحتمل ان تكون من قبيل عطف مفرد
على جملة كما لا يخفى ... دخلت همزة على لا التي لنفي الجنس لم تتغير العمل اي عمل لا
اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير بدخول كلمة الاستفهام معناها
اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول الا رجل
في الدار ... مثل الا نزول عنده ولم يذكر ... ان جاء الا في العرض
لكنها قبل الهمزة ولم يذكره ... وبعضهم حرفي ... وزيد ذلك ... لا يمتنع ... ان قال
... لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحرف التحضيض
يجب اتصال الاسم بعدها نحو الا زيدا اكرمته ... حيث لا رجل
واما قولهم الا رجلا جزاه الله خيرا ... فعند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام
ولكنه حرف موضوع للتحضيض ... فكانه قال الا ترونني رجلا يعني ... رجلا
ولذلك نصب ونوّن هي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام

التمني فكان القياس لا رجلَ ولكنه نوّنه لضرورة الشعر وكذا نعت اسم لا المبني لا نعت

اسمها المعرب احترز عن نحو لا غلامَ رجلٍ ظريفاً الأول بالرفع صفة للنعت

لا ... احترز عن مثل لا رجلَ ظريفَ كريماً في الدار مفرداً حال من ضمير مبني والعامل

فيه مبني احترز عن مثل لا رجلَ حسنَ الوجه يليه حال بعد اي صفة مفرداً احترز عن المفصول نحو

لا غلامَ فيها ظريفٌ وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملاً على المنعوت لمكان الاتحاد

بينهما والاتصال وتوجه النفي الى النعت حقيقة والمبني في قوله نعت المبني اشارة الى ما بني

على الفتح باصالته لا بالتبعية فانه المذكور سابقاً فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم

نعت يجوز بناؤه مثل لا ماءَ ماءَ بارداً ليصدق عليه نعت المبني الاول مفرداً يليه فان

بارداً في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتاً للمتبوع فليس مما يليه لتوسط

التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب وان البناء فحملاً

على محله البعيد رفعاً ونصباً حملاً على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجلَ ظريفَ بالفتح

بالرفع وظريفاً بالنصب الا اي ان لم يكن نعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب

لا غير رفعاً حملاً على المحل البعيد ونصباً حملاً على اللفظ او المحل القريب كما مر من الامثلة

في بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا

في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب فيه نحو لا غلامَ لك والفرسُ

١٥٧

لكن لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق من ان يحمل على اللفظ
اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز البناء لمكان
الفصل بالعاطف لم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة او المعطوف على المنفي براعنه
الا كثير نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن في قول الشاعر و لا اب وابنا مثل
مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى و تأزرا او سائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي
ان يكون حكمها حكم توابع المنادي كذا ذكره الاندلسي مثل لا اباله ولا غلامي له
اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام
الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جائز يعني ان الاصل
في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به
والجار مع مجروره خبر لها وقد جاء على قلة مثل لا اباله ولا غلامي له بزيادة الالف
في مثل اب و اسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له
اي للاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس مضافا بالمضاف في اجراء احكام المضاف
عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي
مشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه اي المضاف
في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص

او المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له جائز تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين حيث الاضافة

فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي مشاركة مثل هذين التركيبين له اي

للمشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى المشتمل على الاضافة وهو الاختصاص وان كان بين

الاختصاصين تفاوت لان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره

ومن ثمه اي من اجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو لتشبيه غير المضاف بالمضاف في

نفي الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص

المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو باعتبار ابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة

الى الدار فلا تصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى

الدار لمشاركته له في اصل معناه وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة

لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب

او الغلامين لمرجع الضمير المجرور باللام بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا

يفسد على تقدير الاضافة من وجهين اما اولا فلان معنى هذين التركيبين على تقدير الاضافة

لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا

فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم

او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه فعنده والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بالذكر

لانه العمدة فيما نحن فيه ولان المقصود بيان انه خلاف لا لتعيين المنفي النفي فمذهب سيبويه والخليل

وجمهور النحاة ان مثل هذين التركيبين مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحم اللام بين المضاف والمضاف اليه

تاكيدا للام المقدرة وحكم كالمضاف اعرابا لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في

مثل لا عليك اي لا باس عليك لا يحذف الاسم وحده والخبر لئلا يكون الخبر خبرا فا وقولهم لا كزيد ان

جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد

مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد وما ولا المشبهتان بليس في النفي والدخول على

الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اي خبر ما ولا اي خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية

لهما لغة حجازية وخص الخبر بالذكر لا لان عملهما في اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما هو

باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يرون

اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما

عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء بها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم

واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانها الاكثر في

استعمالهم وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا

نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما اذا كان

مع احد من هذه الامور الثلاثة اما اذا زيد ان فلان ما لضعف عمل شبهه بليس فلما

فصل منها و من معمولها ما لم يحمل ... او انتقض اي النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض

بطل العمل و اما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل و اذا عطف عليه اي

خبرها بموجب بكسر الجيم اي العاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد قائما

بل مسافر و ما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع لازم اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونها منسوبا الا

نقض النفي المجرورات هو ما اشتمل اي اسم اشتمل لتخرج الحروف لا واخر التي هي محال

الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها

اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف

اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث

هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل بحيثية كونه مضافا اليه

والمضاف اليه ان كان مختصا بما عرفته لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو شبيه

فيدخل في تعريف المجرور مثل حسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه باضافة

اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريف المضاف اليه وهو ههنا على مذهب المصطلح المشهور

بينهم وبعض في ذلك مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه

بحرف الجر لفظا او تقديرا كل اسم حقيقة او حكما كالجمل التي يضاف اليها نحو يوم

ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر بسبب الاضافة تقديرا اسما كان نحو غلام زيد

او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا

كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك التقدير مرادا من

حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم

بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في

لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير الحرف شرطه ان يكون المضاف

اسما اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي منسلخا

عنه تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل

الاضافة لان التنوين او النون دليل على تمام ما هي فيه فلما ارادوا

ان يمزجوا الكلمتين مزجا تكتسب به الاولى من الثانية التعريف والتخصيص او

التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة واتموا بالثانية ثم المتبادر من هذا

التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة

اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والتصريح

في شرحه بان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير

حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه

شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها

مثل ضاربُ زيدٍ بتقدير اللام تقويةً للعمل اي ضاربٌ لزيدٍ في اضافتها الى فاعلها
مثل الحسنِ الوجهِ بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد حسن الوجه بمنزلة التمييز
فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث
الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في
اللفظ قلنا لما كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيد الاضافة فليست فائدة
الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى
لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم استتباعها اياه
فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة ولكن غير مضافة
الى معمولها بل غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة
المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في مضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه اي
لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا
عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في
جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه
فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف نحو

أي إن كان المضاف إليه مباينا للمضاف ومع ذلك كان ظرفا له فالإضافة بمعنى في وإلا فهي بمعنى اللام

وأما سائر كلمات مستدا او اعم مطلقا كأحد اليوم فالإضافة على التقديرين ممتنعة وأما أخص مطلقا

كيوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك فالإضافة فيه أيضا بمعنى اللام وأما أخص من وجه فإن كان المضاف إليه

أصلا للمضاف فالإضافة بمعنى من وإلا فهي أيضا بمعنى اللام فإضافة خاتم إلى فضة بيانية وإضافة

فضة إلى خاتم بمعنى اللام كما تقول فضة خاتمك خير من فضة خاتمي اعلم أنه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام

التصريح بها بل يكفي فائدة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك

بمعنى اللام ولا يصح التصريح باللام فيه ولهذا قال المصنف بمعنى اللام ولم يقل بتقدير اللام وبهذا اندفع

الإشكال عن كثير من مواد الإضافة اللامية ولا يحتاج فيها إلى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل احد

وذهب بعضهم إلى كون الإضافة بمعنى في قليلة في استعمالاتهم وردها أكثر النحاة إلى الإضافة

بمعنى اللام فإن معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فإن قلت فعلى هذا

يمكن رجع الإضافة بمعنى من أيضا إلى الإضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المتضايفين قلنا نعم

لكن لما كانت الإضافة بمعنى في قليلة ردوها إلى الإضافة بمعنى اللام تقليلا للأقسام وأما الإضافة

بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالأولى بها أن تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال

للإضافة بمعنى اللام أي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للإضافة بمعنى من أي خاتم من فضة

وضرب اليوم مثال للإضافة بمعنى في أي ضرب واقع في اليوم ... أي منا الإضافة المعنوية

تعريفا أي تعريف المضاف مع المضاف إليه المعرفة لأن الهيئة التركيبية في الإضافة المعنوية
موضوعة للدلالة على معلومية المضاف إلى أن ينتهي إلى المعين فيلزم معلومية المضاف ومعهوديته فإن
غير معلوم كما لا يخفى فإن قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير إشارة إلى واحد معين قلنا إن كون
التركيب الإضافي موضوعا لمعلومية المضاف فذلك كما أن المعرف باللام في أصل الوضع
للمعين ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معين كما في قوله ولقد أمر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف
وضعه وليس من هذا القبيل نحو غير ومثل فإن إضافتهما لا تفيد التعريف إذا كان مع المضاف إليه المعرفة
لتوغلهما في الإبهام إلا إذا كان المضاف إليه ضدا واحدا فيعرف بتعريفه كقولك عليك بالحركة
غير السكون وكذلك إذا كان المضاف إليه مشتهرا بمماثلته في شيء من الأشياء كالعلم والشجاعة
فقيل له جاء مثلك كان معرفة إذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني (وتفيد الإضافة
المعنوية تخصيصا) أي تخصيص المضاف (مع) المضاف إليه (النكرة) نحو غلام رجل
فإن التخصيص تقليل الاشتراك ولا شك أن الغلام قبل إضافته إلى رجل كان مشتركا بين
غلام رجل وغلام امرأة فلما أضيف إلى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركة فيه
(وشرطها) أي شرط الإضافة المعنوية (تجريد المضاف من التعريف) إذا كان معرفة فإن
كان فيه اللام حذف لامتناع وإن كان علما نكر بأن يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم ثم
معرفة فلا حاجة إلى التجريد بل لا يمكن لعدم التجرد وخلوه من التعريف عند الإضافة

سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد
لان المعرفة لو اضيفت الى المنكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف
ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان
قيل لا فرق بين اضافة المعرف وبين جعلها علما نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فما الجواب عن
هذا ورد في ذلك قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل
باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف العلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة
الى معلوميتها باللام والاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف واجازه الكوفيون
من تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة
الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من تحصيل الحاصل واما استعمالا
فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلاث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث
من قوله الالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف
صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت
مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية
الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط

بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما سقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة
والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل
حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف
اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه فحذف الضمير
من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف
والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين
وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثمه اي من جهة وجوب افادة الاضافة
اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه
باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع
تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة
ولجاز الثاني لكون المعرفة صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثم وهو مجموع امور ثلثة وجوب
افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص يستلزم جواز التركيب الاول و
امتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام
بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص
من جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضارب الزيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف

النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا
للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل فيه
وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا التفريع لكنه اخره لكونه مختصرا وخلافا للفراء
فانه يجوز الضارب زيد لانه توهم ان دخول اللام للتعريف انما هو بعد الاضافة فيحصل التخفيف
بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم
لان القول بتأخر اللام المتقدم لفظا على الاضافة تحكم وادعاء مخالف للظاهر واما ما وقع
في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على
المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع
ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعف الواهب المائة
الهجان وعبدها يعني ان هذا القول ضعيف لا القوي في الفصاحة بحيث يستدل به على
امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب
الا انه يقال المراد انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا
على المحل او على انه مفعول معه ولانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما في
رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها لان ... سخلتها بدل العطف ... تمامه
الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها ... الواهب المائة الهجان

اي المنفس من النوق متوحّي فيها الجمع والواحد والجبان صيغة مبالغة او جمع جبان او

جميل الشعر الاول كما هو مذهب الكوفية وعبيدها اي جعلها تشبيهاً بالعبد لقيامه بحق تعهدها

او جعلها حقيقة بالاضافة لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثا النتاج

حال من المائة تزجى بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق فاعله ضمير العبد

والطفل كما منصوب على المفعولية او صيغة المجهول المؤنث والطفل مرفوع على انه مفعول

مالم يسم فاعله وحقيقة الامر انكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما الايراد على

الضارب الرجل والضاربك فاجاب المصنف عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان

القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار

في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه

بالمفعول ووجه الحمل الاشتراك في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنساً معرفين باللام وهذا الاشتراك

مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فلا يقاس عليه فليس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز

الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت فكذا شبهه وهو الضاربي والضاربه فغير ممتنع فيه قال

اي قول قائل يعني سيبويه ومتابعيه انه اي الكاف في الضاربك مضاف اليه ولكن قال انه غير مضاف

والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه

الى حمله اي الضاربك على ضاربك حذفا مل المفعول والفعل المحلّي اعني جازدبا

انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين بمجرد حرف اللام بمعنى الذي وكانت ضاربك حقيقة
التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا الضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة
بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه
لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة
لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين
في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك
اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف فيقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا
ثم يضاف فيقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة
ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك بالفصل بالتنوين ثم لما اضيف
حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك فحصل التخفيف حينئذ ثم حمل الضاربك
عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار
حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد
واعلم ان ما جعلناه قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها دون الضاربك حملا على
تطبيقها على الاجوبة حسن سند للالتفات الى الاعتراض على جواز الضاربك عن جانب المصنف على موافقة بعض
الشارحين ولك ان تجعل كل واحدة منها اشارة الى سند على حدة مناسب للحكم بامتناع الضاربيه

قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبده بانه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به

المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما

اى الذى اضيف اليه صفة فقوله صفة مفعول لم يسم فاعله لقوله المضاف اليه

لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل فى المعطوف ما لا يتحمل فى المعطوف عليه وحينئذ

ينبغى ان يتأمل فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من

الصورتين الاخيرتين الى ستة ظاهر ويتضمن الرد على الفراء فى الاستدلال بهما ولا يضاف

موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفى بحاله لان لكل من نوعى التركيب

الوصفى والاضافى معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا تضاف صفة الى

اى لا يراد من احدهما معنى الآخر

موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا

للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق فيرد على

القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربى وصلوة

الاولى وبقلة الحمقاء فان فى كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع

صفة المسجد والغربى صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها

موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع

وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا فى نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه

والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجه ان الجامع ليس مضافا اليه لا صفة للمضاف وثانيهما

ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منتصبا عليه فيكون بمنزلة اضافة الصفات القائمة

فيضاف المسجد اليه فعند رفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف على هذا القياس

صلوة الاولى وبقلة الحمقاء بتأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين

المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب

بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان

الذي اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه

هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد

قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف

واضيفت اليه واجيب عنه بانه متأول بانهم جردوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه

اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه

صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي تخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة

فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها لتخصيص

القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص

الى مماثله المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان والحبس والمنع في

اجاز الفراء اضافة احد المترادفين الى الآخر للتخفيف متمسكا بالاستعمال

المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في هذه الاضافة

ما الاحداث بفتح الهمزة جمع الحدث فان المنع صفة المانع والحبس صفة الحابس وليس شيء منهما قائما بالذات ١٢ مرح

فانك اذا قلت رأيت ليث اسد لم يفد الا ما يفيده رأيت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة
الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة
العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف فيهما مختص
به اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة
التعريف او التخصيص وعين الشيء ان كان اللام فيه للعهد خارجا واما اذا كان للجنس ففيهما
تخصيص ويرد على قوله لم يضف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان
سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه متأول
بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكأنك اذا قلت جاء سعيد كرز قلت جاء مدلول
هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف
الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره
واو او ياء ما قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا تثقل عليها الحركة
لمعاوضته خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون شبيها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة
اللسان فلا تثقل عليه الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر
آخره للتناسب مثل غلامي في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة
وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح ان الفتح هو الاصل لان الكلمة التي على حرف واحد حقها الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن

حقيقة او حكما والاصل في ما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان
آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم
موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف
حال كونها لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف
التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى
ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين
اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقطت النون للاضافة وادغمت الياء في الياء فصار مسلميّ
وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون
اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء
ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة بها فقيل مسلميّ وان كانت قبل الياء
والواو فتحة يبقى ما قبلهما مفتوحا كقولك في مسلمين ومسلمون مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ لخفة الفتحة و
فتحت الياء اي ياء المتكلم في هذه الصور الثلاث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك
واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي
وابي اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال ابي واخي مثل يدي
ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيها اخيّ وابيّ برد لام الفعل فيها

هي الواو وجعلها ياءً وادغام الياء في الياء يتمسك في ذلك بقول الشاعر ع وأبيّ مالك
ذو المجاز بدار وحمل الأخ على الأب لتقاربهما لفظا ومعنى وأجاب عنه المصنف في شرحه
بأن ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به ابيّ جمع أب
فاصله أبين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت ياآن فادغمت الاولى في الثانية
فصار ابيّ وقد جاء جمعه كذا في قول الشاعر شعر فلما تبين اصواتنا بكين وفدّيننا
بالابينا . اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا بآبائنا فدائكم وتقول اي امرأة
قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وهني بلا ردّ المحذوف عند الاضافة الى
ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب
الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال
اضافته الى ياء المتكلم فيّ بالرد والقلب والادغام في الأكثر اي في اكثر موارد استعماله
وفمي في بعضها بابقاء الميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت
هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل أخ وأب وحم وهن وفم بالحركات الثلاثة
ولكن فتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حمٌ او حمك
ورأيت حمًا او حمك ومررت بحمٍ او حمك وجاء مثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمءٌ او حمؤك ورأيت حمءًا
او حمأك ومررت بحمءٍ او حمئك وجاء مثل دلو بالواو فيقال هذا حموٌ او حموك ورأيت حموًا او حموك ومررت

بحمزه او بحمزک و مثل عصا بالالف فیقال هذا حماه و حماک و رایت حماه و حماک و مررت بحماه

او حماک مطلقا ای جوازهم مثل هذه والاسماء الاربعة مطلقا غیر مقید بحال الافراد والاضافة

بل تجئ هذه الوجوه فیه فی کل من حالتی الافراد والاضافة وجاء هن مثل ید مطلقا

ای فی الافراد والاضافة یقال هذا هن و رایت هنا و مررت بهن و هذا هنک و رایت

هنک و مررت بهنک وذو لا یضاف الی مضمر لانه وضع وصلة الی الوصف باسماء

الاجناس والضمیر لیس باسم جنس وقد اضیف الیه علی سبیل الشذوذ کقول الشاعر

انما یعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قیل لا یضاف الی غیر اسم الجنس لکان اشمل وکانه

خص المضمر بالذکر لانه کان لبعض تلک الاسماء حکم خاص عند اضافتها الی یاء المتکلم فیقتضی

اضافتها الی المضمر مطلقا نفیا لاختصاصه بحکم خاص باعتبار اضافته الیه ولا یقطع ای

ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الی اسماء الاجناس لیس الا باضافته الیها التوابع وهو جمع تابع

منقول عن الوصفیة الی الاسمیة والفاعل الاسمی یجمع علی فواعل کالکاهل علی الکواهل والمراد بها

توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التی هی من اقسام الاسم فلا ینتقض حدها بنحو جزم

نحو ان تضرب اضرب لعدم کونهما من افراد المحدود وکل ثان ای متاخر حتی یخرج ما یتقدم

کان فی الرتبة الثانیة منه فدخل فیه التابع الثانی والثالث فصاعدا باعراب

سابقه ای کل ثان باعراب سابقه بحیث یکون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئا کلاهما من جهة واحدة

شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في المرتبة الثانية منه واعرابه من

جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي حالية

العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه اليه مطلقا فقوله

كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبري كان وان واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت

وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله

من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء

اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا

في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة

وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من

جهة واحدة وكذا اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا وماخوذا عمل في مفعوليه

فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى

اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء

الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما

يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود هو حقيقة التابع والحد هو كل ثان

باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون

مانعاً والظاهر انحصار المحدود في ذلك لعدم ذكر غيرها فيكون جامعاً فيحصل حد جامع

يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل

على معنى في متبوعه اي يدل بهيأة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى في

مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع

عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه

لا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة

التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص موادها فلو جردت عن

المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها

دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف

تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت

تخصيص في النكرة نحو رجل عالم وتوضيح في المعرفة نحو زيد الظريف وقد يكون لمجرد

الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ

بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم

من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحاة

ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف

بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره اي في صحة
وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي صحة تحريه او مشتوم لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على
المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال
فان التميمي يدل والتما على ان الذات منسوبة الى القبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما
صاحب مال او خصوصا اي في بعض الاستعمالات بان يدل في المواضع على حصول
معنى لذات ما وحينئذ يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك حينئذ لا يصح جعله نعتا
مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فان اي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا
التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى
فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة
والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا
صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع
صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان وفي
مثل مررت بزيد هذا اي بهذا المشار اليه بهذا فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل
في ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة
وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على المعنى في كما في موضعه

التمييز فإنه غير منضبط بل المرجع ضابطة عدم تغيّره بكونه كالفعل المسند الى الظاهر بعد التمييز حاله عند

عدم التمييز ومن ثَمّ أي من أجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حَسُنَ

قام رجلٌ قاعدٌ غلمانُه كما حسن يقعد غلمانه وحسُن أيضاً قاعدةٌ غلمانه لأن الفاعل مؤنث

غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعُف قام رجلٌ قاعدون غلمانه لأنه بمنزلة يقعدون

غلمانه وإلحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف و

يجوز من غير حسنٍ ولا ضعفٍ قعودٌ غلمانُه وإن كان قعود جمعاً لأنه كقاعدين

لأنك إذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظاً عن موازنة الفعل ومناسبته لأن

الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر إلا أن تخرج

الواو من الاسمية إلى الحرفية أو يجعل المظهر بدلاً من المضمر أو يجعل الفعل خبراً مقدماً على المبتدأ والمضمر

لا يوصف لأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف وأوضحها فلا حاجة لهما إلى التوضيح وحمل

عليهما ضمير الغائب أو على الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طرداً للباب

ولا يوصف به لأنه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لأنه يدل

على الذات لا على قيام معنى بها ولكنه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر

الشارح الرضي قال ولم يذكر المصنف أنه لا يوصف بالضمير لأنه يتبين ذلك بقوله والموصوف

أخص أو مساوٍ أي الموصوف المعرفة أشد اختصاصاً بالتعريف والمعلومية من الصفة

يعني أعرف منها لأنه المقصود الأصلي فيجب أن يكون أكمل من صفته في التعريف أو مساوياً

لها لأنه لو لم يكن أكمل منها فلا أقل من أن لا يكون أدون منها والمنقول عن سيبويه وعليه

جمهور النحاة أن أعرفها المضمرات ثم الأعلام ثم أسماء الإشارة ثم المعرف باللام والموصولات

فبينهما مساواة ومن ثم أي من أجل أن الموصوف أخص أو مساوٍ لم يوصف ذو اللام

إلا بمثله أي ذي اللام الآخر أو الموصول فإنه أيضاً مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما

من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل أو الرجل الذي كان عندك أو بالمضاف إلى

مثله أي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس أو بواسطة نحو جاءني

الرجل صاحب لجام الفرس لأن تعريف المضاف مساوٍ لتعريف المضاف إليه أو أنقص منه على الخلاف الواقع

بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فإنها أخص من ذي اللام فلو وقع الأخص نعتاً لغير الأخص نحو

محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وإنما التزم وصف باب هذا أي باب اسم الإشارة بذي

اللام مثل مررت بهذا الرجل مع أن القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف

إلى أحدهما للإبهام الواقع في هذا الباب بحسب أصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فإذا أريد رفعه

لا يتصور بمثله لإبهامه ولا يليق بالمضاف لأنه المكتسب التعريف من المضاف إليه لأنه كالاستعارة من المستعير

والسؤال من المحتاج لفقير فتعين ذو اللام المتعين في نفسه ولم يحمل الموصول عليه لأنه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت

بهذا الذي كرم أي الكريم ومن ثم أي من أجل أن التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع

الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين جنس المبهم الا بغير
عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان
بل رجل العطف يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصدت نسبته الى
شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم
من المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة كان متبوعه ايضا مقصودا
بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصدت نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء
الواقعة في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه
ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة
بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل
يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معهما احد
الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة
ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على
المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة
مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه بزيادة التوضيح
بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها في

في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد ثم عمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه

وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم

والشاعر والدبير فالصفة الداخل عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان

احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفا على الصفة

المتقدمة تابعا لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط

بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون العطف

الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف

وهي من هذه الجهة ليست معطوفة بل هي تابعة وقيل قد جوز الزمخشري توسيط الواو بين الموصوف والصفة

لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث الاستثناء

اي التاكيد لصوق الصفة بالموصوف وافادة ان اتصافه بها امر ثابت ١٢

انه جعل قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية

فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال في امالي الكافية ان

العاقل في مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس

بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من

الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف بذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال

بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينها عاطفة لا تدل فيها على ما يدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك

ففي جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه (واذا عطف على الضمير المرفوع) لا المنصوب والمجرور (المتصل) بارزا كان او مستترا (اكد بمنفصل) اي بمرفوع منفصل (الا ثم عطف عليه) وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وعمرو (الا ان يقع فصل) بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه (فيجوز تركه) اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامر متساويان

عطف على الضمير الجمع بوجود الفصل هو فيها ووجود التاكيد

الغاوون ... والكبكبة بالفارسية ... افگندن والغاوون بالفارسية گمراهان

١٢ م

واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور أعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار بحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل بعده لا تصويره فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد فالمعطوف هو المجرور والعامل المكرر وجيء به بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جيء به للتاكيد كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون تركها الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقديم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو عجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني

الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد مبين للموكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او نفسه
او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعيهما ولا منفصلين عنه بعدم تخلل فاصل بينهما
وبين متبوعيهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف
يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل
في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال فيناسب المعطوف
عليه بتاكيده بالمنفصل وتقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا
الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة
له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط
ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث
معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام
هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير
لان الضمير عائد الى نكرة لتعيين اي شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير لكونه محلا على الشذوذ اي شاة وسخلة
شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره فان المعطوف

المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في نحو يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى
حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة واقعم
بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله
مضاف ومن ثمه اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز
في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب لو نصبت
او خفض لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الراجع في المعطوف عليه
العائد الى الاسم فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما على المبتدا وهو عمرو ويكون من قبيل
عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه فلما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير
فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب
بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب
فاء السببية اي ان لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا
على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي
بالربط في الاولى المعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى
الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد
بطيرانه الذباب كذا عطف اي اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف

اسمان على معموليهما بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف
ههنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلهما معموليهما واكثر الشارحين
على ان المعنى على معمولي عاملين انما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز
اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه
مختلفين اي غير متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم
ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل
فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة
ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر ؎ اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا
بحسب الظاهر جائز لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام
عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة
ولا يأول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعممها وغيرها وعدم جواز ذلك
العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب في
كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع
خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف

والمضاف بالمضاف اليه على اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بالجر

كما جاء في بعض القراءات اي عرض الآخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله

وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه

فتثبت عنده وتحقق ان المنسوب والمنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك اما

لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ

نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك

قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب حينئذ تكرير اللفظ

لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى شيء والمراد

نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب حينئذ تكرير المنسوب اليه

لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب عبيد لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه

الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او شمول المتبوع لافراده

دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل

الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد نسبته الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما

ولمتم قراءتهم نحوها فمنها يعرض من جميع الفاظ التاكيد ولو اعرفت هذا فنقول اخرج المصنف

والعطف عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع لان البدل والعطف فظاهر خروجهما بهذا واما الصفة فلان

وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع

اما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو بتقرير امر متبوعه وتحقيقه لكن لا في النسبة والشمول انما

حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو اي التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ و

معنوي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول

اي تكرير اللفظ الاول واعادته حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا

فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز

تكريره متصلا ويجري اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ

كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك لا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد

اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ

محصورة كالتاكيد المعنوي فان التاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة

وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل

بالضاد المعجمة قيل لا تغني الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول

كتيع اي تام وابصع بالمهملة من تبصع العرق اي سال او بالمعجمة من بضع اي روي وابتع من البتع وهو

طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها

اي المغرز بكسر الميم وسكون الغين المعجمة ...

التاكيدي بالتامل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد

والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضمير هما

العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحدة انفسهما

بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وحكي بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع

المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني لما يأتي اثر

والعين او لين تغليبا كالقمرين سمي الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما

للمؤنث والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد

الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها

وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ

في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع في

المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع

المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع

بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع

لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكل ما لم يلاحظ افراده

مجتمعة لم تصر اجزاء الا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان تكون تلك الاجزاء بحيث

يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة

مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تأكيده

بكل لبعضه الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزاء لاجسام عن حكم

واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تأكيده

بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك اي

فنفسك تأكيد للتاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التأكيد بالفاعل

اذا وقع تأكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو

ويقال زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التأكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في

هذه الصورة اجري بقية الباب عليها وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تأكيد الضمير المنصوب

والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس

وبالمتصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم

لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تأكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تأكيد

نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس التأكيد بالفاعل لان كلا واجمعين

يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته يعني

ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني تستعمل هذه الكلمات الثلث

بتبعيته لا بالاصالة لكونه اول منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع

واخواته عليه اى على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اى ذكر اكتع مع اخواته وله

اى دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكر الاصل من سابق الجمعية

البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اى تقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب

الى المتبوع دونه اى دون المتبوع اى لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة

ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل تكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان

ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما

نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع

مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه

مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض

عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل

الذى بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليست نسبة ما نسب اليه

من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد

نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا هو القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة

القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما

نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة فى الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفى

ويمكن ان يقصد نسبته الى شيء نفيا ونسبته الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة

للثاني وهو اى البدل انواع اربعة بدل الكل اى بدل هو كل المبدل منه وبدل

البعض اى بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال

اى بدل هو سبب الباعث عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد

ثوبه وبالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اى بدل مسبب عن الغلط

فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب وفي الاول لملابسة فالاول اى بدل الكل

مدلوله مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني

زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الآن

لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل

الكل كما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان

فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل

الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر

انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان

مثل جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا

فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد

فاتيا الى بدل وحينئذ يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد

بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا

راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب

النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء ان يكون زيد معجبا باعتبار

صفاته لا باعتبار ذاته وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد

ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه فان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا تتم صحتها باعتبار

غيره فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اي تكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه

او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان البدل مستخرجا من البدل ويكون بين المبدل منه بهذه الملابسة نحو

نظرت الى القمر فلكه والمناقشة ان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال

يمكن ان يدفع بالتمثيل بمثل اشتقت ... لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة

عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته

وندرته بل لعدم وقوعه في كلام العرب فان امثلته مصنوعة والرابع اي بدل الغلط

ما تقصد اي ان يكون البدل ان تقصد اليه اي الى البدل من غير اعتبار نسبته الى ما قبله بعد

ان غلطت بغيره اي بغير البدل هو المبدل منه ويكون ان ينسب المبدل منه فلتن

صرت ... وتكون ... مختلفين ...

١٩٧

غلام زيد وإذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت أي نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود أنقص من غير المقصود من كل جهة فإنه إذا نعت يكون كالمساوي فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد أخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم إياهم ومختلفين نحو أخوك ضربته زيداً وأخوك ضربت زيداً إياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل إلا من الغائب نحو ضربته زيداً لأن المضمر المتكلم والمخاطب أقوى وأخص لأنه من الظاهر فلو أبدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم أن يكون المقصود أنقص من غير المقصود مع كونهما واحداً بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فإن المانع فيها مفقود إذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الأول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي وأعجبتني علمك وأعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احتراز عن الصفة يوضح متبوعه احتراز عن البدل والعطف بالحرف والتأكيد لا يلزم من ذلك أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه بل ينبغي أن يحصل من اجتماعهما إيضاح لم يحصل من أحدهما على الانفراد فيصح أن يكون الأول أوضح من الثاني مثل أقسم بالله أبو حفص عمر فأبو حفص كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وعمر عطف بيان له وقصته أنه أتى أعرابي عمر بن الخطاب فقال إن أهلي بعيد وإني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذباً فلم يحمله فانطلق الأعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول

وهو يمشي خلف بعيره وشعر ... وصف عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان

فجر وعمر قد جعل من اعلى الوادي فجعل لا يقول اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق

صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة فحمله

على بعير وزوده وكساه (ويفترق) اي فرق عطف البيان عن البدل (لفظا) اي من حيث الاحكام

اللفظية واقع (في مثل انا ابن التارك البكري بشر) فانه لو اعتبر ان جعل عطف بيان

للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير

انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد وآخره عليه الطير

ترقبه وقوعا عليه الطير اي منتظرة لان تاركا ابن حبيبا يعني الاسير الا فهو حال وقوله ترقبه حال

من الطير ان كان فاعلا للعلية وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع

من فاصل ترقبه اي تنتظر خروج روحه لانزهاق روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا تقربه

واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما

كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل

زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان

بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد بالتنوين حملا على اللفظ ونصبه حملا

على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني انفع للمبتدي

أي الاسم المبني فهذا الحد لا يصح إلا لمن يعرف ماهية المبني على الإطلاق ولا يعرف الاسم المبني
أو لو لم يعرفها لكان تعريفاً للمبني بالمبني لأنه ذكر في حد المبني لفظ المبني فكأنه قال الاسم المبني
اسم ناسب مبني الأصل وهو الحرف والفعل الماضي والأمر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف
المعرب هذه المناسبة وقد فصّل صاحب المفصل هذه المناسبة بأنها إما بتضمن الاسم معنى مبني
الأصل مثل أين فإنه يتضمن معنى همزة الاستفهام أو شبهه له كالمبهمات فإنها تشبه الحرف في
الاحتياج إلى الصلة أو الصفة أو غيرهما أو وقوعه موقعه كنزال فإنه واقع موقع انزل أو
مشاكلته للواقع موقعه كفجار أو وقوعه موقع ما أشبهه كالمنادى المضموم فإنه واقع موقع كاف الخطاب
المشابهة للحرف في نحو ادعوك أو إضافته إليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح أو
وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الإضافية
المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف إليه معرب ولما كان المبني مقابلاً للمعرب
واعتبر في المعرب أمران التركيب وعدم المشابهة لمبني الأصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين
الأمرين إما بانتفائهما معاً أو بانتفاء أحدهما فقط فكلمة أو ههنا لمنع الخلو وإنما اختلف ترتيب كلمتي الشبه
والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديماً وتأخيراً لإيثار التقديم ما هو وجودي للشرف وألقابه أي ألقاب
المبني من حيث حركات أواخره وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون
ولا يذكرون ألقاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد أن الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون إلا بهذه الألقاب

لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة **وحكمه** اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه **ان لا يختلف آخره** اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لا **باختلاف العوامل**

فالاسماء قبل التركيب من حيث انها مبني لا يختلف آخره لاختلاف العوامل

اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو مَنِ الرجل ومَنْ امرأة ومَنْ زيد **وهي** اي المبني والتانيث باعتبار الخبر **المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات** بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على الافعال لتصدره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات **وبعض الظروف** وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست مبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب فاذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احدهما

فيكون البناء خلاف الاصل في الاسماء فلا بد لبنائه من علة ١٢

علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت دون الباقيين **المضمر ما وضع لمتكلم** من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه **او مخاطب** من حيث انه مخاطب توجه اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به وبالمخاطب من يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم

اي انا موضوع لذات هو متكلم بانا وانت موضوع لذات هو مخاطب بانت ١٢

والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره ونحو بهذا
القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب لكن ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها
لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ان يكون المتقدم ملفوظا اما تقدما تحقيقا
مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم
مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من اللفظ بعينه كقوله
تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا
فكانه تقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس
لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم
الحكمي فانما جاز في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا
لتعظيم القصة بذكرها مبهمة لتعظيم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره
اولا مفصلا فكانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك و
كذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان
متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء
منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية
او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي

قبله المتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب
ومجرور لقيامه مقام المظهر وانقسام النظير اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد
منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي
المضمر المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف
المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل
والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضمير
ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي ضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول
الماضي المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن
صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانما بدا بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر
ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم
ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول
والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت
انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف
الاواخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل

بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما

ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل

نحو انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع

اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه

الى اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا

واللواحق للدلالة على المتكلم والمخاطب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير

والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف

غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان القياس ان تكون

ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة

معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا

بين الاربعة المثنى المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة

الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمؤنث وحكم الغائب حكم المخاطب

في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف التانيث

وبقية الانواع الخمسة جارية على هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة

وللغائب خمسة فصار المجموع اثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع

الخمسة اثنا عشرة كلمة والثمانية عشر معنى تكون جملتها ستين كلمة والتسعين معنى وبينوا لتلك

الامور عللا ومناسبات لا تطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب

والمجرور المتصلان يستكن لانهما فضلتان والمرفوع فاعل هو كجزء الفعل فجوزوا في

باب الضمائر التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في

آخر الكلمة المشتهرة شيء يكون فيما ابقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا

الاستتار ليس في جميع الصيغ بل الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن

مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنث الغائبة اذا لم يكن مسندا الى الظاهر

نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر

في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان واحدا او فوق الواحد

مذكرا او مؤنثا نحو اضرب نضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد

الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا

سواء كانت اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى

او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم تكن مستندة الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند

ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندان ضاربتان والهندات

ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما

٢٠٦

منقلبان یاء فی النصب والجر والضمائر لا تتغیر عن حالها الا ان تتغیر عاملها والعامل ههنا لیس عاملا
فی الضمیر وانما هو عامل فی اسم الفاعل والضمیر فاعل له والضمیر باق علی ما کان علیه فی الرفع وکذا
ضمائر لا تتغیر الا تری ان الیاء فی تضربین والنون فی تضربن والواو فی یضربون والالف
فی یضربان لا تتغیر فیهما ای الالف والواو فی الصفة حرفا التثنیة والجمع ولیستا
بضمیرین ولا یسوغ ای لا یجوز الضمیر المنفصل مرفوعا کان او منصوبا
لاجل شیء الا لتعذر المتصل ای لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل
اخصر فمتی امکن لا یسوغ الانفصال وذلک ای تعذر المتصل بالتقدیم
ای تقدیم الضمیر علی عامله لانه اذا تقدم علی عامله لا یمکن ان یتصل به اذ الاتصال انما یکون
باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا یحصل الا به اذ الفصل ینافی الاتصال وترکه
قدر الواقع لحصول المتعلق للظرف وهو قوله لغرض ١٢
یفوت الغرض او بالحذف ای حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا یوجد ما یتصل به او
یکون العامل ای عامله معنویا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنی او یکون عامله حرفا والضمیر
المعمول له مرفوع اذ الضمیر المرفوع لا یتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انی
تتبعا واستقراء ١٢
وانک او بکونه ای کون الضمیر مسندا الیه ای الی ذلک الضمیر صفة جرت علی غیر
من هی له ای تلک الصفة کائنة له فانه لو لم ینفصل الضمیر عن هذه الصفة لزم الالتباس
فی بعض الصور کما اذا قلت زید عمرو ضاربه هو فانه لو قیل زید عمرو ضاربه التبس علی

السالم مع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو ولانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل

ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد

والا لما احتيج اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل

عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر

ليكون شاملا لقصار اعلى ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل

وما ضربك الا انا مثال للفصل لغرض هو التخصيص هنا واياك والشر مثال لحذف العامل

اتق نفسك والشر وانا زيد مثال لكون العامل معنويا وما انت فاما مثال لكون العامل حرفا

وهند زيد ضاربة هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له

فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام

الضرب بها وانما يصح ذلك لو كان هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا في صورة

الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم

نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال فاختار التمثيل

صورة اللبس فيما يثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع

ضميران ليس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك او المرفوع كالجزء

من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله

فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اى احد الضميرين اعرف من الآخر احتراز عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال فى الثانى للتحرز عن تقديم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اى احد الضميرين الذى هو اعرف على الآخر احترازا عما اذا كان الاعرف موخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتعذر المتكلم فى تاخير الاعرف ولا يلحقه طعن فى اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اى الاختيار فى الضمير الثانى ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل كما هو المتصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل كما فى المنفصل وان كان متصلا او نحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة ونصب الثانى بالمفعولية وقدم الاعرف الذى هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربى اياك للاعتداد بالفصل والا اى ان لم يكن احدهما اعرف او يكون لكن لا يقدمه فهو اى الضمير الثانى على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح فى تقدم احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثانى فلكراهة تقديم الاضعف على الاقوى فيما هو الكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه ومثال ما لم يكن

احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين أو اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف
وهو ضمير المخاطب لكن بالقدمة والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها
اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل
خبر المبتدا ويجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز
ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في
مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان
يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول
والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكونه بعد لولا مبتدا محذوف الخبر
تقول لولا انت الى آخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن
لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان
يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر
في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكونه فاعلا بعد عسى فلا تقول عسى انا الى آخرها
وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى آخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا
ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت
فالكاف في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير

٢٠٩

مجرور واقع موقعه فالاخفش تصرف في ما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فمذهب الاخفش

انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعاني فهنا

ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم

لازمة في الماضي اذا لحقته تلك الياء لتقي اخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي

اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذا نون الوقاية لازمة في المضارع لكن

لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني لتقي

اخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة

لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع

ومع لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية

للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات

والحكم الكائن في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت وتختار نون

الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في اتيانها وحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي

من وعن وقد وقط بها يعني حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء

مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل ايضا

وكثرة الحروف وتوسط بين المبتدا والخبر وقبل العوامل مثل زيد هو القائم

وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع وهو ضمير مرفوع لمكان
الاختلاف في كونه ضميرا منفصلا مطابق المبتدأ في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب
والغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر
نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب
وكون المبتدأ ضميرا ونحو ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع
ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة
لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو وقصر على مثال الفصل بعد دخول العوامل لان
المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اي للفصل
من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضى فيه للاعراب
ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اي يستعمله بحيث
يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا يعرف المبتدأ هو الخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما
مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ
برفع ما بعده مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده
خبره بدون الواو وحينئذ الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وتكرار لفظ قبل للتاكيد لتقدم
لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال ان معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق

فرجع ذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذا
الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان
الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا تحسينا لتانيثه اذا كانت العمدة فيها مؤنثا
لتحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اي بهذه
الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترض لبيان الواقع ليس داخلا
في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقعت هذه التسمية اولا
وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقضت القاعدة
بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدءا وراجعا الى الشان وزيد قائم خبر عنه فانه يصدق
عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام
بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا
ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان
معنويا بان كان مبتدءا كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا
والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال المنفصل كان زيد قائم مثال المتصل المستتر وانه
زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باعتباره لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا
ضعيف الا مع ان اذا خففت فاذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه

فلكونه على صورة المفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام
مستقل مثاله شعر ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الا مع ان المفتوحة
اذا خففت كانه اى حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى
وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان ولن ثقلها بالتشديد
الواقع فيها وبعد تخفيفها وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى
وان كلا لما ليوفينهم لم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها
بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا اعمالها في ضمير الشان لئلا
تزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب
ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت
اسماء الاشارة اى اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع
اى اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء
الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة
الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليست الاشارة اليه حسية محمول
على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اى اسماء الاشارة ذا حال كونها
للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ

ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي فيهما حال كونهما لمثنى المذكر وقدم ليكون الضمير اقرب

الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف

عليه مقيدا بكل واحد منها بحال خبره ويجي في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب

والجر منه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في

لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا المذكر ينبغي

ان يناسبها وقيل هما اصلان والقول باصالتهما قد ثبتا على سائرها الفرعيتها ثم تي بقلب الالف يا

وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بها وتهي وذهي بوصل الياء بهاء ولمثناها

اي مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغات الا تا

لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان

وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب

اختلاف العوامل بل لان ذان وتان موضوعان للتثنية المرفوع وذين وتين للتثنية المنصوب

والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء

فيها ولجمعهما اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا او مقصورا

واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها

على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها كحروف التثنية وهي كلمتها فهو تفسير للتحقيق

منها وانما هو حرف جئ به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جئ به للتنبيه على النسبة الاسنادية
كقولك يا زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حروف الخطاب
وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسماء لم يمتنع
ذلك مثل ضربتك وبك فهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي
الستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع
اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما اي ستة راجعة الى خمسة
لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث يرتقي
الى سبعة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين فهي اي تلك الخمسة
العشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وقس على هذا القياس
ذانك وذانيك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت
الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذا البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن
فتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن
واما ذيك فقد اورده الزمخشري في المالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ وقيل

ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق

الا بعد تحقق الطرفين وفيما ارى المصر كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام

الاخريين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واجاب الى الاخير فقال يقال تلك وتانك

وذانك مال كونهما تين الاخيرتين مشددتين او لاك باللام هذه الكلمات

الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد لا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك

المذكور سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففتين واولاك بغير اللام فللمتوسط وما هو للمتوسط

بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا

بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي

خاصة لا تستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه اما ما عداها من اسماء الاشارة فقد

يستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة

ما لا يكون جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئية يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا اصلا

او لا يصير جزءا تاما ان كان من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج

في كونه جزءا اوليا ينحل اليه المركب اولا الى انضمام امر اخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل

والمفعول وغيرها وانما نفي كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول

والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزء الكل لا جزءا تاما ولو ليا

الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة
عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة
الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي
لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول
مستدركا الا انه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول
يمكن ان تعرف الصلة بما لا تتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة
متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة
معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الاصطلاحي تصريح بما علم
ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنيها اعم بحسب المفهوم من
ان تكون خبرية او غير خبرية ولا تكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او
غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول بينهما
بقوله صلتها اي صلة الاسم جزء الا بصلة جملة خبرية او في معناها كاسمي الفاعل والمفعول
والعائد ضمير له لا غير اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول
لان اللام الموصولة لمشابهة اللام الحرفية جعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه
وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث

ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب والجر والالى على وزن العلى لجمع المذكر

والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر والذين كاللائين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء وباللام

بالهمزة المكسورة فقط واللائي بالياء فقط مكسورة او ساكنة حالة الوصل مجرى الوصف بجمع المذكر

والمؤنث الا انه في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف

الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا

نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل غالبا يستوي

فيهما المفرد والمثنى والجموع المذكر والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب

الذي في الدار واية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي اضرب التي في الدار وذو الطائية

اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي ومنه قول الشاعر

وبئري ذو حفرت وذو طويت اي البئر التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما

الاستفهامية نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف واللام مجموعهما بمعنى

الذي او التي او المثنى او الجموع والعائد المفعول اي العائد الذي يتم الموصول

الا لغوا كان مفعولا يجوز حذفه لان المرجع مانع لا ينفصل الا اذا كان فاعلا لكونه عمدة

نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر اي لمن يشاؤه واعلم ان النحاة وضعوا بابا

يسمونه باب الاخبار بالذي لما يقوم مقامه مقصودهم من ضعفه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن

من المسائل وتذكيرا لها فانهم اذا قالوا اذا اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي
بعد بيانهم طريقة الاخبار بالذي لم يقصدوا به تمرين كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان
ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال
واذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي
او الالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنها مخبر بها صدرتها اي وضعت
كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع
ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اي للكلمة
الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اي
جعلته خبرا متأخرا عنه اي عن الذي فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا
بكلمة الذي او نحوها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا
والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميره الذي واخرت المخبر عنه
يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي فقلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف
واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة
الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او المفعول ولا يمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من المبني
للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي تتضمنه الجملة الفعلية

تنصرف فانه غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجئ منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر

باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من

اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد

في جملة ليقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فان

تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد للموصول

مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم اي من اجل انه اذا تعذر

امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان

مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك

امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا

العاقل ان تخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا

بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر

العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو اعجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذي عن

دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا

في الثوب بخلاف الذي اعجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون

نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعها بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها

اى بغير كلمة الذى لامتناع تصدير الذى لاستلزام ذلك ح والضمير اليها فبقى ذلك الغير بلا ضمير

فكان يمتنع فالاسم المشتمل عليه اى على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه

فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك ان جعلت الضمير عائدا الى

الموصول بقى المبتدء بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدء بقى الموصول بلا عائد وكل منهما

ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا

وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية

نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى بشئ معجب لك واما بجملة نحو شعر

ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اى بشئ تكرهه النفوس وتامة بمعنى شئ

منكر عند ابى على والشئ المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هى اى نعم شيئا او نعم الشئ وصفة

نحو اضربه ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان ومن كذلك اى تكون موصولة نحو اكرمت من

جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد

نحو قوله شعر وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا اى شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك

قد اكرمته الا فى التامة والصفة فان كلمة من لا تجيئ تامة ولا صفة واى للمذكر

واية للمؤنث كمن فى ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاى الموصولة

نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو

ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اى تقع صفة اتفاقا فلم جعلها
المص لكن التى لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هى فى الاصل استفهامية لان
معنى مررت برجل اى رجل رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهامية
الى الصفة وهى اى كل من اى واية معربة بالاتفاق وحدهما لا يشاركهما فى
الاعراب غيرهما من الموصولات الا على اختلاف فى اللذان واللتان وذو الطائية وانما اعربت
لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التى هى من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا
الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة
ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم اى ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف
صدر صلتها لتاكيد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها
بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف
اليه ولم يستثن الموصوفة البنائية مثل يا ايها الرجل كما استثنى التى حذف صدر صلتها
لانه ذكر فى المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبنى فبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة
الى الذكر ثانيا وفى قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه
ما الذى على ان يكون ذا بمعنى الذى فيكون التقدير اى شئ الذى
صنعت اى صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس الخ

وح جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدء محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام
ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية كالوجه الاخر ان معناه اي شيء
وههنا عبارتان احديهما ان ماذا كلها بمعنى اي شيء والثانية ان ما معناه اي شيء
وذا زائدة والظاهر ان مؤديهما واحد فان معنى قولهم انها كلها بمعنى اي شيء انه ليس لكل
منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعها اي شيء وح جوابه نصب
اي منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال
في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثانية
رفعه على انه خبر مبتدء محذوف لم يعتبره المص لفوات المطابقة بين السؤال والجواب
اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر والماضي الذين هما من اقسام مبني الاصل فعلة
بنائها كونها مشابهة لمبني الاصل فان قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت
عبر عنه بالمضارع الحالي لان المعنى على الانشاء وهو ابن يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا
اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضمة في
لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي قدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان
قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال الرفعي هو ان صيغها
مخالفة لصيغ الافعال لا تتصرف تصرفها الا انها مخصوصة بصيغ الافعال على ان يكون رويد

مثلا موضوعا الكلمة اجهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت
الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه
لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان
معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون ذلك بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على
التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس
اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي المجرد ورد عليه انه لا يقال قوام
وقعاد بمعنى قم واقعد فلهذا اول بعضهم كلام سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته
واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يأت الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى
الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو علم لمصدر معرفة مؤنث ولم يظهر لي الى الان
دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه وفعال حال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة
مبني اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له اي لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة اما
لفظا واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه
الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى
ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول
عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية

الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبعض جهتها في كلام طويل فرّ الى الايضاح
عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علماً للاعيان اي لعين من الاعيان وانما قال علماً ليخرج
باب فسلق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علماً كما قالوا لكنه
للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثاً صفة علماً وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علماً
للمؤنث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلاً ووزناً
معرب في استعمال بني تميم الا ما كان في آخره اي الا فعال علماً للاعيان يكون في آخره
راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات
الراء وغيرها بل يكون باعراب الكل نحو حضار علماً للكوكب ووجه الاكثرين ان الراء حرف مستقل لكنه
في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف في سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة
الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت
المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية فصارت اسم فعل فالاول مثل وابها وتجب وحكمه حكم المصادر
والثاني مثل صه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتاً
ساذجة لم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول
المتندم او المتعجب وي ووح لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على
سبيل الحكاية يقصد به تشبيه صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصداً للاصدار ما يشابه

٢٢٥

صوت الغراب عن نفسك وحينئذ لا نقدر ان نحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل

حيوان اما لزجره او لدعائه او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وهذا ايضا لا نقدر

ان نحكم عليه او به فهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية

كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق صوت الغراب فهي

في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية

عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية و

بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع ذكرها في باب الاسماء لاجل انها تجري بها واخذ احكامها

وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما نقل

لعدم الوضع فيما لما عرفت حكي به صوت اي صدر على لسان الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت

في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا الى اناختها او زجرها او

دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذوات القوائم الاربع فلا يتناول

الطيور بل بعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين فاذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول

التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به الانسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة

عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير

قيل وذلك لانه لما كان بناء القسمين مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك

القسم كك أي الكونه صوت الانسان من غير تعلق بغير الكلمات المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم
حصل من تركيب كلمتين حقيقة أو حكما اسمين أو فعلين أو حرفين أو مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما
نسبة أصلا في الحال ولا قبل التركيب أما قلنا حقيقة أو حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فإن الجزء
الأخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث أجري مجرى الأسماء
المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط شرا لأن بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية
ولا يخفى أنه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع أنه من أفراد المحدود لأن بين جزئيه قبل التركيب نسبة
العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة صعب وقال الأحسن أن يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة
من ظاهر هيئة تركيب أحد الكلمتين مع الأخرى ولا شك أنه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة
الإضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف
مثل خمسة عشر فإن هيئة تركيب أحد جزئيه مع الآخر لا تدل على نسبة أصلا كما أن هيئة تركيب أحد
شطري حضرموت مع الآخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فإن تضمن
الجزء الثاني حرفا أي حرف عطف أو غيره بنيا أي الجزءان الأول لوقوع آخره في وسط
الكلمة الذي ليس محلا للإعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فإن أصله خمسة وعشر حذفت الواو وركب عشر
مع خمسة ومثل حادي عشر وأخواتها يعني أخوات حادي عشر من ثاني عشر إلى تاسع عشر وأخوات
كل من خمسة عشر وحادي عشر وأخواتهما أورد مثالين ليعلم أن البناء ثابت في هذا المركب سواء كان أحد

جزئية العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه

لا يراد به حادي عشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من

المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث و

مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذ هذه الصيغة من المفردات

للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات فيتعسر ذلك من مجموع الجزئين لان

صيغة فاعل لا تسع فيهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين او في اخذ بعض الحروف من كل جزء

مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف

حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر يتضمن حرف العطف باعتبار اصله اذ من احد

عشر المتضمن حرف العطف الا باعتبار ان اصله حادي وعشر او لا معنى وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق

بينهما الا بذكر الواو وحذفها الا اثني عشر واثنى عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يعرب

الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون وقراءة اي وان لم يتضمن الثاني حرفا

اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك ويبنى الاول على الفتح

المانع من الاعراب على الفتح لانه اخف وفي قعد اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء

الاول على الفتح هو الافصح للغات وفيه لغتان اخريان احدهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني

ومنع صرف المضاف اليه والاخرى بها اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني

الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه
لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا او لنحو ذلك والمراد ههنا ما يكنى
به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه لا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات
على اطلاقها على ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف وتعذر تعريفه
الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات
كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها
وكذا وبناؤها لانها في الاصل كان من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة
واحدة بمعنى كم وبقي على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وقد جاء كذا كناية
عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث
اي للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي
لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يخل عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في
الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي وكان في الاصل
معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي فصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه
اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان
التنوين لا صورة لها في الخط فرقا بينه في البناء ضعطة عن اخواتها فلذلك ذكر كم

سمها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس
المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد وتوسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة
وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها
جزاء التمييز اي لو جعل مميز كم مثل مميز احد طرفي وسط العدد دونه لكان تحكما
مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة
اي باضافة كم الخبرية الى المميز ١٢
ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد
اي الثلاثة والالف ١٢
الكثير فيه ما يبنى عن كثرته صريحا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعيته مميزها
كانها نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول
كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم من
قرية وذلك لموافقته جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا
بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في
قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية ولهما اي لكم استفهامية
كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام
ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا
فيتفرع ذهن السامع بفهمه لهذا الكلام ١٢
نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر كما لو قال كلمتها لكان اوفق
لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كل واحد من النوعين فيهما كم الاستفهامية

الجزئية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله فكل ما

اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير

مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي على

عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية

مع اقتضاء الفعل للمفعول والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات

انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق

وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا

الفعل وشبهها اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا

ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا

ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من

قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله

اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهم اشتريت وبكم رجل مررت او مضاف

نحو غلام كم رجلا ضربت وعند كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر او

المضاف عليها مع ان لها صدر الكلام لان تاخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فنحو تقديم الجار عليها لاسيما ان جعل

المجموع لاسيما كان او خبر المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدارة والا اي ان لم يكن بعده لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبهه

فصل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف بل كان مجردا عن العوامل اللفظية فهي كم مرفوع اي مرفوع

مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو كم رجلا ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة

متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة

وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب

باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ

وكذلك اي مثل كم في تأتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام

والشرط بمعنى انه يأتي تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما واي واين واني

ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصتين بالاستفهام فمن وما واذا

كانا استفهاميتين يأتي فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت

وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يأتي فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا

كانا شرطيتين فكذلك يأتي فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر

امرر وغلام من تضرب اضرب ومن يأتني فهو يكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله

ولا يأتي فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل

ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف واني واذا

اي من اسماء الاستفهام والشرط ١٢ م

ان لم يجر بجار نحو متى واين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا

قد تخرج عن الظرفية وتقع بها ما صدرها نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود
عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب بل
لازم الظرفية تقع في الاستفهام محل الرفع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو
متى عهدك بفلان اي متى كائن عهدك به واما اي فيتأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه
قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي
وقت كائن مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية
مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما يحتمل
الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل كم عمة اي
ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان تعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه
بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه
الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصق بما سبق من وجوه اعرابه ويحتمل ان تعتبر في مميزها
اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية
والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها ومع غير مذكور فيما سبق فكان اللايق
تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا تحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق
يهجو جريرا وتمامه قد حلبت على عشاري الفدعاء الملتوية الرسغ من اليد والرجل فكمن منقلبة

الكف والقدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت كك اي هي خلقة لها فنسبها الى سوء الخلقة

وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارهة لخدمتها مستنكفا منها فخدمتني على كره

مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي

والعشار جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب

ولا تطيع بسهولة فيفضي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفيه ابيه وامه

فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسال

عنها وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت علي

عشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير

فارتفاع عمة على الابتداء ومصححه توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية

كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لانه لفعل الواقع بعدها مسلط عليها

تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتها

واذا خفضتها خفضتها وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم

مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر

عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سوال عن كمية دراهمك او دنانيرك او اخبار عن كثرتها فمعناها كم

دينارا او كم درهما ودينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن كمية

ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر عن كثرته فظاهر ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الى مرات
ضربك اى كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اى كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال
اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان
للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية
اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت
فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اى الظروف المعدودة من
المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض منها منها اى من
تلك الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية
فان عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة

معناه بالفارسية بسيار رانده است كه بهتر از گذشته است ١٢

غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صار غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت
لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالحرف في الاحتياج الى المضاف اليه والاخير لضم لجبر النقصان

هذا دليل آخر لبنائهما ١٢

كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف

اى قبل ذلك وبعد ذلك فالمضاف اليه فيهما باق في النية فيكون مبنيا ١٢ ر ح

ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه

واسفل ودون واول ولا يقاس عليها يمين وشمال وغير ذلك مما هو بمعناها ١٢ ر ح

فتعرب قال الشاعر شعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين
ما عوض من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم

تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح الرضي الاول هو الحق وكذا جرى
مجراها اى مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء
على الضم ان لم يكن غيره من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيهما ولا يحذف
منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو فعلت هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك
اجرى مجرى الظروف حسب لشبهها الغير في كثرة الاستعمال وفي عدم تعرفها بالاضافة
ومنها اى من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش وقد تستعمل للزمان ولا تضاف
الا الى الجملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اى اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث
سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اى اما ترى مكان سهيل آخره ع
نجم تضئ كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها حالتها الاضافة الى الجملة والمضاف
الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنه الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى
الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم
مثلها مع الاضافة الى المفرد يعربها البعض لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر
بقاؤها على بنائها لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية
وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل وان كانت داخلة
على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها

بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر

في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمالها لقطع

علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعملت في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى

بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة

على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى

الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه المختار

لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد تكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال

فاجاه الامر مفاجاة من قولهم خرجت فجاءة بالضم والمد اذ العقيبة وانت لا تشعر به فيلزم المبتداء

بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتداء غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي

ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع

حاضر او وقع على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا

عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج

قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجات وحاصل المعنى خرجت

ففاجات زمان وخوف السبع كما هو مذهب الزجاج فان اذا هذه زمانية او مكان وخوف السبع

كما هو مذهب المبرد فانها عنده مكانية وقولنا زمان وخوف السبع او مكانه مفعول فيه

المفاجاة لا مفعول به والاكثر بعد اذا ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول به محذوف اي جاء حين زمان

وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد تكون للجر والزمان نحو آتيك اذا احمر البسر وقت احمرار البسر

وقد تستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة

ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث او لكون

وضعها وضع الحروف وقد تجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم

ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها

بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجيء للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولعله

مجيئها لم يذكر المصنف ومنها اين واني فهما للمكان استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام

او الشرط وبناؤها لتضمنها حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن واني زيد اي في اي مجلس

وقد جاء اني زيد بمعنى كيف واني القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام

والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل ايان

يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام والمستقبل فلا يقال ايان يوم

قيام زيد او ايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا

ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اي حال شيء وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء

لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين وقال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناها

السوال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال هو وتستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين
نحو كيفما تجلس اجلس اى على اى هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس
فان كان بعده اسم فهو فى محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو فى
محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت راكبا او ماشيا ومنها اى من الظروف المبنية
مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اى اول
مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول مدة زمان عدم رؤيته
يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع
حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اى اول مدة
عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية
المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا
اول المدة يكونان فى حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتني
فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة فى جعل الوقت
المجهول امدا لفعل لان اولية وقت الزمان لمدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع
المدة اى جميع مدة زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذى قصد بيانه
حال كونه متلبسا بالعدد اى بعدد مستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شىء نحو ما رايته مذ يومان

اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر

نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او أنّ اي ما كتب على هذه الصورة

مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت

مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح

حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا

القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ مبتدأ وهما معرفتان لكنهما

في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده

اي خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ

ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة

وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح

عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان

ظرفا في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح

اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن

بفتح اللام والدال وسكون النون ولُدْنِ بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح

اللام وسكون الدال ولُد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال

٢٤١

بناء ها بالوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال

المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى

زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان تجر لها على الاضافة نحو المال لدى زيد

وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون

التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا

من سحرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته

وقد تخفف المضمومة وقد تضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة

وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل ففيه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي

لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة

الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها

لاختها المخففة وقيل حملا على اختها عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد

وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي

او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو

لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه

مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي

يبني على وجه الدخمة الظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى ومن خزي يومئذ فيمن قرا بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب لايجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قائم زيد وقيامي مثل ان تقوم او مثل انك تقوم لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز اعرابها لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع بوضع جزئي وكلي لشيء متلبس بعينه اي ذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك

۲۴۳

الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك

آلة للوضع لانه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام

الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته

او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث

معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف

ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته

فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات

وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم كذا الموصول من غير صلته

وهذا القسم من قبيل الوضع العام الموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة

اي المبهمات ۱۲ | مشخصة

معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا

المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظ ذا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور

عطف على تعقل ۱۲

المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد من تلك

الوضع ۱۲ | اي التصور هو المشترك بين تلك الافراد ۱۲

الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية

اي الرابع ما عرف باللام والخامس ما عرف بالنداء ۱۲

او الاستغراقية وانما لم يقل باداة اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ

والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام فلا يعد ما دخلته قسما آخر

من المعارف أو عُرِّف بالنداء نحو يا رجل إذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فإنه
نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه إلى ذي اللام إذ أصل يا رجل يا أيها الرجل والسادس
المضاف إلى أحدها أي أحد الأمور الخمسة المذكورة ولا تستلزم صحة الإضافة إلى أحدها
صحتها بالنسبة إلى كل واحد فلا يرد أنها لا تصح إلا بالنسبة إلى الأربعة الأول فإن المنادى
لا يضاف إليه قيل كان عليه أن يقول المضاف إلى المعرفة ليدخل فيه المضاف إلى المضاف
إلى المعرفة أيضا مثل غلام أبيك والجواب أن المراد بالمضاف إلى أحدها أعم من أن يكون
بالذات أو بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا إلى ما سبق أن المضاف إذا كان لفظ الغير أو المثل أو
الشبه فهو مستثنى لكن هذا الحكم معنًى أي إضافة معنًى يعني إضافة معنوية فقوله معنًى مفعول مطلق
بحذف مضاف واحترز به عن المضاف إلى أحد هذه الأمور إضافة لفظية فإنها لا تفيد تعريفا
ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات والمضاف معنًى إلى أحدها معنًى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن
التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان أو لقبا أو كنية لأنه إن صدر بالأب أو الأم
أو الابن فهو كنية وإلا فإن قصد به مدح أو ذم فهو اللقب وإلا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا أو جنسا
واحترز به عن النكرات و الأعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين لغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف
لأن غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب لفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان
هو لا المستعملين موضوعا له فذلك غير متناول غيره أي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء

بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد

اي شخصي لا بوضع احد لئلا تخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في

الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها

اي اعرف المعارف يعني اقلها لبسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع

الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم

يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة

ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب لم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما

واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت

بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه

ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه

وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة النكرة

ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك

فقوله ما وضع لشيء يتناول المعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما

افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي اللفظ وضعت لكمية

آحاد الاشياء سواء كانت تلك الآحاد مجتمعة فالاشياء هي المعدودات آحادها كل واحد

واحد منها او كمية الاحاد وما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد عن اكثر من واحد من تلك المعدودات

بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها

اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود

معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة

مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر

من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد

في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه

العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف

بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومؤمنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط

اصولها اي اصول اسماء العدد والتي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة

اثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمئات والوف

وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين

اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة

ومعطوفة واحد اثنان في المفرد المذكر وتثنية واحدة اثنتان وثنتان في المفرد المؤنث

وثنيتهما على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر باعتبار التانيث

٢٤٦

الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال ثلث الى عشر بدونها الجمع المؤنث فرقا بين المذكر
والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة وانما يفعل الامر بالعكس لكون المذكر سبق ويقول اذا جاوزت عشرا
احد عشر اثنى عشر فالمذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث نحو
احدى عشرة امرأة على الاصل تذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد احدا اى الواحد والى احدى
للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع
عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول فيهما بحالة قبل التركيب وتذكير الثاني
في المذكر كراهة اجتماع التانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا
عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على المذكر في
ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم تتمحض للتانيث لهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث
وفي اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب
تذكير المذكر لما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث
وتميم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث اى من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع
ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون
يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب
بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما

هی فی المذکر والمؤنث من غیر فرق وهی عقود ثمانیة وتقول فیما زاد علی کل عقد من تلک العقود

الی عقد آخر احد وعشرون فی المذکر واحدی وعشرون فی المؤنث ولما غیر الواحد والواحدة

ههنا بدون الترکیب لان المعطوف والمعطوف علیه فی قوة الترکیب لم یکن استعمالهما بالعطف

علی صورة لفظ ما تقدم بعینه فلذلک لم یدرجهما فی قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما

فقال ثم بالعطف ای عطف تلک العقود علی الزائد علیها کائنا ذلک الزائد بلفظ ما تقدم

من اسماء العدد بعینه من غیر تغییر فتقول اثنان وعشرون فی المذکر واثنتان وثنتان وعشرون

فی المؤنث وثلثة وعشرون فی المذکر وثلث وعشرون فی المؤنث هکذا الی تسعة وتسعین والی

تسع وتسعین وتقول فیما زاد علی تسعة وتسعین مائة وألف فی الواحد مائتان وألفان

فی التثنیة منهما ای فی المذکر والمؤنث من غیر فارق بینهما ثم تقول فیما زاد علی مائة وألف

ما یتفرع عنهما بالعطف ای بعطف الزائد علیهما او عطفهما علی الزائد حال کون الزائد واقعا

علی صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غیر تغییر وتبدیل فتقول مائة وواحد وواحدة ومائة

واثنان واثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا واحدی عشرة امرأة

ومائة واحد وعشرون رجلا واحدی وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا واثنتان

وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة الی مائة وتسعة وتسعین رجلا

وتسع وتسعین امرأة وکذا الحال فی تثنیة المائة والألف وجمعه ویجوز ان یعکس العطف فی الکل

فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور
الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء التي في المركب بالتركيب
كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه
بقاء الكسر كما في قولك جاءني القاض اذا حذفت الياء الا ان الذي يسوغ ذلك فيه مركبا ورد
زيادة استثقاله فجعل موضع الكسر فتحة قال الشارح الرضي يجوز كسرها ليدل على الياء
المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة
ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لان
لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر
مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه
لما كثر استعماله اثروا فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعا
ليطابق المعدود العدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا
مائة حين تمييز وابها ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات او مئين لان
للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات
فلا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا
ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود الجمع بعد ما هو في صورة الجموع بالواو والنون

250

اعني عشرين الى التسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر وقيل: احد عشر الى تسعة وتسعين

اى اقتصر فى تمييز المائة على المفرد لاجل ما ذكر مع كون المفرد اخصر عن الجمع

تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فى العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها وهى فى صورة نون الجمع لا حذفها اذ ليست هى فى الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان يصير الثلثة اسما كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوز ثلثمائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد بمائة امرأة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده لتكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اى جمع الالف وانما لم يقل جمعهما كما قال تثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها فى الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالآحاد ناسب ان يكون مميزها على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد فى جانب القلة من الاعداد والمائة والالف فى جانب الكثرة منها اختير فى مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفى مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اى ففى العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت

قلت ثلثة اشخص وانت ترید النساء اعتبارا باللفظ وهو الاکثر فی کلامهم وان شئت قلت
ثلث اشخص اعتبارا بالمعنی ولا یمیز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان
ممیز فلا یورد الواحد مع ممیزه کما یقال واحد رجل ولا اثنان معه کما یقال اثنا
رجلین بل یذکرون ما یصلح ان یکون ممیزا لهما علی تقدیر ذکر التمییز معهما ویطرحون الواحد
والاثنین استغناء بلفظ التمییز ای الصالح لان یکون تمییزا علی تقدیر ذکره
معهما الدال بجوهره علی الجنس وبصیغته علی الوحدة والاثنینیة عنهما ای عن
الواحد اذا کان التمییز منه وعن الاثنین اذا کان مثنی مثل رجل ورجلان فان
من صیغة رجل یفهم الجنس والوحدة ومن صیغة رجلان الجنس والاثنینیة فبذکرهما استغناء عن
الممیز فان قلت هب ان ممیز الواحد مغن عنه لکن لا نم ان ممیز الاثنین کذلک نعم اذا کان
ممیزه مثنی یغنی عنه لم لا یجوز ان یکون مفردا کما یقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعیة فی
ممیز سائر الآحاد ینبغی ان یعتبر ما له شائبة الجمعیة فیه بما هو اقرب الیها وهو الاثنینیة
ولا یبعد ان یقال معنی الکلام انه لا ممیز لواحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمییز بجواهر
حروفه المصورة للمثنیة الخاصة القابلة للحوق علامة الافرادیة اعنی التنوین او علامة
الاثنینیة اعنی حرفی التثنیة فاذا اعتبر مع علامة الافراد یستغنی به عن ذکر الواحد
علیحدة واذا اعتبر مع علامة التثنیة یستغنی به عن ذکر الاثنین علیحدة

فاختار والحروف العلامة التي هي اخف على ذكرهما ولاشك ان رجلان اخف من اثنين رجال وذلك

الاستغنار انما يكون لافادته اي لافادة لفظ التمييز النص المقصود اي التنصيص على العدد

والتصريح به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي ذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك

التنصيص استغنى اي افاد به عن ذكر العدد على حدة ونقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد

من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك المفرد عددا والنقص انه يزيد

عليه بواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره الواحد

اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدأ من الثاني

اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في المؤنث

على هذا القياس كذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا تقول غير ذلك

فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق

اسم الفاعل منها ونقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير

الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية في

المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على

المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة

والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية

عشر نحو الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان
بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة
والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة ونحو الا ان
في المركب كما تذكر بها للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث
فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه لجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة
والعشرون ومن ثمه اي من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله
اختلف اضافتاهما فلاختلاف اضافتيهما قيل في الاول اي في المفرد من المتعدد
المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص منه جرا اي مصيرهما اي الاثنين
ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي المفرد من المتعدد
باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساويه او يكون فوقه
اي احدهما لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا لزم
جواز ارادة الواحد الاول من حادي العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة ما فوق العشرة
حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر تاسع
بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان
الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى

حادی احد عشر بحذف الجزء الاخیر من المرکب الاول استغناء عنه بذکره فی المرکب الثانی وهکذا القول

الی تاسع تسعة عشر فیعرب الجزء الاول من المرکب الاول لانتفاء الترکیب الموجب للبناء وهی الجزآن

الباقیان لوجود موجب البناء فیهما وهو الترکیب المذکر والمؤنث ذکرهما بعد باب العدد لانجرار

مباحثه الی ذکر التذکیر والتانیث وقدم المذکر لاصالته واخر تعریفه لانه عدمی وتعریف المؤنث

وجودی المؤنث ما فیه ای اسم کان فیه علامة التانیث لفظا ای ملفوظة کانت تلک

العلامة حقیقة کامراة وناقة وغرفة او حکما کعقرب اذ الحرف الرابع فی المؤنث فی حکم تاء التانیث

ولهذا لا تظهر التاء فی تصغیر الرباعی من المؤنثات السماعیة او تقدیرا ای مقدرة غیر ظاهرة

فی اللفظ کدار ونار ونعل وقدم وغیرها من المؤنثات السماعیة والمذکر بخلافه ای اسم لیس فی لفظه

المؤنث ای لم یوجد فیه علامة التانیث لا لفظا ولا تقدیرا وعلامته ای علامة التانیث

التاء والالف حال کونها مقصورة کسلمی وحبلی او ممدودة کصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الیاء

قولهم هی تی فی زعم انها للتانیث ولیس لک بحجة لجواز ان یکون صیغة موضوعة للمؤنث مثل هی وانت

وهو ای المؤنث حقیقی ولفظی فالحقیقی ما ای اسم بازائه ای فی مقابلته ذکر من جنس

الحیوان کامراة فی مقابلة رجل وناقة فی مقابلة جمل واللفظی بخلافه ای تلبس بخلاف

المؤنث الحقیقی ای لیس بازائه ذکر من الحیوان بل تانیثه منسوب الی اللفظ بوجود علامة التانیث

فی لفظه حقیقة او تقدیرا او حکما بلا تانیث حقیقی فی معناه کظلمة مثال للتانیث اللفظی

حقيقة وكعلى مثال التانيث اللفظي تقديرا فان ها والتانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها

عيينة و لم يوجد مثال المؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل

كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا و لفظيا ومظهرا ومضمرا فبالتاء اي فذلك الفعل

ملتبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي

فانه حينئذ لك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي

بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس

بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق

التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين

ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير

الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لما احتاج

الى التقييد بقولنا بلا فصل ايضا لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام ففي

صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي

امراة وحضر القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث

الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء المذكور كزيد اذا سميت به امراة فانه مع الفصل يجب اثباتها

نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء وضمير الجمع فيه

واجب نحو الرجال جاءت وجاؤا غير جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم نحو

فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك

المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت

الحقت التاء وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع الذكور العاقلين

من مجموع التكسير غير جمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير فيقال

الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة

للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة

لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وان

لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم فعلت وفعلن

اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي النون اما في جمع المؤنث

فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا حظ له

في التذكير كالرجال فراعى حقه فاجرى مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي

ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على

جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن تجري مجرى غير العقلاء والمثنى ملحق آخره

آخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله نون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق

التعريف الاصلي مثل مسلم من مسلمان مسلمين كما لا يخفى ولو كانتا بلفظ المراد لاتستغنى عن هذه التكلفات

الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اى مفتوح حرف كان قبل الياء حالتى

النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا

عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا تتوالى الفتحات فى صورة الرفع وهى فتحة ما قبل

الالف التى فى حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق او اللاحق على وحدة او مع

اللحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه

اذا دل امران من امور ثلثة على شيء صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما فى

الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اى مع مفرده مثله

فى العدد يعنى الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اى من جنس مفرده باعتبار دخوله

تحت الجنس الموضوع له بوضع احد مشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله فى الوحدة

والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه قوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد

واشارة الى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرءان ويراد بهما الطهر والحيض

طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت يشكل بالابوين للاب والام والقمرين

للقمر والشمس فانه ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذا ثنى القمر باعتبار معنيين

مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب او عاء القوة

التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يثنى وله افيتجانسان فيثنى باعتبار

فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا

التاويل في القرآن ايضا بلا احتياج الى ادعاء تسمية للطهر او الحيض فانه موضوع لكل واحد

منهما حقيقة وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناول ما يثنى باعتبار قلنا لا شبهة في

صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية لمجرد اشتراكه اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمص

اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة وادعاء وجمعها فزيد

مثلا اذا كان علما لكثير يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع كذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابي بكر

يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم قال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون التخفيف

مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا

البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي تحقه

علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغير اراد المص ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغير لان

حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة

لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان

الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان

في المسمى بالى وهو ثلاثي اي الحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة

احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما

وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك

بان كان الفه منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عدمية

وقد اميل كمتيان في متى حيث جاء متى ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية

كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى قلبت ياء اي فالفه مقلوبة بالياء

اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم

الممدود ان كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة

تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة او للمتنسك

من قرا اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة

للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين احديهما للمد

العوض والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا

فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا يقع بين الفين مع

انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة

في مثل اقتت واجوه وربما صححت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو

حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اي وان لم تكن الهمزة اصلية

ولا للتانيث بان تكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء زائدة
ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة
وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى
عن اصلية فشابهتا همزة قراء فثبتت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان
الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهتا همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي
الترجمة الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء
الا رداءان بالهمزة او رداوان بالواو لكن المشهور ردايان بالياء فكان ينبغي ان يقول
المص والا فوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل
لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات
كالفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم باشتهاره غير ما وقع
في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون
هذا الاصل واوا او ياء او تحذف نونه اي نون التثنية للاضافة
اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها
والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت تاء التانيث
التي قياسها ان لا تحذف عن آخر المثنى كشجرتان وتمرتان في خصيان

والكيان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحدة من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا تقع في حشوه وقيل خصى والى مستعملان وهما لغتان في خصية والية وانكانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي المجموع ما دل اى اسم دل على جملة احاد مقصودة اى يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده اى بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفردة اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ما جمعا السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه كذا الالف والتاء وتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله ما دل على احاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس

كتمر ونخل فانهما وان لم تدل عليهما وضعاً فقد تدل عليهما استعمالاً واسماء الجموع كرهط ونفر
وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء الاجناس
فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالاً
فبقوله بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف مفردة خرج اسماء الجموع والعدد
ونحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع
ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت
انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين
وضعاً بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك
بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضاً وانما قال
على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها احاد من
تركيبها كجامل وباقر وركب جمع قال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة
فانه يكون لها واحد من جنسها فان واحد الاول هو الجمل وواحد الثاني البقر وواحد الثالث الراكب
واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق وكذلك
فلك مما الجمع والواحد فيه متحدان بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغير
الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان
اي القرص ١٢
مفرداً ضمة قفل واذا كان جمعاً ضمة اسد وهو اي المجموع نوعان

صحیح ومکسر فالصحیح ای الجمع الصحیح تارة یکون لمذکر وتارة لمؤنث فالجمع
الصحیح المذکر ما لحق اخره ای آخر مفرده واو مضموم ما قبلها فی حالة الرفع او یاء
مکسور ما قبلها فی حالتی النصب والجر ونون عوضا عن الحرکة او التنوین علی سبیل
منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة لیدل ذلک اللحوق
او اللاحق فقط او مع الملحق علی ان معه ای مع مفرده الواحد من حیث معناه
اکثر منه ولم یقل من جنسه اکتفاء بما ذکر فی التثنیة فان قیل اسم التفضیل یوجب ثبوت
اصل الفعل فی المفضل علیه لا کثرة فی الواحد قیل ثبوت اصل الفعل اما ان یکون محققا
او علی سبیل الفرض کما یقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان کان اخره ای آخر
مفرده یاء ملفوظة کالقاضی او مقدرة کقاض قبلها کسرة حذفت ای الیاء مثل
قاضون جمع قاض فان اصله قاضیون نقلت ضمة الیاء الی ما قبلها بعد سلب حرکته طلبا
للخفة وحذفت الیاء لالتقاء الساکنین وعلی هذا القیاس حالتا النصب والجر مثل قاضین فان
اصله قاضیین حذفت کسرة الیاء لثقل اجتماع الکسرتین والیائین فسقطت لالتقاء الساکنین
وان کان اخره ای آخر الاسم الذی یراد جمعه مقصورا ای الفا مقصورة حذفت الالف
لالتقاء الساکنین وبقی بعد الحذف ما قبلها ای حرکة ما قبل الالف علی ما کان علیه
مفتوحا ولم یغیر لتدل الفتحة علی الالف مثل مصطفون فی حالة الرفع

ومصطفين في حالتي النصب والجر فاصلهما مصطفيون مصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها

وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين في شرطه اي شرط اسم اريد جمعيته

جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما محضا من

غير معنى وصفية فيه فمذكر علم اي فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه

لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه

والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل

كالعين او اثنان كالمرأة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع وان او ما المذكر يكون

مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا

للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا الطلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه

نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث

هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتنمحي صورة

علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم

الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول

فمذكر يعقل اي شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كما مر والشرط الثاني

ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اي مذكرا غير مستوفي

٢٦٤

صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم ايا ها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث
على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون
ولم ينعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث
ان لا يكون ذلك الاسم فَعلان فَعلى اى مذكرا غير مستو في تلك الصيغة مع المؤنث
بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى
فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم ينعكس
لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء
وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مُستويًا فيه اى في هذه
الصفة بتاويل الوصف مَعَ المؤنّثِ مثل جريح وصبور يقال رجل جريح
وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء
فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما
بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس
ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث مثل علّامة
كراهية اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم
اللبس وتحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة كما في التثنية

وَقَدْ شَذَّ نحو سِنِيْنَ بكسر السين جمع سنة بفتحها وَاَرَضِيْنَ بفتح الراء وقد جاء بسكونها

جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة

وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ

منها سنين وامثاله والتي بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثالها فمن اراد تفصيل ذلك

فليرجع اليه اَلْمُؤَنَّثُ اي الجمع الصحيح المؤنث مَا لَحِقَ اي جمع لحق اٰخِرَهٗ اي آخر مفرده

اَلِفٌ وَتَاءٌ وَشَرْطُهٗ اي شرط الجمع الصحيح المؤنث اِنْ كَانَ مفرده صِفَةً وَلَهٗ اي لذلك

المفرد مُذَكَّرٌ اَنْ يَكُوْنَ مُذَكَّرُهٗ اي مذكر ذلك المفرد جمع بِالْوَاوِ وَالنُّوْنِ

لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وَاِنْ لَمْ يَكُنْ لَهٗ اي لمفرده مُذَكَّرٌ جمع بالواو والنون

فَاَنْ لَا يَكُوْنَ اي فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كَحَائِضٍ

لانه يقال في جمع حائضة حائضات فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس

وَاِلَّا عطف على قوله ان كان صفة اي ان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جُمِعَ هذا

الجمع مُطْلَقًا اي من غير اعتبار الشرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة

وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء

مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثهما غير حقيقي لا يطرد فيها

الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات

وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة **جَمْعُ التَّكْسِيرِ مَا تَغَيَّرَ**

اي كون السماع من العرب شرط فيه لخفاء هذا التانيث آه ١٢ ح

اي جمع تغير **بِنَاءُ وَاحِدِهِ** من حيث نفسه وامورة الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض

بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة وايضا المتبادر

من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد

فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من

ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل

عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا

فان كلمة ما للتنكير فالتغير اعم من ان يكون لاجل ذات الواحد او لا

كَرِجَالٍ وَأَفْرَاسٍ او اعتباريا كفلك كما مر **جَمْعُ الْقِلَّةِ** وهو ما يطلق على

ثلثة وعشرة وما بينهما **أَفْعُلٌ** اي جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس **وَأَفْعَالٌ**

اي من الثلثة الى العشرة بجعل الغاية داخلة في المغيا ولذلك قال على ثلثة وعشرة ١٢ ح

اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى

البواقي **وَأَفْعِلَةٌ** كارغفة جمع رغيف **وَفِعْلَةٌ** كغلمة جمع غلام **وَالْجَمْعُ الصَّحِيحُ**

بالفارسية فان كروه ١٢

مذكرا كان كمسلمين او مونثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي

السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما **وَمَا عَدَا**

ذَلِكَ المذكور من الاوزان والجمع الصحيح **جَمْعُ كَثْرَةٍ** يطلق على ما فوق العشرة

الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى

٢٦٧

ثلثة قد ورمع وجود اقوال **المصدر اسم الحدث** يعني بالحدث معنى قائما بالغير سواء

صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر عنه كالطول والقصر **الجاري على الفعل** المراد بجريانه

على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست

جلوسا وجلسة وجلسة فخرج مثل القادرية والعالمية ومثل ويلا له وويحا له مما لم يشتق الفعل منه

لا يكون مصدرا او لكان الاخيران مفعولا مطلقا **وهو** اي المصدر **من الثلاثي**

المجرد سماعي اي سماعي وقد يرتقي عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب

اي عدد المصدر من الثلاثي المجرد ١٢

التصريف **ومن غيره** اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي

فان المص صرح في بعض تصانيفه بذلك وذلك مذهب سيبويه ١٢

المجرد والمزيد فيه **قياسي** اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره

على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج

اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف **ويعمل**

اي المصدر بالقطع **عمل فعله** المشتق منه حال كونه **ماضيا** نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس

وحال كونه **غيره** اي غير ماض مستقبلا كان او حالا ونحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا

او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان

كاسمي الفاعل والمفعول **اذا لم يكن مفعولا مطلقا** يعني عمل المصدر عمل فعله

بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فسيجيء حكمه

لا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في
حيزان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر اي معموله فيه او يكون
ظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد
لزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه
راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
لم يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار
فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة
الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل

ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب
زيدا لان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه
عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز
اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه حينئذ اقوى مشابهة
بالفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول

اي المصدر اذا كان منونا يكون نكرة فشابهته حينئذ اقوى من شابهته به حال الاضافة

ان كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب

اي المفعول مفعولا به او ظرفا اي مفعولا فيه

اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب للتاديب واعماله اي اعمال المصدر

ملتبساً باللام اى بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا تدخل
لام التعريف على ان مع الفعل ينبغى ان لا تدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك
على قلة فرقا بين شئ وبين المقدر به قيل لم يات فى القران شئ من المصادر
المعرفة باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو
لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اى المصدر مفعولا مطلقا صرفا من غير
اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون العمل للمصدر
او لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا
او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اى المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا
منه اى من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له
فوجهان اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل
المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففى قوله وجهان وجهان وانما فصل بين قسمى المصدر اعنى
ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر
لان عمل المصدر فى القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقها بالقسمين على
السواء اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث موضوعا
ذلك الاسم لمن قام اى الفعل به اى لذات ما قام بها الفعل

ولو قال لمن قام به الفعل لكان اولى لان ما جعل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد
التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة
الثلثة قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة
المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس
لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على
معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن
قام به والحق خلاف ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا
لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان
فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه
موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة فبقوله لمن قام به
خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل
وخالف اكثر الشارحين المصنف واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث
كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل
لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل
موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة وتحقيقه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير

يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصر صيغ اسم الفاعل فيما حصر
وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام الفاعل وفي الترجمة الشريفية ما معناه ان صيغة
اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وناشر واكل وكل ما اشتق
من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة
مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغته اي صيغة
اسم الفاعل مِنْ مجردِ الثلاثي على زنة فاعِلٍ ومِنْ غيرِهِ ثلاثيا مزيدا فيه
او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغةِ المُضارعِ المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة
موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموما اولا ومع
كسرِ ما قبلَ الآخِرِ وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل
نحو مُدْخِلٍ فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومُستغفِرٍ
فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان
مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم
مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويَعْمَلُ اي اسم الفاعل عَمَلَ فِعْلِهِ
فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا
الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان

متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين

والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى

هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا

بشرط اي بشيء يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان

بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في

الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان او غدا والمراد بالحال والاستقبال

اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان

باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم

باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك

الزمان كانه موجود الان وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه

اي على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذو الحال لتقوي

فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب

ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده

على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية

ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى

فاقد اوبها شبهه للفعل نحو اقائم زيد و اقائم الزيدان و ما قائم زيد و ما قائم الزيدان

فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال او في

ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله

معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس

خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء

كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية

وعلى تقدير اضافته ليست اضافته معنوية لانها عنده من قبيل اضافة

الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه

وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف

اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل

نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر

فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت

اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول

مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب

ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة ح عدل

عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكرابتهم او لحال اللام عليه وكما وضع منه

اي من اسم الفاعل بتغير صيغته الى اخرى بحيث تخرج عن حد اسم الفاعل

للمبالغة في الفعل المشتق منه كضرّاب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب

وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل

واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم

الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كا

للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا

ومررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس فما فيه من معنى المبالغة ناب مناب

ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة و

كذلك المجموع منها مصححا كان او مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في

العمل والشروط لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق علا

التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا

والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او امس ويجوز

حذف النون اي نوني المثنى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه

على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب

وَمَعَ التَّعْرِيفِ تَخْفِيفًا مفعول له للحذف اى يجوز حذفها بوجود هذين
الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كالقراءة من قرأ المقيمي الصلوة
بنصب الصلوة على المفعولية وَأَمَّا عَلى تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب
بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة
محمولة على الاعتماد عليه اِسْمُ الْمَفْعُولِ هو مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ اى حدث موضوعا
لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه كمضروب موضوع لذات
ما وقع عليها الضرب واعتذار اقامته مقام ما مر فى اسم الفاعل فقوله
ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع
عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا
سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف
بزيادة على الغير فى ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط
وَصِيغَتُهُ مِنَ الثُّلَاثِيِّ المجرد على زنة مَفْعُولٍ وَمِنْ غَيْرِهِ اى غير الثلاثى
المجرد عَلَى صِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ بفتح مَا قَبْلَ الْآخِرِ لخفة الفتحة وكثرة المفعول
كَمُسْتَخْرَجٍ بفتح الراء وَأَمْرُهُ اى شأنه وحاله فِى الْعَمَلِ اى عمل النصب وَالْاِشْتِرَاطِ
اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او كَأَمْرِ اسْمِ الْفَاعِلِ

اى شأن شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى ايضا فهو يرفع

مايقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى

غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة

المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق

من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعدين لمن اى لما قام به

على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب فانه مشتق

من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من

ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين

بعد نقله الى رحم بضمها فلا يرد رحيم الا من رحم بضم الحا اى صار الرحم طبيعة له

الكريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع

فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانها بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لها الثبوت بحسب

الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة

الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا تجى

من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث

لا يتجاوزه فالمراد منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف

مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع
انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به
ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد يدك تعمل عمل
فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى
لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى
فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها
اى جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم وتسمى كل قسم مسئلة لانه يسأل عن حكمه ويبحث عنه
ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين
معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما اى عن اللام
والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة
والمعمول اى معمول الصفة المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام
الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام
مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث
الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية اى الفاعلية
للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول فى

المعمول المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة تميزا في المعمول النكرة

هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز

وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي والاولى

التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها

اى فصل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسنٌ وجهُهُ بتنوين

الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين

وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثةٌ اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصود

ذكرها للتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا

وكذا الشيء مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسنُ الوجهِ بالوجوه المذكورة

وحسنٌ وجهٌ عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة

الحسنُ وجهُهُ بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه

بالمفعول وجره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع

في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام

وهذه لصفة ذات اللام الحسنُ الوجهُ بالوجوه الثلثة الحسنُ وجهٌ

ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة

المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها
لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام
صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين بينها ممتنع كما قال اثنان منها
اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى
معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل الحسن وجهه
والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة
اما بحذف التنوين او النون كحسن الوجه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة
او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام
او بحذفهما معا ولا خفة فيه لواحد منهما وثانيهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها
المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه
وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوا لان اضافة
المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه
عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة
عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه
فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح

فی السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتکبوا الاضافة لقصد التخفیف فیقتضی الحال ان یبلغ
اقصی ما یمکن منه ویقبح ان یقتصر علی اهون التخفیفین اعنی حذف التنوین مع الاعراض
لاعظمها مع امکانه وهو حذف الضمیر مع الاستغناء عنه بما استکن فی الصفة
والذی جاز بلا قبح نظرا الی حصول شیء من التخفیف فی الجملة وهو حذف التنوین
والبواقی من الاقسام الثمانیة عشر التی خرجت عنها الاقسام الثلثة المذکورة
وهی خمسة عشر قسما ما کان فیه ضمیر واحد منها ای من تلک البواقی
اما فی الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن
الوجه بنصبه حسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما فی المعمول
مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فیهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمیر فیه
بقدر الحاجة من غیر زیادة ولا نقصان وما کان فیه ضمیران منها احدهما
فی الصفة والآخر فی المعمول مثل حسن وجهه الحسن وجهه بنصبه فیهما فهو قسمان حسن لاشتماله
علی الضمیر المحتاج الیه غیر احسن لاشتماله علی ضمیر زائد علی قدر الحاجة وما لا ضمیر فیه
منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه حسن الوجه والحسن وجه وحسن وجه برفعه فیها قبیح
لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما کان وجود الضمیر غیر ظاهر فی الصفة مثل ظهوره فی المعمول
احتیج الی قاعدة یظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتی رفعت معمول الصفة

بها فلا ضمير فيها اى فى الصفة لان معمولها فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم
تعدد الفاعل فهى اى تلك الصفة كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية
فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اى
وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب بجر ففيها ضمير موصوف ليكون فاعل لها
فتؤنث انت الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجها وحسنة وجها
وتثنى اى الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها
وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون
وجها واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اى اسم الفاعل الغير المتعدى
الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدى بعضها لمفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدى الى مفعول
واحد فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقى غير متعدى
لمفعول مثل الصفة المشبهة فى ذلك اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية
عشر فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما تقول
زيد قائم الاب مضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز
فيقرأ قائم بالتنوين عند رفع الاب ونصبه وبدون التنوين عند جره وكذلك مضروب ١٢ الرضى
اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا
زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه فى المثال الاول

مفعول الضارب وفاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول
ثان لمعطى ومفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني
محذوف وكذلك اي مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمي الاب مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل
اي حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم
التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك
الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك
الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من
فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة
لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة
على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل
من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وانكان بحسب الاصل
فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر مخففتا بالحذف لكثرة
الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من
حدث ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه او البناء

من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة
لا تسع الزيادة على ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق
من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة يحتمل ان يكون
تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او يكون من حروف
المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منها فلا تبيين ما هو المشتق منه
فلا يتعين المعنى لكن بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري
لان منهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق
اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد هو حمرة وعور او زائد الحمرة او العور
وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناء على افعل التفضيل وهو
لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخرى في
الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان افضل اشتق
من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان
يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد
باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا
مثال للون وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو

اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه
لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من هبنقة
والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن هبنقة من تعليق
خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف
بها نفسي لا اضل فتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا
فمن انا ففيه شائبة من حمق هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون
بهذا الظهور قياسا دون ان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون آثار جهله وبلادته
ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل قال الشارح الرضي عد احمق من
قبيل ابلد حيث قال ينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة
يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اي القياس الواقع
في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا
لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع
قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس
اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة
او بمن او باللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء

على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة
ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهر لانه اشارة باللام الى متعين تعيين المفضل عليه
مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي
الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا تكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد
فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو افضل من عمرو
او معرّفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل
من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله شعر ولست بالاكثر منهم حصى
وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من
بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض
نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان
المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا
أُضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة
اي حدوثها زيادة موصوفه المقصودة به على من اضيف اليه اي على ما اضيف
اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان
هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط

في استعماله بهذا المعنى أن يكون موصوفه بعضًا منهم وداخلًا فيهم بحسب مفهوم اللفظ
وان كان خارجًا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه على
مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيدٌ أفضلُ الناسِ اي افضل من مشاركيه في هذا
النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسفُ احسنُ اخوته لخروجه عنهم
اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يُقصد به زيادةٌ مطلقةٌ
اي ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده
ويُضاف اسمُ التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما
يُضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه
بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا
صلى الله عليه وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه
ليس داخلا فيهم كقولك يوسفُ احسنُ اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة
يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد
لانها منشاه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف و
هو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان
موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان الموصوف مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون

او هند او الهندان او الهندات فضلى الناس قوله هذا لانه يشابه افعل من الذي يبين فيه

الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل

افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان

افضل الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضلياهن والهندات

فضلياتهن لمشابهته بما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي

اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف

باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه

اي في النوع الثاني من نوعيه والقسم المعرف باللام منه اي من اسم التفضيل

افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع

وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما فاسم التفضيل الذي

يستعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد والمذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية

والجمع والتانيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها

الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في مظهر الرفع

بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر

ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب

المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده فلا يوهم ذلك فافعل دال

على الفصل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم من كل احد

يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال

يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى

الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو

عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه فى الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان

فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعدت مشابهته

عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اى صفا

سيبا هو فى اللفظ لشئ معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو

فى المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشئ وبين غيره مفضل ذلك السبب

باعتبار الاول اى باعتبار تقييده بذلك الشئ الذى اعتبر اولا على نفسه اى

نفس ذلك السبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده بغيره اى غير ذلك الاول

فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثانى مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال

عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رأيت رجلا احسن فى

عينه الكحل منه فى عين زيد فرجلا هو الشئ الذى يثبت له اسم التفضيل فى اللفظ والكحل

سبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار

عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا للشيء وفي المعنى لسببه ليحصل له صاحب

عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى تيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط

رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف

او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من

وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا

احسن الكحل عنه من الكحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا

المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات ومختلف بالاعتبار وكذا يجري على

ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل

اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما ستتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل

منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى

الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر

بمعنى فعل فهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى

حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد

انه ليس حسن الكحل في عين رجل زائدا على الكحل في عين زيد فيبقى اصل حسن الكحل في عين رجل مقيسا

الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يابا ها مقام المدح

فيرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن

مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة

عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن فتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا

الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب

المقام فيرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد

فانتفت المساواة والزيادة بطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا بعد ان

يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان الزائد على شيء ما يساويه مع

زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد

فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن الكحل كل عين رجل

دون حسن الكحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة

التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون حكمه في

مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين

المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في

اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة

الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فازال بالنفي زوالا بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه

قوله فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي الى آخره فانقلت هذا السؤال لا يختص بزوال الزيادة التفضيلية بالنفي بل يتوجه على زوال الزيادة التفضيلية سواء كان برجع النفي الى الزيادة او بوجه آخر قلت لم ...

بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه
مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو علم جواب
عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء فصلوا بين احسن
ومعموله اي عمل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول اعني لفظة منه في عين زيد
باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه
وبين معموله انه من هذه الحيثية ولا تخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل
اي من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية ١٢
في المبتدا والخبر اذ العامل بالحقيقة معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا رفع الكحل
فانه لم يجد اجنبيا اذ فانه من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم
الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم التفضيل لكن في معناه تعقيد كما لا يخفى وكذا لو قيل بهذه العبارة
ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه منه اي الكحل في عين زيد لا يخلو من ركاكة وتعقيد ايضا
مع انها ليست احسن من العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذه المقصود والكلام فيها ولما فرغ عن
مسئلة الكحل وبين شرائطها وما عبر عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان
اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى
ترتيب غير ترتيبه وينقل هذا التقرير الى ما انشده سيبويه واستشهد في اثبات هذه
المسئلة ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن

في عينه الكحل من عين زيد باقامته من عين زيد مقام منه في عين زيد هو اخصر

منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان

اخصر مع ظهور المعنى المقصود وصحة الحمل بلا تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان

اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون

من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتحد الكحل حينئذ فان قدمت على اسم التفضيل

ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رأيت كعين زيد احسن

فيها الكحل كان اصله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد

مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في اصل

التكحيل احسن فيها الكحل من عين زيد اي تقول معناه ما رأيت عينا كعين زيد في

كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم منه هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد احسن

ليس في عين غيره وانما جازت هذه العبارة وان لم يكن فيها فصل ظاهر برفعه الفعل

بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا

مثل كلا ادي منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رأيت كعين زيد قولا مثل

قول الشاعر انما ترك صدر البيت ليكون مبتدأ بما هو مبدأ المماثلة وترك موصوف حسن في المثال

المماثلة الكاملة في ذكره او هو مقابلة قوله وما يوهمه كونه كان في مقام بيان الاختصار المثال

المذكور أولاً وتمام البيت مع ما قبله شعر مررت على وادي السباع ولا أرى كوادي السباع

حين يظلم واديا أقل به ركب أتوه تأية وأخوف إلا ما وقى الله ساريا كان أصله ألا أرى

واديا أقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكر ما ثانيا

الركب اسم جماعة من الركبان وهو مخصوص بركبي الإبل والتأية من تأيا أو تأكا تحية

من حيا أو حي وهو المكث والتأني وساريا من السرى وهو السير في الليل فقوله

أرى إما من رؤية البصر أو من رؤية القلب فعلى الأول واديا مفعوله الأول

وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الأول و

كوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من

الكاف والواو في ولا أرى إما اعتراضية أو حالية وأقل صفة واديا والجار

به متعلق بأقل والمجرور عائد إلى واديا وركب فاعل أقل وجملة أتوه صفة له وتأية تمييز عن

نسبة أقل إلى ركب أو منصوب على المصدرية أي تأيا تأية وأخوف عطف على أقل وهو

بمعنى المفعول مسند إلى ضمير واديا والمعنى واديا أقل ركب منهم لوادي السباع خوف

منه وإلا ما في ما وقى الله مصدرية وساريا أي ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ

أي أخوف في كل وقت إلا وقت وقاية الله تعالى ساريا يقول مررت على

واد منسوب إلى السباع لكثرتها فيه والحال أني لا أرى مثل وادي السباع حين إحاطة الظلام واديا

۲۹۳

يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ثم لكوادي الخوف

من وادي السباع في كل وقت لا وقت دون وقت فسبحانه ركبا ساريا بالليل فيه

عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب توقه

منه لوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب توقه من

وادي السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم منه دليل الانحصار

وحد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل تصدى لمباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى

مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال **الفعل ما دل** اي كلمة دلت

على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس

الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع

الضمير في نفسه الى المعنى وحينئذ يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع

كون المعنى في نفسه كونه في نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية لكن التعلق لما ذكر

في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي

هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي

هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بالمعنى في نفسه ليس تلك النسبة وكذا معنى

الاقتران بالزمان فتعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي

عرفت مقترن بالزمان فلا فائدة ... قوله ليس معناه المطابقي لان النسبة الى فاعل

بل هو أمر لكن لا تحقق إلا في ضمن التضمن فيخرج بهذا القيد الحرف لأنه ليس مستقلا

بالمفهومية مُقترن وضعا بأحد الأزمنة الثلثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة

بعد صفة لمعنى فيخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا أسماء الأفعال لأن

جميعها إما منقولة عن المصادر أو غيرها كما سبق ودخل فيه الأفعال المنسلخة عن

الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها بحسب الوضع ويصدق على المضارع أنه

اقترن بأحد الأزمنة الثلثة لوجود الأحد في الاثنين ولأنه مقترن بحسب كل وضع بواحد

وإن عرض له الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه أي خواص الفعل دخول

قد لأنها إنما تستعمل لتقريب الماضي إلى الحال وتقليل الفعل وتحقيقه وشيء من ذلك

لا يتحقق إلا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الأول على الاستقبال القريب

والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لأنها وضعت لنفي الفعل كلم ولما أو

لطلبه كلام الأمر أو النهي عنه كلا النهي وتعليق الشيء بالفعل كأدوات الشرط وكل من هذه

المعاني لا يتحقق إلا في الفعل ولحوق تاء التأنيث عطف على دخول قد وإنما خص لحوق تاء التأنيث

لأنها تدل على تأنيث الفاعل فلا تلحق إلا بما له فاعل وشيء من الصفات استغنت عنها بلحوقها

من التاء المتحركة الدالة على تأنيثها وتأنيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل الساكنة حال عن تاء التأنيث

احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت أراد بنحوها جملة الضمائر المتصلة البارزة المرفوعة

فيدخل فيه تاء فعلت اينه وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل

الفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحظ فروعه عنه المنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم

تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو

بالتعميم اليق واجدر **الماضي ما دل** اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من

الدلالة **على زمان قبل زمانك** الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية يكون بين

اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان

فلا يلزم ان يكون للزمان زمان بان نقول لما دل الخ زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك

يخرج ما عداه والمراد بما الموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس والدلالة بما هو

بحسب اصل الوضع فلا ينتقض منعه بمثل لم يضرب وجمعه بمثل ان ضربت ضربت **مبني على**

الفتح خبر مبتدأ محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا كضرب او تقديرا نحو [illegible]

على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد

ضرب في موقع ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك وانما

الفتح فلكونه اخف الحركات **مع غير الضمير المرفوع المتحرك** فانه مبني على السكون مع

نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال

الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه مبني على الفتح

٢٩٧

ومع ضمير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع

ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت اي حال كونه متلبسا

باحد حروف أتين في اوائله يعني الحروف التي تجمعها كلمة نأيت وهذه الحروف

انما يكون لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال

على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر عطف

على وقوعه اي تلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه لواحد من

زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب

وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة

القرائن وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذا

او معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبهين ارتضعا

من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم

مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان

مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب كانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء

للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنثة الواحدة والمؤنثين

غيبة اي حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات وهي غيبة والياء للغائب

غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المونث وتثناه فقوله غيرهما

فيكون الواحد المذكر والمثناه والمجموع وجمع المؤنث ١٢ تكمله

بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرج

بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال

وهو الاولى لموافقة السابق وحرف المضارع مضمومة في

الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج اولايحرج

ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف

مثل تدحرج وتستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع

لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب

المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او

خفيفة ولا نون جمع مؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد

لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط

الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المونث

في المضارع تقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المونث في الماضي

فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به

كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضميرها

احتراز عما هو عند اهل التصريف ١٢ منه

بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان و تضربان
و الجمع المذكر مثل يضربون و تضربون و المؤنث مثل يضربن و تضربن و
المخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر
و تضرب في موضعين في الواحد الغائب المؤنث و الواحد المخاطب المذكر و اضرب
في المتكلم الواحد و نضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع و الفتحة
في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة و الفتحة لفظيتين و السكون
في حال الجزم مثل يضرب و لن يضرب و لم يضرب و المضارع المتصل
به ذلك اي الضمير البارز المرفوع و ذلك في خمسة مواضع بالنون في حال
الرفع و حذفها اي بحذف النون في حالتي الجزم و النصب فان النصب
تابع للجزم كما انه في الاسماء تابع للجر مثل يضربان و تضربان و يضربون و
تضربون و تضربين و لم يضربا و لن يضربا الى آخرها و المضارع المعتل
بالواو و الياء بالضمة تقديرا اي حال الرفع لان الضمة على الواو و الياء
ثقيلة تقول يدعو و يرمي و الفتحة لفظا اي حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو
و لن يرمي و الحذف اي بحذف الواو و الياء في حال الجزم لان الجازم لما
لم يجد حركة اسقط الحرف النائب لها نحو لم يدع و لم يرم و المضارع المعتل الآخر بالالف

بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن
يرضى والحذف اى بحذف الالف فى حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع
اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد
كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل
فيه وقوعه موقع الاسم كما فى زيد يضرب اى ضارب او مررت برجل
يضرب او رايت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن
يكون كالاسم فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك
مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم
كما فى الصلة نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم وسوف يقوم وفى خبر كاد
نحو كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذى يضرب
ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذى ضارب هو على ان
ضارب خبر مبتداء مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع
الاسم وان كان لا عرب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا و
عن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده
والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف فى حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم لان الاصل

نبيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجي في باب افعال المقاربة انشاء الله تعالى

وينتصب اى المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف

نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كايش اى اى شئ وقال سيبويه انه حرف

براسه واذن قيل اصله اذا ان خففت وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا

عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها

وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة

بعد كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا

بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو

نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني فان

الواو والفاء عاطفتان وواقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء

فجعل مفردا ليكون من قبيل عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء

فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك

وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه

فان التي ينتصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الي

مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون

٣٠٢

وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من المثقلة لان ان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعده الوجهان لن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون في قوله تعالى ولن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن تقتضي التابيد وحتى ياذن للانتهاء. واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب بها لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء لا يكون الا في الاستقبال فان فقد احد الشرائط نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك

انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن
تدخل الجنة مثل بمثال لا تحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدا و قوله
اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ منها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن
تدخل الجنة خبر المبتدا فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها
الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين
المبتدا والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو او الفاء فالوجهان جائزان
النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لكونه جملة والرفع
باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعفت العلة التي ينتصب بها المضارع مثل
اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية
الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور حتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان
اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى
زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي
للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى
كي ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت
عطف على قوله حتى وذلك لان دخول الجنة انما يكون في الآخرة بخلاف الاسلام ١٢ ع
سرت حتى ادخل البلد مثال حتى بمعنى كي او الى ولاستقبال المضارع

بالنظر الى ما قبلها او اما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او
مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى التي بمعنى الى ولا استقبال
ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذي دخله حتى الحال يعني زمان الحال
تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون زمان التكلم بعينه يجيء مثاله او حكاية اي
بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع حكاية
الحال الماضية فكانك كنت في زمان الدخول تحكي هذه العبارة وتحكيها الان في زمان التكلم
على ما كنت تحكيه وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعة فالبقية على ما كان عليه وحكيته في
زمان الحكاية ايضا تكون فوما اذا كنت حينئذ تقدر انها علم الاستقبال كانت اي حتى
عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان تبتدأ بها
كلام مستانف لا ان بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره فتكون حتى داخلة على اسم كما توهم بعضهم
فيجب الرفع اي رفع ما بعد حتى لعدم النواصب والجوازم ويجب التسبيب اي كون ما قبلها سببا لما
بعدها ليحصل الاتصال المعنوي لما فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى
لا يرجونه الان مثال لما اريد الحال تحقيقا فان تصديه في الرجاء زمان التكلم ومن ثمه
اي من اجل ذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها
لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان

قوله كلام مستانف لا تعلق لها بما قبلها من حيث الاعراب كما تعلق المنصوب بعد الفعل بحرف جر متعلق بما قبلها ١٢

سيرى حتى ادخلها فى وقت حصول كان التامة قصدى هذا القول بان مثل كان فيه تامة

لا ناقصة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فتبقى الناقصة بلا خبر بعيد

المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة لانها لا تقتضى الخبر ق امتنع الرفع نظرا الى الامر الثانى

فى قولك اسرت حتى تدخلها لانه حينئذ يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا

بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم

بوقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب هو محال فجاز فى وقت حصول كان

التامة كان سيرى حتى ادخلها فان معناه ثبت سيرى فانا ادخل الآن فيها لا

منه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير فى هذا المقام محقق والشك انما هو فى

تعيين الفاعل فيجوز ان يكون السبب محقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على

جاز فى التامة لا على كان سيرى حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله فى التامة

كالمعطوف عليه وفى بعض النسخ هكذا وجاز كان سيرى حتى ادخلها فى التامة اى جاز

الرفع فى هذا التركيب فى وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان

سيرى ولا اشكال وفيه ذكر لام كى التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت

لادخل الجنة وانما تقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التى ينتصب بها المضارع

لام تاكيد بعد النفى لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم

بان يكون قبلها نفى لا معنى ان النفى بعد النفى ١٢

نحو لم يكن ليفعل و ايضا جارة ولهذا التقدير بعدها ان فان قيل واذا جاز العطف

المصدر على ان المقدر فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من اللام اي ما كان صفة

تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله معذبهم او حمل على تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان

الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب

المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها

لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ

على تغير المعنى فاذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني

ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليشعر بتقدم الانشاء او ما

في معناه من النفي المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة

السابقة الامر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني والنهي

نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيها الدعاء نحو

اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك والاستفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي

هل يكون منكم ماء فشرب مني والنفي نحو ما تأتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان

فتحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه

نفي فعل فيندرج في النفي والتمني نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني

ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب في

قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اي لا يكون منك نزول فاصابة خير

ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر

معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو شعر سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز

فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب بعدها

المضارع بتقدير ان فتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة

ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع والثاني ان يكون قبلها اي قبل الواو

مثل ذلك اي ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة

امثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول في زرني واكرمك اي

ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب

اللبن وعلى هذا القياس وأو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط اي

ان كان اي بشرط ان يكون بمعنى الى والا الداخلتين على ان المقدرة بعدها

لا ان انها داخلة في مفهومها وما الزم من تقدير ان بعدها نحو لالزمنك او تعطيني

حقي اي الى ان تعطيني او الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا تقدير معنى اي لالزمنك الا وقت

ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى تاويل مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى اي

٣٠٩

لا رسنك الى عطائك حتى والعاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كا[نت]

من الحروف العاطفة المذكورة اولا ثم واو اذا كانت منها من غير اشتراط ما

ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها اى ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا

كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم

تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا

بالشروط المذكورة فيها فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات

الناصبة بتقدير ان اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان

وقيل هو مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى فظاهر انها او

الكان لا بعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعلت العاطفة

اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر فى التفصيل ما لم يكن فى الاجمال وان خصت به يلزم

تخصيص الحكم به وليس فى الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه فى ثم ايضا ويرد عليه انه كان

المناسب حينئذ ذكرها مرتين مرة فى الاجمال ومرة فى التفصيل كسائر ما ذكر فى حتى

اظهما ان مع لام كى نحو جئتك لان تكرمنى مع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو

لان تقوم وكى مع الحروف العاطفة نحو اعجبنى قيامك وان تذهب انها تقتضى

تدخل على اسم صريح نحو جئتك لاكرام واعجبنى ضرب زيد وغضبه وارادت لفر ... ان

معها ما العلت الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم
الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كى وتجئ بهذا المعنى
لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التى بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب فى التى يليها
المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى
السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها وتجب
اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها فى صورة دخول اللام
كى عليها كما اى على ان لاستكراه لامين المتواليين وهما لام كى ولام لا نحو قوله تعالى
لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو
تسمع بالمعيدى خير من ان تراه ومع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمى احضر
الوغى فى رواية النصب ولكن ليس بقياس كما فى تلك المواضع ولذلك لم يذكرها
وينجزم اى المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة فى
معنى النهى احتراز عما استعملت فى معنى النفى وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا و
كلم المجازاة اى يجزم المضارع بكلم المجازاة اى كلمات الشرط والجزاء
بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والجزم بها فعلان
وهى اى كلم المجازاة ان ومهما واذ ما وحيثما فاذ ما وحيث ما يجزمان المضارع مع

واما بدونها فلا كأني قيل وهما تجزمان المضارع مطلقاً سواء كانتا مع ما او لا كما

ومن ذي اي الذي والانجزام المضارع مع كيفما واذا شاذ ولم يجئ في كلامهم على وجه

الاطراد واما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه

على اي حال وكيفية تقرأ انت انا ايضاً اقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءتين في

جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها ان التي

موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي ينجزم المضارع بان

مقدرة وسيجيء بيانه ان شاء الله تعالى فلم تقلب المضارع ماضياً وتنفيه اي تنفي

المضارع ولا بعد تحويل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضياً ولما مثلها اي مثل لم

هذا القلب والنفي وتختص اي لما بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي

من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بها تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب

ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد

استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وبجواز حذف الفعل اي وتختص ايضاً لما بجواز حذف الفعل المنفي

بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها وتختص ايضاً بعدم دخول ادوات الشرط

عليها فلا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وكان ذلك

لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضاً باستعمالها غالباً في المتوقع اي بنفي بها فعل

متوقع تقول لمن توقع ركوب الامير لما يركب وقد تستعمل في غير المتوقع اليه نحو ندم زيد لما ينفعه

الندم وكلام الامر وهي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا

الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة

اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهي وهي لا المطلوب بها الترك اي

ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اي لا النهي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها

ترك الفعل وتدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا

او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل

الاول ومسببية الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا في

شرح المص وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان

كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا للشيء فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء

بل مزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا

حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم فيها النسبة ويصح بها ان يورد فيها صورة

السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام

ولا الاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر ذلك لغرض يتعلق به منها اظهار الكمال

الاخلاق يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سببا للاكرام عنده

اى هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء لانه جزاء ابتنى
انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اى الشرط والجزاء مضارعين
نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك
فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان وما تضمنها مع صلاحية المحل وان
كان الثاني مضارعا فالوجهان اى فيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم بواسطة
اداة الشرط والرفع لضعف التعلق بحيلولة الماضي والفصل لغير المعمول نحو ان اتاني
زيد آتيه او آتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا مفصيل للماضي نحو ان خرجت خرجت
او معنى نحو ان خرجت لم اخرج واحتمل ان يكون تفصيلا لقد اى لم تقترن بقد سواء كان
قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او مقدرا كقوله تعالى
ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء المحقق تاثير
حرف الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال واستغنائه عن الرابط كقولك ان اكرمتني
اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك واما قال العيوق للمحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه
نحو ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اى الجزاء
مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق
لانه ماضي معنى ومن حيث يجيء الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان

بالفاء، وترکها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء
لما اثرت في تغير المعنى حيث جعلت المعنى للاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه
وان لم يكن قريبا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين وقوله ومن عاد فينتقم الله منه
اي وان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء
اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول
ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط
في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امرية او نهي او دعاء او استفهام او
مضارع منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير
لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء وقد تجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي
وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد
تضمنها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر واما الشرط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها
لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة
بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وفي ان التي ينجزم بها المضارع حال
كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك
والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لا تفعله يكن خيرا لك وفي الاستفهام نحو هل عندكم

ما اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمنى نحو ليت لى مالا انفقه لان المعنى
ان يكن لى مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اى تنزل تصب خيرا
اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون سببا لما
تقدم وقصد السببية اى سببية ما تقدم له فحينئذ تقدر ان مع مضارع تو[?]
ما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما بها وانما اختص تقدير ان
بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه
فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها اى سببية له فاذا كان المضارع الواقع
بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب لتلك الاشياء لها قدر ان مع
ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة
فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك
السببية فقدرت ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاءه فيصير ان تسلم
تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اى ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهى قرينة الفعل
المنفى لا المثبت وهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائى
فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل
النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائى فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار

في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية
واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعاً بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحاً
للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرأ مرفوعاً اي ولياً وارثاً
او بالحال كذلك كقوله تعالى ونذرهم في طغيانهم يعمهون اي عامهين او بالاستيناف
كقول الشاعر شعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الامر
هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون
امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغها وفي بعض الشروح انما قال مثال
الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري
ايضاً فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر
بالصيغة كذا ذكره المصنف صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائباً كان
او مخاطباً او متكلماً معلوماً او مجهولاً من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقاً فانه يطلب
بها الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم
بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ
على صيغة الخطاب عن مثل ضع وزيد وحكم آخره اي آخر الامر الحقيقة عند البصريين الحقيقي
الذي لم يكن للمنفرد ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته
لعدم حرف المضارعة فيها ونصا ولكن حذف عنها حرف المضارعة

المقتضية للاعراب نماهى لسببه وفى الصورة حكم المجزوم اى مثل حكم المضارع المجزوم

فى اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لما شابه فيه الامر من

المجزوم معنى اعطى حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغزوا وارم كما تقول لم يضرب

لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغزو ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام

مقدرة فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن اخره

جعل ما بقى امرا تقول فى تعد عد وفى تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان

بعده حرف ساكن وليس المضارع رباعيا والمراد بالرباعى ههنا ما يكون ماضيه

على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زدت همزة وصل

ما بقى بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة

مضمومة ان كان بعده اى بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم

المتكلم على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسرة فانه اذا قيل

اقتل بفتح الهمزة التبس بالواحد المتكلم المعلوم واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج

من الكسرة الى الضمة ومكسورة فيما سواه اى سوى ساكن بعده ضمة سواء كان

بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم فى مثل اضرب التبس بالماضى المجهول من الافعال وفتح التبس

بالامر منه ولو ضم فى اعلم لالتبس بالمضارع المجهول المتكلم ولو فتح لالتبس بالماضى الرباعى مثل

٣١٧

أُقْتُلْ مثال لما يكون بعد الساكن ضمة وَاِضْرِبْ مثال لما يكون بعده كسرة وَاِعْلَمْ مثال لما يكون بعده فتحة وَاِنْ كَانَ بَاعِثًا لمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة لهنا همزة اصل سوت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين في المتكلم الواحد لا انه همزة وصل مقطوعة لذلك تعيينا وَفِعْلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة العامل اليه لادنى ملابسة على حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه لا ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله لتكون اضافة الفعل اليه بيانية هُوَ مَا حُذِفَ فَاعِلُهُ واقيم المفعول مقامه لم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فَاِنْ كَانَ الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مَاضِيًا غيرت صيغته فعا للبس بان ضُمَّ اَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ مثل ضُرِبَ ودُحْرِجَ واعلم واختير هذا النوع من التغيرات لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن فُعِلَ بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود باخف منه وَيُضَمُّ الثَّالِثُ مَعَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من كل باب وَيُضَمُّ الثَّانِي مَعَ التَّاءِ مثل تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت خَوْفَ اللَّبْسِ هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ اي ما يكون

يه معتلا فقط للسلايرد عليه مثل طوى من تروى من اللفيف فانه لا نقل عنه لا تفضى

فان الاطلاق قد يكون قرينة التجرد عن امر زائد عليه ١٢ تكمله

جاع علا ابن تروى ويطو قبل الاصوب ان يقا معتل العين المنقلبة عينه الفا للسلاير وعليه

ل عور وصيد وانما خص معتل العين بما ذكر لزيادة غموض واختلاف في المبني للمفعول

ن ماضيه كما ذكر وتبعيه ذكر المعتل العين في المبني للمفعول من المضارع وان لم يكن فيه

ذكرنا الا انه فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقلت الكسرة من العين الى

الى الفاء في المبني للمفعول من مضارعه ١٢ م

بلها بعد حذف حركته فصار قول وبيع فابدلت الواو في قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها

مار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي

يقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو

او قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع

قال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط

ع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان

ى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من

ن الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء

لواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا

سكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين

٣١٩

المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو
اختير وانقيد اي مجئ اللغات الثلث فيه اذ بيع وقيد فيهما مثل قيل وبيع
بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة
فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما
اذا سكن ما قبلها ان تنقل حركتها اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير
واقيم لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول
مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويستخرج
ويدحرج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتح وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين
المبني للمفعول تنقلب العين فيه الفا يائية كانت او واوا نحو يقال و
يباع ويخار وينقاد ويستخار لقيام تحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي
وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر
غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف
على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام لا الاسناد فيقال الفعل
صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق
نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا

على فهم غير الفاعل وهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب
لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل او
المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي
بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان
له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل لكن فهم الفعل مع
عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف
العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بالسين للاستفعال نحو استخرجته او
بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في
الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما
صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان في
هذا القسم فانهما كانا قبل دخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما دخلت عليهما الهمزة
زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهو انبأ ونبأ واخبر
وخبر وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلثة مفاعيل بل تعديتها اليها
انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل
مفعولها الاول كمفعولي باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك علمت زيدا

والاستغناء عنه كقولك أعلمت عمراً منطلقاً والثاني والثالث من مفعوليها

مفعولي علمت في وجوب ذكر أحدهما عند الآخر وجواز تركهما معاً أفعال

القلوب وتسمى أفعال الشك واليقين أيضاً وكأنهم أرادوا بالشك

الظن وإلا فليس شيء من هذه الأفعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي

ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلاثة للظن وزعمت وهي تكون تارة

للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلاثة للعلم تدخل أي هذه

الأفعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي تلك الجملة من حيث الإخبار

بها ناشئة عنه أي من الظن أو العلم كما إذا قلت علمت زيداً قائماً فقولك علمت

لبيان أن منشأ هذه الجملة عنه حين تكلمت بها وأخبرت بها عن قيام زيد

إنما هو العلم وإذا قلت ظننت زيداً قائماً فقولك ظننت لبيان أن منشأ الإخبار

بهذه الجملة هو الظن وكذا بواقي الأفعال فتنصب أي هذه الأفعال الجزئين

أي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند إليه على أنهما مفعولان لها ومن خصائصها

أي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره أي من خصائص هذه الأفعال

أنه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على أحد مفعوليها وسبب ذلك

كونهما في الأصل مبتدأ وخبراً وحذف المبتدأ أو الخبر غير قليل أن المفعولين معاً كالمبتدأ اسم أحد لان

٣٢٢

مضمونهما معا هو المفعول في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء
الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول
الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة
من تحت بنقطتين اي لا يحسبن بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني
فكما في قول الشاعر شعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا
جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه
الاقتصار على احدهما مطلقا تقول فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له او
الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو ويستفاد
من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما
نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان
لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي
يخل مسموعه صادقا ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء
اي ابطال عملها اذا توسطت بين معموليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو
زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين لصايرز
ان يكونا مبتدا وخبرا ومفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدا وخبرا مع

ضعف عملها بالتوسط والتاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد
قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وتبه الافعال على تقدير الغائها تقتضي ان ظننت
زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها
ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط
وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يتعين الالغاء
فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله
نحو لست بكرم احسب بيدا وبين معمول ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها
نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد احسب
وعمرو ولا شك ان الغائها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه ليمتنع عن جواز
الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تاخرت يعني عنهما وانما
خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه و
كثرة وقوعه ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها
وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى لسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام
بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام
نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام الابتداء

على سمومها مثل علمت أزيد عندك أم عمرو ومثال التعليق بالاستفهام
وترك مثال أخويه بالمقايسة ومثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام
لزيد منطلق وإنما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعاً
فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب
التوفيق باعتبارين أحدهما لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ رعى الاستفهام
والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى رعيت هذه الافعال والتعليق مأخوذ
من قولهم امرأة معلقة أي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج
لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق
ممنوع من العمل لفظا وعامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت
قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة
جزأها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء
والتعليق من وجهين أحدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني
ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في
اللفظ لا في المعنى كما مر ومن خصائص افعال القلوب انه
يجوز ان يكون فاعلها أي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين

لشيء واحد وإنما قلنا متصلين لأنه إذا كان أحدهما منفصلا لم يختص جواز
اجتماعهما بفعل دون آخر نحو إياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز
ذلك في سائر الأفعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي
وذلك لأن أصل الفاعل أن يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا وأصل المؤثر
أن يغاير المتأثر فإن اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما
تغايرهما لفظا بقدر الإمكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يجوزوا ضربتني
فإن الفاعل والمفعول فيه ليسا متغايرين بقدر الإمكان لاتفاقهما من حيث
كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فإن النفس بإضافتها إلى
ضمير المتكلم صارت كأنها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه فصار الفاعل
والمفعول فيه متغايرين بقدر الإمكان وأما أفعال القلوب فإن المفعول به فيها ليس
المنصوب الأول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لأنهما ليسا في الحقيقة فاعلا
ومفعولا به ومما أجري مجرى أفعال القلوب فقدتني وعدمتني لأنهما نقيضا وجدت
فحمل النقيض على النقيض وكذلك أجري رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز فيهما
ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد أراني
للرماح دريئة من عن يميني تارة وأمامي وقوله تعالى إني أراني أعصر خمرا أي أعصر عنبا

افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت بمعنى آخر قريب من معانيها الاول

وهي ما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما

قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت

بالمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت

فتتعدى الى مفعول واحد لا اثنين فظننت

بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي جعلته

مكانا لوهمي والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم

وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس الشيء

من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى الابصار قريب من معنى علمت

بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت

الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معنى آخر قريبا

من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت

بمعنى وجدت موجودة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت فانها ليس من معنى العلم

والظن الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال

الغير الناقصة ما وضع اي فعل وضع لتقرير الفاعل على صفة

٣٢٧

وضعت له هذه الافعال هو تقرر الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة

عن ذلك التقرر الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرر نسبة بين الفاعل و

الصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة

لصفة وتقرر الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرر عمدة فيما وضعت له لا التقرر

وحده وانما جعلنا التقرر المذكور عمدة الموضوع له في الافعال الناقصة لا تمامه

لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرر كالزمان في الكل والانتقال والدوام

والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرر فيقال صار مثلا

موضوع لتقرر الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل

فعل منها فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة

خارجة عنه فخرجت الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرر الفاعل

للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة

التقرر المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها

مجموعها لا التقرر فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج

الى قيد زائد لاخراج الافعال اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان وصار

اشارة الى قيد الخروج الذي اعتبره السيد قدس سره في حاشية الرضي ...

واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك

بالهمزة وقيل بالباء كما يجيء وكمادام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان

وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر

انها غير محصورة وقد تتضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم

بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد يكون جاء بمعنى

قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها الا ان تكون

ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من العبارة ونحوها اي لم تكن هذه

على قدر ما تحتاج اليه او استفهامية والضمير في جاءت يعود اليها وانما انث

باعتبار خبرها كما في من كانت امك معناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء

ايضا قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت

الشفرة كانها حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذي

استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على

الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر

حكم معناها اي معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا

فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل

على الجملة الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه الذي هو الانتقال اعطى الخبر الذي هو غني اثره

ذلك لا انتقال و هو كون الشيء منتقلا اليه فتأمل ثم هذه الافعال الجزء الاول

لكونه فاعلا و تنصب الجزء الثاني تشبيها بالمفعول في توقف الفعل عليه مثل

كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كانت لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا

مضيا اي كائنا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق او انقطاع

لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر و بمعنى صار عطف

على قوله لثبوت خبرها اي كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف

احد التفسيرين على الآخر لا على ما هو قسيم منه كقول الشاعر شعر بتيها قفر والمطي كانها قطا

الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت فراخا بيوضها فان بيوضها

لم تكن فراخا بل صارت فراخا و يكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله

لثبوت اي كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها

خبرا مفسرا للضمير كقوله شعر اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر

مثن بالذي كنت اصنع * و تكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة اي

تكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم

كانت الكائنة والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون تكون في الازلية وهي

وجودها و عدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا

كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى

على المضي وانما ذكرناه من القسمين مع كونها غير ناقصة استيفاء للجميع لا انها

وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى

نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات

الى ذات وتتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويجيء صار

آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر

ان العداوة تستحيل مودة وقال ع يا لك من نعمى تحولن بوسا واصبح وامسى

واضحى لاقتران مضمون الجملة بتلك الاوقات التي تدل عليها المواد لا بصورها مثل اصبح زيد نائما

وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو نوم

زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخران وتكون بمعنى صار نحو

اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى

على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد

اي دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت

ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه

ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجيء

نهان الفعلان تامين ايضا نحو ظلت ليكان كذا و بت بيتا طيبا لكن لما كان معناها
تامتين في غاية القلة صار في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال
الثلثة السابقة و آض و عاد و غدا و راح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت
بمعنى صار و تامة في مثل قولك آض او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا اي مشى وقت
الغداة وراح اي مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه
الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال لكان الوجه
في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب
والحق بها آض و عاد و غدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها
لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة كما يجيء
بمعناه من برح اي زال وفي سنة البارحة الليلة الماضية وما فتئ اي ما فتأ و ما انفك
اي ما انفصل لاستمرار خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها مذ قبل سمي بها فاعلها
تنبيها على ان هذا الاسم يقتصر على حده من المرفوع كما ان خبرها قسم على حده من المنصوب
مذ قبله اي قبل فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار
امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معانيها
فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت وباعتبار الصلة

والقابلية معلوم عقلاً ولكن كلّها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت
للنفي مدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر
يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم تدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم
الاستمرار المقصود منها وما دام للتوقيت اي التعيين لمدة ثبوت
خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية
هي مع ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر
الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا
اشار بقوله ومن ثم اي ومن اجل انه للتوقيت اي بمدة ثبوت خبرها لفاعلها
احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه حينئذ مع اسمه وخبره
ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا
اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام بـ اجلس ولم يحصل من المجموع
كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها
واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها وليس
لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي
الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا وذلك

تقييد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي

نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس

مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار

الافعال الناقصة كلها على اسمائها اوليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع

عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد

بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو

صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي

ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وحينئذ يجوز ان يكون جميع

كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها

عليها اي على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها

عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز التقديم

المنصوب على المرفوع في الافعال نحوها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها

عليها وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا

كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي عليه لانه يقتضي التصدر واما اذا كانت

مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم

خلافاً تاماً لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعاً ظاهراً من جانبه

لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتفردهم وكثرتهم لا لمخالفة منهم

وذلك الخلاف منه في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي

معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز

النفي بحسب المعنى والقسم المختلف فيه ما ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم

مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في

اصل الفعل صريحاً وهو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون و

ابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز اعاده تنفي او يمتنع تقديم معمول النفي عليه

البصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل جواز تقديم معمول

الفعل عليه ومن الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع

ما قيل كان من الواجب على المصنف رحمة الله عليه ان يجعل ما في اول

ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال

المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل

رجاءً منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء

المتكلم وطمعه حصول الخبر لا بحسب فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل

٣٣٥

قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم به او
وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول بان يكون
اخبار المتكلم بذلك لدنو اشراف الخبر على حصوله للفاعل وكاد في قولك
كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بخبرك بقرب حصوله او وضع
لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنوا منه وشروع في الخبر بان يكون
ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه
فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب
جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء
عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه
نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث
لا يجئ منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف
في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من
معاني الحروف والحروف لا تصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد ان
يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية
تقوية لمعنى الترجي الذي هو متوقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد مثلا

وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما

في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا

الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع

مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف

تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى

انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء

فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول وعسى على

هذا تامة وقال الكوفيون ان الفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال

لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء

في النفس وقال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب

ف تقول على الاستعمال الاخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع

فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب

والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما

فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام

المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو انه يكون

زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب
بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في
زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبره مقدما عليه وان اعمل
الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على
هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد تحذف ان عن الفعل المضارع في
الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد كما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى
زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقول الشاعر عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
كان الاصل ان يكون وراءه فحذفت ان ودون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته لكاد
عسى ان يخرج زيد كقولك كاد زيد يخرج وكاد الثاني اي لما وضع لدنو الخبر وحصوله
كاد تقول كاد زيد يجئ تخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل
في الحال ففاعلها اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر
من الحال اعتبارا جعلها مغنية من غير ان لدلالتها على الاستقبال المنافي للحال
وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه تحذف ان عن خبر عسى تشبيها له
بكاد كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر
اعطي لكل منهما حكم الآخر من وجه وكاد اذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال

اي كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول الصحيح

ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا

ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات

الفعل ونفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة ع اذا غير النأي المحبين لم يكد

رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى لتسليمه وتعظيمه وتغيره

قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطأوه وغيره تخطئتهم واجيب

عن الاول بان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه

في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه

ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني

فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئ ذي الرمة وذو الرمة في تسليمه تخطئته روي عن عنبسة

قال قدم ذو الرمة الكوفة فاعترض عليه ابن شبرمة بغيره قال عنبسة حدثت ابي بذلك

فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى

لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يعني ان النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي

للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه

متمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت

وجه تمسك الجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة شعر اذا غير

الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حين اوبالنفي الداخل

على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال فالنفي الداخل

على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال م م مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك

ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث

وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل ودنو اخذه وشروع في الخبر طفق

اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق

كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت

للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال

الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق

زيد او اخذ او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك

بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال

فتارة تستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء او اوشك ان

زيد وتارة تستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعلا التعجب ما

وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب

بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده

وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية

والجمع ايضا فهو لما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد

بنعم لله دره فارسا ودوا له لكن ينتقض بمثل قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه

فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست

موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع والمراد ما وضع لانشاء التعجب

فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في

الدعاء وله اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان

احدىهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله واخرىهما

صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان

تكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين

فلا تتغيران الى المضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي اي

افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا

يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لتشابههما

اي من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل

كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في
الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي
مجرد ومافيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه
اي يتوصل ببنائهما من فعل لايمتنع بناءهما منه وجعل الممتنع معمولا او مجرورا
بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي
تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم للمفعول او الجار والمجرور على
الفعل وتاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل عنهما وانما قيدنا التقديم
والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب
فان المقام يقتضي بيان الاحكام التي تختص بهما فلا يقال ما زيدا احسن
ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال
فلا يتغيران كما لا تتغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم
عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره
وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب
بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما
وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود ولكنه ينفصل عنه بالقصد فان

اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجازه الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل

یعنی چه چیز خوب ساخته است رجل را اینکه راست میگوید ۱۲ مح

ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم

یعنی چه بوده است خوبی زید را ۱۲

يتصل بزمان المتكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اي مبتدا على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي ما بعدها الخبر مثل باب شر اهر ذا ناب وموصولة اي ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء استفهامية وما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو

بتشدید النون فانه بالتاء ... احسن عن تفسیره ۱۲

وما ادراك ما يوم الدين وما احسن زيدا فعل صورته امر ومعناه الماضي

یعنی چه چیز دانا کرده است ترا ۱۲ مح

من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم فهي اي مجروره فاعل له

لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه

ان مع صلتها نحو احسن ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس

فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي

مجرور ومفعول عند الاخفش لاحسن بمعنى صر ذا حسن على ان تكون

ويؤيده جواز حذفه كما جاء في اسمع بهم وابصر اي ابصر

همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية اي تجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا

حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه وتكون همزة

للتعدية كاخرج نفيه اي في الفعل ضميرها هو فاعلها اي احسن انت بزيد او

زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن

امر لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل

صفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون

في شخص افعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا

اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن شرحته

ومهمته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان

على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاءه

مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين

وهي الاصل والثانية فعْل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعاً للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم **فشرطهما** اي شرط نعم وبئس **أن يكون الفاعل معرّفاً باللام** للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء وليصير معيناً بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد **او يكون مضافاً الى المعرّف بها** اي باللام بالغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا **او يكون مضمراً مميّزاً بنكرة منصوبة** مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيد او حسن الوجه انت **او مميّزاً بما** بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز **مثل فنعمّا هي** اي نعم شيئاً هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم وتكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعل هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة **وبعد ذلك**

الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته انما هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ وقبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اي مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المراة هند وبئست المراتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المراة هند وبئس المراة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق علامة التانيث بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل

وهو مثل القوم ويشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص مثال تقدير مثل
الذين كذبوا وجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم
المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى
نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم
الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام
ومنها اي من افعال المدح والذم حب في حبذا وهو اي حبذا مركب
من حب الشيء اي حب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل
ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التي
لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد
حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص
نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص
حبذا او بعده اي بعد مخصوص تمييز او حال على وفق مخصوصه
في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا
راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او

الكبين وحبذا امراة ہند وحبذا ہند امراة والعامل في التمييز او الحال

فان ہند مؤنث سماعي اسم امراة فان التمييز مقدم عليها ١٢ ح

ما في حبذا من الفعلية وذو الحال ہو ذا الا زيدا لان زيدا مخصوص والمخصوص

لا يجيئ الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فراكب حال من الفاعل لا

اي المدح تم به فالمخصوص بعد تمامه ١٢

عن المخصوص الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى

حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليها اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث

يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه

ومن ثم اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئية للكلام

ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او مثل

ذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع لافضاء بالفعل اي ايصاله فان

اسم او فعل يتعقل معناه بالنسبة اليه وكلمة او منع الخلو وقد يحتاج اليهما معا كحرف الشرط والتحضيض ١٢ ح

معنى الافضاء الوصول ولما عدي بالباء صار معناه الايصال او معناه

اي معنى الفعل وهو كل شيئ استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول

والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء

كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى

وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت ہذه الحروف حروف

يعني تنگ شد بر ان جماعت با وجود کشادگي زمين ١٢

الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني

الافعال الى ما يليه لان ثرائي ما يليه الحرف فهي اي حروف الجر منها الى وحتى

وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها

عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف

باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواوها اي

الواو التي يقدر بعدها رب وفي عدها من حروف الجر مسامحة وواو القسم وتاؤه

وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة

الاولى لا تكون الا حرفا والخمسة التي تليها تكون حرفا واسما والثلاثة البواقي

تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية مسافة

اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية

ويريدون به الغرض والمقصود والمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده

وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من

يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها

نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى

اعوذ به التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اي وتجئ من للتبيين ايضا

اي لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه نحو

فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانک لو قلت فاجتنبوا الرجس الذی ہو الوثن
لاستقام المعنی وَالتَّبْعِیْضِ اوقد تجیٔ من للتبعیض وعلامتہ صحۃ وضع بعض مکانہ نحو
اخذت من الدراہم ای بعض الدراہم وَزَائِدَۃً عطف علی قولہ للابتداء
فانہ مرفوع بالخبریۃ وزیادتہا لاتکون الا فِیْ غَیْرِ الکلام المُوْجَبِ نحو ما جاءنی
باعتبار نیابتہ عن الخبر المحذوف
من احد وہل جاءک من احد خِلَافًا لِلْکُوْفِیِّیْنَ وَالْاَخْفَشِ فانہم یجوزون
زیادتہا فی الموجب ایضا مستدلین بقولہم وقد کان من مطر فاجاب عن استدلالہم
بقولہ وَقَدْ کَانَ مِنْ مَطَرٍ وَشِبْہِہٖ ومما یتوہم منہ زیادۃ من فی الکلام الموجب
بیان لقولہ
بقولہ مُتَاَوَّلٌ بکونہا للتبعیض او للتبیین ای قد کان بعض مطر او شیٔ من مطر
وہو وارد علی الحکایۃ کان قائلا قال ہل کان من مطر فاجاب بانہ قد کان
من مطر وَاِلٰی لِلْاِنْتِہَاءِ ای لانتہاء الغایۃ فہی بہذا المعنی مقابلۃ لمن سواء
کان من المکان نحو خرجت الی السوق او الزمان نحو اتموا الصیام الی اللیل
او غیرہما نحو قلبی الیک فان قلب المخاطب منتہ الیہ باعتبار الشوق والمیل
وَبِمَعْنٰی مَعَ قَلِیْلًا کقولہ تعالی ولا تاکلوا اموالہم الی اموالکم ای مع اموالکم
وَحَتّٰی کَذٰلِکَ ای مثل الی فی کونہا لانتہاء الغایۃ وَبِمَعْنٰی کَثِیْرًا ولم یکتف فی
کونہا بمعنی مع بتشبیہہا بالی کما اکتفی فی کونہا لانتہاء الغایۃ للتفاوت الواقع

بينهما بالقلة والكثرة وتختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه
كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها
بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على الضمير مستدلا بما وقع في بعض اشعار
العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفي
للظرفية اي لظرفية مدخولها للشيء حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في
الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل
والباء للالصاق اي لافادة لصوق امر الى مجرور الباء هذه كما ترى في مررت
بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه وللاستعانة
اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم وللمصاحبة
نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس
في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق
يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجرورها في مقابلة
شيء آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه
معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه
ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية

بمعنى الايصال يعني ايصال الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيما سوا
اي من غير تغير معنى الفعل
للاختصاص بها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي
في المسجد وثالثها في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم
فلا يقال ازيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب في
تزاد في الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في
الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله
شهيدا والقى بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا او القى يده او كان خبرا
ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بالملكية
نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة شيء
وههنا نحو ضربته للتاديب او مجازا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع
القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم
اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما تستعمل
في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اي انشاء
التقليل و هذا اوجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر
الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى النكرة موصوفة

للتحقيق التقليل الذي هو مدلول رُبّ لانه اذا وصف اتى بما خصّ وقلّ

مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا

مذهب ابي علي ومن يوافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المص الوجوب و

هذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل

كالمجاز المحتاج الى القرينة **وفعلها** اي فعل رب يعني الذي تعلق به رب

فعل **ماضٍ** لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل

كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه **محذوف** اي ذلك الفعل الماضي **غالباً**

اي في غالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته **وقد تدخل**

اي رب **على مضمر مبهم** لا مرجع له **مميز بنكرة منصوبة** على التمييز

والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعاً **مذكر** وان كان المميز مؤنثاً نحو

ربه رجلا او رجلين او رجالا وامرأة وامرأتين ونساء **خلافاً للكوفيين في**

مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربها

رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء **وتلحقها** اي رب

ما الكافة المانعة عن العمل **فتدخل** بعد لحوق ما **على الجمل** نحو ربما

يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة فتدخل على الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف صقيل

وَدَاؤُهَا اي واو رب في حكمها تَدْخُلُ عَلَى نَكِرَةٍ مَوْصُوفَةٍ مثل شعر

وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه

وليست بجارة فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت

في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت

قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا

عليه لان ذلك تعسف وَوَاوُ الْقَسَمِ انما يَكُونُ عِنْدَ حَذْفِ الْفِعْلِ اي

فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم

فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لِغَيْرِ السُّؤَالِ يعني لا تستعمل الواو في

السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطا للواو عن درجة الباء

مُخْتَصَّةٌ بِالظَّاهِرِ يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر

اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة و

ذلك الاختصاص ايضا لحط رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء وتخصيصه

بالقسمين وخص الظاهر لاصالته وَالتَّاءُ مِثْلُهَا اي مثل الواو في

اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مُخْتَصَّةٌ بِاسْمِ اللهِ

من الاسماء الظاهرة حطا لرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو وتخصيصه

ببعض المظهر وخص لله منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله والباء اعم

اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها

لغير السوال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي كما تكون

عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير

السوال تكون للسوال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على

المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن في الدخول على

المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض

هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص

فلا يرد انه لا يصح ان يتحقق الباء وتوجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافي

ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السوال باللام وان وحرف

النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله

لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في

المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف

حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ

واما قسم السوال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله

هل قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط
القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل
اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في
هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم
بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا شيء الا الدال على الجواب لا جواب و
لهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي المجاوزة شيء
وتعديته عن شيء آخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى الثالث
نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم
او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اي لاستعلاء
شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد تكونان اي عن وعلى
اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني اي من
جانب يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد
وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد تكون
اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد
الذائب اللطافة وتختص اي الكاف بالظاهر اي الاسم الظاهر عند الجمهور فلا يق

كه استغناء اعنه بمثل ونحوه وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت
خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ
ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما
الزمان الماضي فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت والمنفي هو ذلك الزمان
الماضي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا وما رأيته مذ
سنة كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية لا تكون فيها فان معناه
ان مبدأ مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الان
والظرفية عطف على الابتداء اي هما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى
الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبرته حاضرا وان مضى بعضه يعني
اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان
الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا
اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا
بعد ولم يتقدم زمان الفعل الى ما ورائهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ زمان
الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا
للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي رأيته مذ دخول شهرنا

وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا
جرت بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني
القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت بها تكون افعالا الحروف
المشبهة بالفعل ووجه شبهها بالفعل لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي
والخماسي وكبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل
اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها
بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة وتوابعها
مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع
القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها
ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي انّ وانّ وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ
اخرتها لكونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام
وجوبا لئلا يعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه
كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى انّ
المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس ما قبلها على حذف المضاف بان تقتضي
عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق

لشئ آخر حتى تم كلاماً وح لو وقعت في الصدر شبهت بان المكسورة في صورة
الكتابة وانما حمل العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة
لان مجرد الاستتار يكفي في ذلك **وتلحقها** اى هذه الحروف **ما الكافة**
فتلغى اى تعزل هذه الحروف عن العمل لكن ما الكافة **على الافصح**
اى على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض
اشعارهم **وتدخل** هذه الحروف ح اى حين اذ لحقها ما **على الافعال** لان ما الكافة
اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون دخولها صالحا للعمل **فإنّ** المكسورة **لا تغير معنى الجملة**
ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت بقولك
زيد قائم مع زيادة التاكيد **وأنّ** المفتوحة **مع جملتها** اى مع اسمها
خبرها اسمها جملة شيء باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليهما **في حكم المفرد ومن ثم**
اى من اجل الفرق المذكور **وجب الكسر في موضع الجمل** اى في موضع
يقتضي الجملة **ووجب الفتح في موضع المفرد** اى في موضع يقتضي المفرد
فكسرت ان **ابتداءً** اى في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم
وكسرت ايضا **بعد القول** وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو
قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد **الاسم الموصول** لان صلة الموصول

لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم وقعت ان حال كونها مع جملتها

فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا او حال كونها مع جملتها

مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا او حال كونها مع جملتها

مبتداء نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتداء مفردا او حال كونها مع جملتها

مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا او قالوا

لو لا انك بفتح الهمزة بعد لو لا الامتناعية لانه اي ما بعد لو لا الامتناعية

مبتداء وكون المبتداء مفردا واجب نحو لو لا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لو لا

التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لو لا التحضيضية

عليه نحو لو لا ان معاذا ذلك زعمت اي لم لا زعمت ان معاذا ذلك ولو لا انك ضربتني

صدر منك وكذا قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل الفعل محذوف

والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع

التقديران اي تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر فان الفتح على

تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها مع اسمها جملة في مثل من

يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فاكرامي

اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة ولكن المراد من يكرمني فجزاؤه اني

من يكرمني فجزاءه اي اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت
في موضع المفرد لانها اما مبتداء او خبر مبتداء ومثل قول الشاعر اذا انه عبد
القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع
اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها مع معمولها مبتدأ محذوف
الخبر اي اذا عبودية للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت شعر وكنت ارى
زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول
بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل
معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي
همته ان ياكل ويعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتيان في
اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او باراد تمام حوالسيها
تغليبا ومثله بالجر عطف على اذا انه عبد القفا الخ اي مثل عبد القفا و
مثل شبهه ما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني
احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي
تعين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى
المصدري اعني الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما

مصدرية كان حاصل المعنى اولى اقوالى لتعين الفتح لان اول الاقوال
هو المعنى المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول
فلذلك اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان عطف على اسمها المنصوب في
محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم
ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة
لفظا او حكما بالرفع بان تكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد
العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في
هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث تكون مع
ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله
دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت
معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة
بالرفع مضي الخبر اى ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم
وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اى ان زيدا قائم وعمرو
قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على
اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان في ذاهبان

خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع العاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافاً للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب احد ولا تركيبه اي لكون اسم ان مبنياً في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيداً او عمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافاً للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمها بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمراً خارج وبكر و لا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها المتقدم لبقاء المعنى

الاصلى فيها فلا يعتبر محل اسمها اَو ايضا لذلك اى لاجل ان ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التى هى لتاكيد معنى الجملة مع
المكسورة التى هى ايضا لذلك التاكيد دونها دون المفتوحة لكونها بمعنى
المفرد فلا تجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اى دخلت اللام
مع المكسورة على الخبر اى على خبرها نحو ان زيدا لقائم اَو دخلت على الاسم
اى على اسمها اذا فصل بينه اى بين الاسم وبينها اى بين ان نحو ان
فى الدار لزيدا اَو دخلت على ما وقع بينهما اى بين اسمها وخبرها نحو ان
زيدا لطعامك اكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالى
حرفى التاكيد والابتداء اعنى ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم
ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل و دخول اللام فى لكن على اسمها
او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها لم تغير معنى الجملة لكن لا توافق اللام مثل
ان فى معناها الذى هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه فى قول الشاعر ولكننى من حبها
لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها
بعد التخفيف اللام و يجوز الغاؤها اى ابطال عملها وهو الغالب لفوات
بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف

كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا والكلام على كلا التقديرين

لازم لها اما في الالغاء فليفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان

زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي

لكون اعرابه تقديريا ولكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم

قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق **ويجوز دخولها** اي دخول

المخففة **على فعل من افعال المبتدا** اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدا

والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط

ان لا يفوت دخولها على مقتضى المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله

تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين **خلافا للكوفيين في التعميم**

اي في تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدا والخبر لان اصل الدخول على

الفعل ما هو متفق عليه فالكوفيين خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلهما

متمسكين بقول الشاعر شعر تالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد

وهو شاذ عند البصريين **وتخفف المفتوحة** كالمكسورة **فتعمل** عند التخفيف على سبيل

الوجوب **في ضمير شان مقدر** والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر

من مشابهة المكسورة به كما سبق اعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى

وان كان لسانه فيهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب
الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى
يكون اسم المفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرها فتكون عاملة في
المبتدأ والخبر كما كانت في الاصل وهي لا يزال عاملة بخلاف المكسورة فانها
قد تكون عاملة وقد لا تكون وان عملت في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر
لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح
الاضعف على الاقوى **فتدخل** اي المفتوحة **على الجمل الصالحة** لان تكون
مفسرة لضمير الشان **مطلقا** سواء كانت اسمية او فعلية وذلك اخلافها على المبتدا
والخبر وغيره دخل **وشذ اعمالها** اي اعمال المفتوحة **في غيره** اي غير ضمير الشان
ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه
ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال الشاعر
شعر فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق **وتكون معها**
اي المفتوحة المخففة حال كونها متروكة **مع الفعل** اي الفعل المتصرف بخلاف غير الشعر
مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم **السين** نحو علم ان سيكون
منكم مرضى **او سوف** كقول الشاعر شعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا

أو قد نحو ليعلم أن قد أبلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الأمور الثلثة للفرق

بين المخففة وبين أن المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة

أو حرف النفي نحو أولا يرون أن لا يرجع إليهم وليس لزوم حرف النفي إلا

ليكون كالعوض من النون المحذوفة فإنه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية

وانما قال كالعوض ههنا وكذلك فيما سبق لانها تفيد فائدة النون المحذوفة ١٢ ح

فإنه يجتمع كل منهما فالفارق بينهما أما من حيث المعنى فلأنه إن عنى به الاستقبال

فهي المخففة وإلا فهي المصدرية وأما من حيث اللفظ فلأنه إن كان الفعل المنفي

منصوبا فهي المصدرية وإلا فهي المخففة وكأن للتشبيه أي لإنشائه وهي

حرف برأسها على الصحيح حملا على أخواتها ولأن الأصل عدم التركيب ومذهب الخليل

هذا يدل على أن مذهب الخليل غير صحيح ١٢ — دليل لقوله على الصحيح ١٢ ح

أنها مركبة من الكاف وأن المكسورة وأصل كأن زيدا الأسد أن زيدا كالأسد

كما ركبت كذا من كاف وذا اسم كذا ١٢ ح

قدمت الكاف ليعلم إنشاء التشبيه من أول الأمر وفتحت الهمزة لأن الكاف

في الأصل جارة وإن خرجت عن حكم الجارة والجارة إنما تدخل على المفرد فأعطوا لصورة

بسبب صيرورته جارا ١٢

فتحوا الهمزة وإن كان المعنى على الكسر وتخفف أي كأن فتلغى عن العمل على

الاستعمال الأفصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الآخر كقول شاعر شعر ونحر مشرق

اللون كأن ثدياه حقان وإن أعملتها قلت كأن ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الأفصح لما

پستان محبوبه را بحقه تشبيه كرده است ١٢ ح

عرفت وإذا ألغيتها لفظا ففيها ضمير شأن مقدر عندهم كما في المخففة ويجوز أن يقال خبر

بعدها الغير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال

الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصلها لا كان

فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها

بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى

الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا

ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ وتوسط

اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والغرض

هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون

نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة

وابتت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين اذ ليس لهما

ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش

انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا

ويجوز معها مشددة او مخففة الواو وهي اما للعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية

وجعل الشارح الرضي الآخر ليت للتمني الى ان قال فتدخل على الممكن نحو ليت

زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما

٣٦٨

المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه كائنا على
القيام فالخبران منصوبان على المفعولية يعني ليت اجاز الكسائي نصب الجزء الثاني
كان متمسكا بقول الشاعر ع يا ليت ايام الصبي رواجعا . فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبي
رواجعا والكسائي يقول ليت ايام الصبي كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب
على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبي لنا كائنة حال كونها
راجعة ولعل للترجي اي لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف
كقوله تعالى لعلكم تفلحون لعل الساعة قريب الغالب ع الاول وشذ الجر بها اي بكلمة لعل
لما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك شعر ع دعا يا من يجيب الى الندى
فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة . لعل ابي المغوار
منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف في شرحه
انه وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي
المغوار بالياء فيجب ان يحكي في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المصنف بما ذكر من التاويل ان
هذا البيت يحتمل ان لا يكون من سبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل لعدم
وجود الجر بها حكم بشذوذه الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه
الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى ولكن واما بكسر الهمزة وام

وهو المراد من التاويل الحكاية لكان الظهر وهذا الدفع ما يقال ان مبين الحكاية ومبين الحكم لوجود الجر بطل تام فلان الحكاية تدل على [illegible]

وكذا و بل ولكن و عند بعضهم اي المفسرة منها و عند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما
قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التي بعدها مفرد و نحو جاءني زيد بل عمرو و ما جاءني
زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها و بدل الغلط بدونها غير فصيح
واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاولى ان يعد
فالاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا الجمع ترتيب او اتحاد بالجمع ههنا ان يكون
لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في
الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد و عمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل لكليهما
لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان
لاطلاقها اي لا ترتيب فيها بين المعطوف و المعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها
وجودا و عدما والفاء للترتيب اي الجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي
مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة و تراخ وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب
بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها و بين ثم المفيدة
للمهلة و معطوفها اي المعطوف بحتى يجب باقتضاء وضعها ان يكون قويا او ضعيفا من حيث انه
قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها المقيد اي العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه اي
ليدل عليهما حتى تميز الجزء بالقوة و الضعف عن الكل فصار كانه غيره لان حصول غاية و انتهاء الفعل المتعلق

بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله لجميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم
الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما
اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في
ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بالذهن
ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ثم يتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كانت موت الانبياء بحسب
الخارج في اثناء سائر الناس وكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالهم
وان كان في الحصول الواقع على عكس ذلك ومعنى هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء
بالجزء الاقوى والاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير
يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة وكذلك
استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يأت في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان
اصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت
محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا ليبقى للاصل مزية على الفرع فانما استعملوها في
اظهر معنييها وهو كون مجرورها جزءا لان الاتحاد والاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العطف واكثر في الوجود من
اتحاد المتجاورين كذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه
وعدم الحاجة الى ان يكون الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشتمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الشروح

واو وإمّا وأم كل من هذه الحروف الثلثة لأحد الامرين اي للدلالة على احد الامرين

او الامور حال كون ذلك الاحد مبهمًا اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل

ولا تطع منهم آثما او كفورا الكل من الامرين لانها تستعمل لاحد الامرين على ما هو الاصل

فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وأم المتصلة

لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها وتليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة

احد المستويين والمستوي الآخر تلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت

احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ثمة اي لاجل ان أم

المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب أرأيت

زيدا أم عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما ولي ام لكن الآخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره

المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وأزيدا رأيت أم عمرا احسن وافصح ويكون

تركيب ارأيت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفة

الشريفية انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة على المص وعليه خطه هكذا ايليها

احد المستويين والآخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف ارأيت زيدا ام عمرا ولا

ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة غير مناسب لان ما كان حسنا

فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه

ايضا من ثمة اى من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اى جواب ام المتصلة بالتعيين

اى تعيين احد الامرين لان السوال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين

بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو فانه

يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسوال ان احدهما لا على التعيين جاءك اولا وقد يجاب

بنفى كليهما لاحتمال الخطا فى اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثم فى الموضعين

امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار

كل واحد منهما حكما آخر وجعلها اشارة فى كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة

ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز فى اول الكلام وعطف مدخوله كان جوابها بالتعيين على

قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر كان اخصر واحسن كما لا يخفى وام

المنقطعة كبل فى الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك فى الثانى والواقع

قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاء اى ان القطيعة التى اراها لابل هى جملة

خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت فى انها شاء او شيء

آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاء اى بل اهى شاء واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو

اى بل اعمرو حين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول لاستفهام الثانى واما قبل المعطوف

عليه لازمة مع اما اى غير مستعملة الا معها اذا عطفت على آخر بما يلزم ان يصير المعطوف عليه

اولا بانه ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان
الكلام مبنى على الشك جاز مع ان اى مع ذا عطف شئ الى آخر بالواو ويجوز ان يعيد
المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب
بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه
وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هى ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين
معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست
للعطف بل للتنبيه على الشك فى اول الكلام كما عرفت وعن الثانى ان الواو الداخلة على
اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة
اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا اى لنسبة الحكم الى احد
من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفى الحكم الثابت للمعطوف عليه عن
المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجئ فيه لزيد لا لعمرو وكلمة
بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اى بل
جاءني عمرو فحكم المجئ للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه
فكأنه لم يحكم عليه بشئ لا بالمجئ ولا بعدمه والاخبار الذى وقع فيه لم يكن بطريق القصد ولهذا
صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفى نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى

ان كلمة بل لصرف الحكم المنفي عن المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو
المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف
عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او المنفي عنه فمعنى ما جاءني
زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المنفي عنه ولكن
لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة
لا فتكون لايجاب ما انتفى عن الاول فتكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن
عمرو اي قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي و
الاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو
لم يجيء وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه
الا واما وها يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا
سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وقد تدخل ها خاصة من
المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تتعين معانيها الا بها
نحو هذا وهاتا وهاتان وهذان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل للنداء
القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب
كانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى

قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اي م الى قريب متصف بزيادة في القرب
وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب
هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واي
بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وإنّ بكسر الهمزة وفتح النون المشددة
ومن بيان معاني تلك الحروف تبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة
لما سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام
وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد
فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم
لكان كفرا فان معناه ح لست بربنا وقيل يجوز استعمال النعم ههنا بجعلها تصديقا
للاثبات المستفاد من انكار النفي فقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد
يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات
بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني بنقض النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء
كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي
قد قام او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست
بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ التصديق للايجاب كما تقول في جواب اقام زيد

بلى قام زيد واي للاثبات بعد الاستفهام لاشك في قلة استعمالها

مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك اي بمعنى

نعم وهذا مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم اي لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل

القسم فلا يقال اقسمت اي وربي ولا يكون المقسم به الا الرب او الله او لعمري تقول اي والله واي

وربي واي لعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان لتصديق المخبر وفي بعض النسخ

تصديق للخبر كقولك اجل وجير وان للمخبر قد اتاك زيد او لم ياتك اي قد اتى او لم يات وجاء ان

لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي

لعن الله ملك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر شعر ليت شعري

هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء المحب مع حبها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره

المص من كونها تصديقا للمخبر حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع

زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة

لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى

كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ

وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر

او حسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها عن الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك

في كلام الفصحاء لا سيما في كلام الباري سبحانه اِنْ لكن مخففتين وما وكلا ومن

والباء واللام فَاِنْ بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد

النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت زيدا وقلّت اي زيادة ان مع المصدرية نحو

انتظرني ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلّت زيادتها ايضا مع

لمّا نحو لما ان قام زيد قمت وأَنْ بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لمّا

كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله

ان لو قام زيد قمت وقلّت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطوا

الى ناضر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج

اخرج يعني اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع ايّ نحو ايّا

ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اين ما تجلس اجلس ومع ان

نحو اما ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا

اي ادوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما

خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلّت زيادة مع المضاف

نحو غضبت من غير ما جرم وايّما الاجلين قضيت وقيل ما فيهما كلها نكرة والمجرور

بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي

٣٧٩

لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين

وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان

تسجد وقلت زيادتها قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد

والسر في زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث يستغني عن القسم فتبرز لذلك في

صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله ع في بئر لا حور سرى وما شعر

في بئر حور اي الحور الهلكة جمع حائر اي هالك من حار اي هلك ومن والباء واللام

تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها وان للتفسير

اي فهي تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول

قطع رزقه اي مات وان فان مختصة بما في معنى القول اي الفعل المتقدم

في معنى القول لتقدير المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد

ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول

مؤد معناه نحو قوله تع ونادينا ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير المفعول نادينا

المقدر اي نادينا بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قوله تع كتبت اليه ان ائت

اي كتبت اليه شيئا هو ايت فان حرف دال على ان ايت تفسير للمفعول به المقدر

لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان

اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله

ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر بهما المفعول به الظاهر كقوله تعالى

اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو مفعول

الظاهر لاوحينا وحروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة

المشددة فالاولان اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية

اي قد تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى

وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك

اعجبني ان خرجت اي خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه

وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع

في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية

اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها

للاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو

اعجبني انك قائم اي قيامك وما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد

فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا وحروف التحضيض

هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام

فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويليها الفعل

وفي بعض النسخ ويلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا

ضربته وهلا زيدا ضربته ومعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ او اللوم على ترك الفعل

ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون

التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه

ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض

على فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد سميت بهما لمجيئها لهما فان هذه

الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف

في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره

متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن

قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق

والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن

لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي يضاف الى

التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى

التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت

وقد يعمري بهت سائر اخواتها الاستفهام الهمزة وهل لقصدهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في حيزهما لانهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية أزيد قائم وفي الفعلية أقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف في هل تقول أزيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول أتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله أترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه فتقول أزيدا عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاعلام باحد الامرين بعد تعين المستفهم عنه استعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والام فيه تبع لها وتقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه

في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السوال الاول واستيناف
سوال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك
عمرو وتقول أثم إذا ما وقع وأفمن كان وأومن كان بادخال الهمزة على ثم
والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها
حروف الشرط إن ولو وأما لها صدر الكلام لما مر فإن للاستقبال وإن
دخلت على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وإن دخلت على المستقبل وفي بعض النسخ
فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي
نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني
وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للماضي على ايهما
دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي
في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد تستعمل ان في المستقبل نحو قوله تعالى ولأمة
مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
هذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر
مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل
انه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك صح انه علقت

حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء بتقدير فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء
الاكرام سببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف
وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل على انتفاء
الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم
الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا
الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ حكمه المشهور ولم
ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء
الملزوم المجهول واما المعنى المشهور فبيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر
بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك
لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين
معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال
ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه
كقولك لو اهانني لاكرمته لتبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزمت الاهانة
الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وتلزمهما اي ان ولو الفعل لفظا
اما من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون

اى وان استمارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين تفسيرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيد الفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثمه اى من اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اى ان مع معموليه فاعل الفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اى بصيغة الفعل موضع منطلق اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل فى خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فى لو انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شئ منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اى تعذر وقوع الفعل فى موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا بوضع فعله فى موضوعه واذا تعذر

القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك في لكونه ظرف زمان
واحترز به عن توسط القسم وتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزم الماضي اي
القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا تعمل فيه ادوات الشرط
فيطابق اي الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب و
كان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم
(لا لاطلاق قرينة التجريد عما سواه ١٢)
وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط
(على جواب القسم اي والله لا اكرمتك ان اتيتني ١٢)
مثل والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا او ان لم تأتني مثال للماضي معنى لاكرمتك
وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط
جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون
المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله
ان تأتني اتك فعلى المعنى الاول هذا المثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم
فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني
هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون نشرا باعتبار التقديم على
غير ترتيب اللف وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لا اتيتك وانما
اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى

اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير

التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما

جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه

فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه

ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف

المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على

ترتيب اللف تقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالمثل له

بقدر الامكان على تقدير تقدم اللفين على نشرهما من حيث مثاليهما وتقدير القسم

كالتلفظ اي كالتلفظ به او مقدرة كملفوظة في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي

بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اُخرِجوا لا يخرُجون اي والله

لان اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان

الجزم بحذف النون اولى به اي لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون

اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان

جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء الشرط يجب فيها الفاء

وكالتفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد

فاكرسته واما عمرو فابنته واما البشر فاعرضت عنه او الجملة في الذهن ويكون معلوما للمخاطب
بواسطة القرائن وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في
اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفي بذكر قسم واحد حيث
يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم
زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكور ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين
ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات الحكم بان كلمة اما للشرط
للزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني والاكثر حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض
بينهما اي بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها اي خبر
فائها او غيرها الا ان خبر الفاء ايضا خبرها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او
معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد
بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فيجعل سيبويه
لا اما خاصة جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد هو اي
ما وقع بينهما وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اي معمولية مطلقة
غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق وان تقديره على
المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن

من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصة جواز التقديم اصلا وقيل والقائل المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل ميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة دفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد منطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط

فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر
زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل
المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على
ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما
زيد المنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب ثم جواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق
برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بالاخلاف وانما مثل
المصنف بما تكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها حرف
الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك
اي ليس الامر كما تقول وقد يجئ بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال
لك افعل كذا كلا اي لا يجاب الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود منه
تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان
يقال انه اسم مبني لكون لفظه كلفظة كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه معنا الا انك
تروع المخاطب عما يقوله تحقيقا نصه لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا
من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم تخرجه ذلك عن الحرفية تاء
التانيث الساكنة كالمتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون من

اول الامر علامة تانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا لم يسم فاعله وانما جعلت هذه

التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول

الامر بسكون هذه على بنائها الحقيقة وبحركة تلك على اعرابها لانها كالحرف الاخير

ما تلحقانه فان كان اى المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فانت اى

مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او هو اى الحاق تاء التانيث مخير فيه

على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث

انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق

علامة التثنية والجمعين اى جمعي المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان قاموا الزيدون

وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى

علامة التانيث لان تانيثه قد تكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة

غاية الظهور وان الحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة

بل هي حروف اتي بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفي

شرح الرضي هذا مما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها ولفائدة

في مثل هذا الابدال ظاهر في بدل الكل من الكل او تكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر

والغرض كون الخبر فيها التنوين في الاصل مصدر نونته اى ادخلته نونا سمى بها ما به

بنون الشيء اعني النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث
ولهذا يسمي سيبويه المصدر حدثا وهي في الاصطلاح نون ساكنة اي نون ساكنة فلا تنقض بالحركة
العارضة مثل عاد ن الاولى وهي شاملة نون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها
بقوله تتبع حركة الآخر اي آخر الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات لا توابع حركات
اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر
لحوقها به من غير تخلل شيء وههنا الحركة هي حركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان
قلت فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الآخر
ولم يقل آخر الاسم ليشتمل تنوين الترنم في الفعل لا لتأكيد الفعل فخرج به نون التاكيد
الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعها حركة
الآخر تطفلها له في الوجود كتطفل العارض المعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام
الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم
لم يقل لشبه الحرف والفعل كما هو عادة الكتب لان التمكن في مقابلة غير المنصرف والتنوين فارق بينهما ١٢ تكملة
لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وحينئذ لا يتصور معناه في غير المنصرف
والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه
اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين
بيان لابهام السكوت المفهوم من نكرة ١٢ اي الزمان المتصل
في نحو رب احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى

والا فهو الموضوع ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فمركب اما تام خبر او انشاء واما ناقص تقييدي او غيره

والالتزام عليه مطابقة وان اشار بقوله لو تقدير اقوله ولا ينعكس اي لا يجوز ان يكون للفظ معنى بسيط

لا جزء له ولا لازم له فيتحقق المطابقة بدون التضمن والالتزام ولو كان له معنى

مركب لا لازم له تحقق التضمن بدون الالتزام ولو كان له معنى بسيط له لازم تحقق

الالتزام بدون التضمن فالاستلزام غير واقع في شيء من الطرفين قوله

والموضوع اي اللفظ الموضوع ان اريد به دلالة جزء منه على جزء معناه فهو المركب والا فهو

المفرد فالمركب انما يتحقق في امور اربعة الاول ان يكون للفظ جزء والثاني ان يكون لمعناه

جزء والثالث ان يدل جزء اللفظ على جزء معناه والرابع ان تكون تلك الدلالة مرادة

فبانتفاء كل من القيود الاربعة يتحقق المفرد فالمركب قسم واحد وللمفرد اقسام اربعة الاول

ما لا جزء للفظه نحو همزة الاستفهام والثاني ما لا جزء لمعناه نحو لفظ الله والثالث ما لا دلالة لجزء

لفظه على جزء معناه كزيد وعبد الله علما والرابع ما يدل جزء لفظه على جزء معناه لكن الدلالة

غير مقصودة كالحيوان الناطق علما للشخص الانساني قوله اما تام اي يصح السكوت عليه كزيد قائم قوله الخبر

المحتمل للصدق والكذب اي يكون من شانه ان يوصف بهما بان يقال صادق او كاذب قوله

والانشاء ان لم يحتملهما قوله واما ناقص ان لم يصح السكوت عليه قوله تقييدي ان كان الجزء الثاني قيدا

للاول نحو غلام زيد والرجل الفاضل في الدار قوله او غيره ان لم يكن الثاني قيدا للاول نحو في الدار

والا فمفرد وهو ان استقل فمع الدلالة بهيئته على احد الازمنة الثلثة كلمة وبدونه

والا فاداة وايضا ان اتحد معناه فمع تشخصه وضعا علم

قوله والا فمفرد اي وان لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه قوله فهو ان استقل في الدلالة

على معناه بان لا يحتاج فيها الى ضم ضميمة قوله بهيئته بان يكون بحيث كلما تحقق

التركيبية في مادة موضوعة متصرف فيها فهم واحد من الازمنة الثلثة كالهيئة نصر

من ثلث حروف مفتوحة متواليات كلما تحققت فهم الزمان الماضي لكن بشرط ان يكون

في ضمن مادة موضوعة متصرف فيها فلا يرد النقض بنحو جسق وحجر قوله كلمة في اصطلاح المنطق

وفي عرف النحاة فعل قوله والا اي وان لم يستقل في الدلالة فاداة في عرف المنطق

وحرف عند النحاة قوله وايضا مفعول مطلق لفعل محذوف اي آض ايضا اي رجع رجوعا

اشارة الى ان هذه القسمة ايضا للمطلق المفرد لا للاسم وفيه بحث فانه يقتضي ان يكون الفعل

والحرف اذا كانا متحدي المعنى داخلين في العلم والمتواطي والمشكك مع انهم لا يسمونهما

الاسامي بل نحو ضرب في موضعه ان معناهما لا يتصف بالكلية والجزئية فتامل فيه قوله ان تحد

اي وحد معناه قوله فمع تشخصه اي معناه اي حصته [illegible]

فان لم يكن له كليا الى الاولى ونسخها الاشكال كما الاشارة [illegible]

لا يسمى عَلَما ههنا كالشمس وان المراد بالمعنى في هذا [illegible]

ويسمى متواطئا ان تساوى افراده ومشككا ان تفاوتت باولية او اولوية وان كثر فان وضع
لكل فمشترك والا فان اشتهر في الثاني فمنقول ينسب الى الناقل والا فحقيقة ومجاز

فيه الافراد سواء كان وضع اللفظ لها تحقيقا او تأويلا فعلى الاول يصح الحقيقة والمجاز من اقسام
متكثر المعنى وعلى الثاني يدخل نحو اسماء الاشارة على مذهب البعض في متكثر المعنى ويخرج عن متحد المعنى فلا
حاجة الى التقييد بقوله وضعا قوله ان تساوت اي يكون صدق هذا المعنى الكلي على تلك الافراد
بالسوية قوله ان تفاوتت باولية او اولوية اي يكون صدق هذا المفهوم على بعض افراده مقدما على صدقه على البعض الآخر
او يكون صدقه على بعض اولى وانسب من صدقه على البعض الآخر وغرضه بقوله ان تفاوتت باولية او اولوية التمثيل
فان المشكك لا ينحصر فيهما بل قد يكون بالزيادة والنقصان او بالشدة والضعف قوله وان كثر اي اللفظ المتكثر المعنى
المستعمل فيه فلا يخلو اما ان يكون موضوعا لكل واحد من تلك المعاني ابتداء بوضع على حدة او لا يكون
فان كان الاول يسمى مشتركا كالعين للباصرة والذهب والذات والركبة وعلى الثاني فلا محالة ان يكون
اللفظ موضوعا لواحد من تلك المعاني اذ المفرد قسم من اللفظ الموضوع ثم انه ان استعمل في معنى آخر
فان اشتهر في الثاني وترك استعماله في المعنى الاول بحيث يتبادر منه الثاني اذا اطلق مجردا عن القرائن
فهذا يسمى منقولا وان لم يشتهر في الثاني ولم يهجر الاول بل يستعمل تارة في الاول واخرى في الثاني فان
استعمل في الاول اي المعنى الموضوع له يسمى اللفظ حقيقة وان استعمل في الثاني الذي هو غير الموضوع له يسمى
مجازا ثم اعلم ان المنقول لا بد له من ناقل عن المعنى الاول المنقول عنه الى المعنى الثاني المنقول اليه فهذا الناقل

فصل المفهوم ان امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئي والا فكلي امتنعت افراده او امكنت ولم يوجد او وجد الواحد فقط مع امكان الغير او امتناعه او الكثير مع التناهي او عدمه **فصل** الكليان ان تفارقا كليا فمتباينان والا فان تصادقا كليا من الجانبين فمتساويان +

اما اهل الشرع او اهل العرف العام او اهل العرف الخاص كالنحوي مثلا والاول يسمى منقولا شرعيا والثاني عرفيا والثالث اصطلاحيا والى هذا اشار بقوله ينسب الى الناقل **قوله** المفهوم اي ما حصل في العقل وعلم ان ما يستفاد من اللفظ باعتبار انه فهم منه يسمى مفهوما وباعتبار انه يعني قصد من اللفظ اطلق عليه يسمى معنى **قوله** فرض صدقه الفرض ههنا بمعنى تجويز العقل لا التقدير فانه لا يستحيل تقدير صدق الجزئي على كثيرين **قوله** امتنعت افراده كشريك الباري **قوله** او امكنت اي لم يمتنع افراده كمثل الواجب الممكن الخاص كليهما **قوله** ولم يوجد كالعنقاء **قوله** ... امكان الغير كالشمس **قوله** او امتناعه كمفهوم الواجب الوجود **قوله** مع التناهي كالكواكب السبعة السيارة **قوله** او عدمه كمعلومات الباري تعالى وكالنفس الناطقة على مذهب بعض الحكماء **قوله** الكليان اي كليان لا بد من ان يتحقق بينهما احد النسب الاربع التباين الكلي والتساوي والعموم المطلق والعموم من وجه وذلك لانهما اما ان لا يصدق شيء منهما على شيء من افراد الآخر او يصدق فعلى الاول فهما متباينان كالانسان والحجر وعلى الثاني فاما ان يكون صدقه كليا من جانب اصلا او يكون فعلى الاول فهما اعم وجه من وجه كالحيوان والابيض وعلى الثاني فاما ان يكون الصدق الكلي من الجانبين او من جانب

ونقيضاهما كذلك او من جانب واحد فاعم واخص مطلقا ونقيضاهما بالعكس

واحد فعلى الاول فهما متساويان كالانسان والناطق وعلى الثاني فهما اعم واخص مطلقا كالحيوان والانسان فمرجع التساوي الى موجبتين كليتين نحو كل انسان ناطق وكل ناطق انسان ومرجع التباين الى سالبتين كليتين نحو لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الحجر بانسان ومرجع العموم والخصوص مطلقا الى موجبة كلية موضوعها الاخص ومحمولها الاعم وسالبة جزئية موضوعها الاعم ومحمولها الاخص نحو كل انسان حيوان وبعض الحيوان ليس بانسان ومرجع العموم والخصوص من وجه الى موجبة جزئية وسالبتين جزئيتين نحو بعض الحيوان ابيض وبعض الحيوان ليس بابيض وبعض الابيض ليس بحيوان قوله ونقيضاهما كذلك يعني ان نقيضي المتساويين ايضا متساويان اي كلما صدق عليه احد النقيضين صدق عليه النقيض الآخر اذ لو صدق احدهما بدون الآخر لصدق مع عين الآخر ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين فيصدق عين الآخر بدون عين الاول لامتناع اجتماع النقيضين وهذا رفع التساوي بين العينين مثلا لو صدق اللاانسان على شيء ولم يصدق عليه اللاناطق لصدق عليه الناطق فيصدق الناطق بدون الانسان هذا خلف قوله ونقيضاهما بالعكس اي نقيض الاعم والاخص مطلقا اعم واخص مطلقا لكن بعكس العينين فنقيض الاعم اخص ونقيض الاخص اعم بمعنى ان كلما صدق عليه نقيض الاعم صدق عليه نقيض الاخص وليس كلما صدق عليه نقيض الاخص صدق عليه نقيض الاعم اما الاول فلانه لو صدق نقيض الاعم على شيء ولم يصدق نقيض الاخص لصدق عين الاخص مع عين الاخص فيصدق عين الاخص بدون عين الاعم هذا خلف مثلا لو صدق اللاحيوان على شيء ولم يصدق عليه اللاانسان لصدق عليه الانسان

والاعم من وجه وبين نقيضيهما تباين جزئي كالمتباينين

ويمتنع ههنا صدق الحيوان لاستحالة اجتماع النقيضين فيصدق اللاانسان وهو الحيوان وهذا خلف
بعد ما ثبت ان كل نقيض للاعم نقيض للاخص لو كان كل نقيض للاخص نقيض الاعم لكان النقيضان
متساويين فيكون نقيضاهما وهما العينان متساويين ايضا وقد كان العينان اعم واخص مطلقا قوله
والاعم من وجه اي الذي لم يتصادقا كليا من الجانبين لا من جانب احد من وجه قوله تباين جزئي
التباين الجزئي هو صدق كل من الكليين بدون الآخر في الجملة فان صدقا معا ايضا كان بينهما عموم من وجه
وان لم يتصادقا معا اصلا كان بينهما تباين كلي فالتباين الجزئي يتحقق في ضمن العموم من وجه وفي ضمن
التباين الكلي ايضا ثم ان الامرين الذين بينهما عموم من وجه قد يكون بين نقيضيهما ايضا عموم من وجه
كالحيوان واللاابيض فان بين نقيضيهما وهما اللاحيوان والابيض ايضا عموما من وجه وقد يكون بين نقيضيهما
تباين كلي كالحيوان واللاانسان فان بينهما عموما من وجه وبين نقيضيهما وهما اللاحيوان والانسان
مباينة كلية فلهذا قالوا ان بين نقيضي الاعم والاخص من وجه تباين جزئي لا العموم من وجه فقط ولا التباين
الكلي فقط قوله كالمتباينين اي كما ان بين نقيضي الاعم والاخص من وجه مباينة جزئية كذلك بين نقيضي
المتباينين تباين جزئي فانه لما صدق كل من العينين مع نقيض الآخر صدق كل من النقيضين مع عين الآخر
فصدق كل من النقيضين بدون الآخر في الجملة وهو التباين الجزئي ثم انه قد يتحقق في ضمن التباين الكلي
كاللاموجود والمعدوم فان بين نقيضيهما وهما الموجود واللامعدوم ايضا تباين كلي وقد يتحقق في ضمن العموم من وجه

وقد يقال الجزئي للاخص من الشيء وهو اعم والكليات خمس الاول الجنس

كالانسان والحجر فان بين نقيضيهما وهما اللاانسان واللاحجر عموما من وجه فلذا قالوا ان بين نقيضيهما مباينة جزئية حتى يصح الكل او علم ايضا ان المصنف ذكر نقيض المتباينين بوجه قصد الاختصار لقياسه على نقيض الاعم والاخص من وجه والثاني ان تصور التباين الجزئي من حيث انه جزئي وخصوص فرديه موقوف على تصور فرديه الذين هما العموم من وجه والتباين الكلي فقيل ذكر فرديه كليهما لا يتاتى

قوله وقد يقال الجزئي آه يعني ان لفظ الجزئي كما يطلق على المفهوم الذي يمتنع ان يجوز صدقه على كثيرين كذلك يطلق على الاخص من شيء فعلى الاول يقيد بقيد الحقيقي وعلى الثاني بالاضافي والجزئي بالمعنى الثاني اعم منه بالمعنى الاول لان كل جزئي حقيقي فهو مندرج تحت مفهوم عام مثل المفهوم والشيء والامر ولا عكس لان الجزئي الاضافي قد يكون كليا كالانسان بالنسبة الى الحيوان ولك ان تحمل قوله هو اعم على جواب سوال كان قائلا يقول الاخص على ما علم سابقا هو الكلي الذي يصدق عليه كلي آخر صدقا كليا ولا يصدق على ذلك الاخر كذلك فالجزئي الاضافي لا يلزم ان يكون كليا بل قد يكون جزئيا حقيقيا فتفسير الجزئي الاضافي بالاخص بهذا المعنى تفسير الاخص بما لا يصدق عليه فاجاب عنه بقوله هو اعم اي الاخص المذكور ههنا اعم من المعلوم سابقا ومنه يعلم ان الجزئي بهذا المعنى اعم من الجزئي الحقيقي فيعلم بيان النسبة ايضا وهذا من فوائد بعض مشائخنا طاب الله ثراه قوله الكليات خمس آه الكليات التي لها افراد بحسب نفس الامر في الذهن او في الخارج منحصرة في خمسة انواع اما الكليات الفرضية التي لا مصداق لها خارجا ولا ذهنا فلا يتعلق البحث عنها غرض

حاصل تقرير الجواب ان مفهوم لفظ المفهوم والشيء والامر وكذا الممكن العام ليس شيء خال عنها فالجزئي الحقيقي ايضا لا يمتنع ان يكون مندرجا تحتها ١٢ ب

١٩

وهو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو فان كان الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات هو الجواب

عنها وعن الكل فهو قريب كالحيوان والا فبعيد كالجسم النامي والثاني النوع وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو

ثم الكلي الذاتي اذا نسب الى افراده المتحققة في نفس الامر فاما ان يكون تمام حقيقة تلك الافراد وهو النوع او جزء حقيقتها فان كان

تمام المشترك بينها وبين بعض آخر فهو الجنس والا فهو الفصل ويقال لهذه الثلاثة ذاتيات وما خارجا عنها ويقال له العرضي

فاما ان يختص بافراد حقيقة واحدة او لا فالمختص الاول هو الخاصة والثاني هو العرض العام فهذا دليل انحصار

الكليات في الخمس قوله المقول اي المحمول قوله في جواب ما هو اعلم ان ما هو سؤال عن تمام الحقيقة

فان اقتصر في السؤال على ذكر امر واحد كان السؤال عن تمام الماهية المختصة به فيقع النوع في الجواب ان كان المذكور

امرا شخصيا والحد التام ان كان المذكور حقيقة كلية وان جمع في السؤال بين امور كان السؤال عن

تمام الماهية المشتركة بينها ثم تلك الامور ان كانت متفقة الحقيقة كان المسؤول عنه تمام الحقيقة المتفقة

في تلك الامور فيقع النوع ايضا في الجواب وان كانت مختلفة الحقيقة كان المسؤول عنه تمام الحقيقة المشتركة

بين تلك الحقائق المختلفة وقد عرفت ان تمام الذاتي المشترك بين الحقائق المختلفة هو الجنس فيقع

الجنس في الجواب فالجنس لا بد ان يقع جوابا عن الماهية وعن بعض الحقائق المختلفة المشاركة اياها

في ذلك الجنس فان كان مع ذلك جوابا عن الماهية وعن كل واحد من الماهيات المختلفة المشاركة

اياها في ذلك الجنس فهو الجنس القريب كالحيوان حيث يقع جوابا للسؤال عن الانسان مع

كل ما يشاركه في الماهية الحيوانية وان لم يقع جوابا عن الماهية وعن كل ما يشاركها في

وقد يقال على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو ويختص باسم الاضافي كالاول بالحقيقي وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على الانسان وتفارقهما في النقطة والحيوان ثم الاجناس قد تترتب متصاعدة الى العالي كالجوهر ويسمى جنس الاجناس والانواع متنازلة الى السافل ويسمى نوع الانواع

في ذلك الجنس فبعيد كالجسم حيث يقع جوابا عن السؤال عن الانسان والحجر ولا يقع جوابا عن السؤال عن الانسان والفرس مثلا قوله الماهية المقول عليها في جواب ما هو فلا يكون كليا جزئيا ذاتيا الا وهو كالحيوان مثلا فانه فانه نوع اضافي ثم ما يكون نوعا اضافيا حقيقيا تحت جنس كالانسان تحت الحيوان او ما يكون نوعا اضافيا تحت جنس كالحيوان تحت الجسم النامي وان تصادقا في النوع الحقيقي الاضافي لانه لا يوجد الاضافي بدون الحقيقي ويوجد الحقيقي بدون الاضافي فيما اذا كان النوع بسيط الاجزاء لا يكون له جنس وقد مثل بالنقطة فيه مناقشة وبالجملة فالنسبة بينهما العموم من وجه قوله والنقطة طرف الخط والخط طرف السطح والسطح طرف الجسم فالسطح غير منقسم في العمق والخط غير منقسم في العرض والعمق والنقطة غير منقسم في الطول والعرض والعمق فهي عرض لا تقبل القسمة اصلا واذا لم تقبل القسمة اصلا لم يكن لها جزء فلا يكون لها جنس وفيه نظر فانه انما يدل على انه لا جزء لها في الخارج والجنس ليس جزءا خارجيا بل هو من الاجزاء العقلية فيجوز ان يكون للنقطة جزء عقلي هو جنس لها وان لم يكن لها جزء في الخارج قوله متصاعدة بان يكون الترقي من الخاص الى العام وذلك لان جنس الجنس يكون اعم من الجنس وهكذا الى جنس ليس فوقه جنس وهذا هو العالي وجنس الاجناس كالجوهر قوله متنازلة بان يكون التنزل من العام الى الخاص وذلك لان نوع النوع يكون اخص من النوع وهكذا الى ان ينتهي الى نوع لا نوع تحته وهو السافل

وما بينهما متوسطات الثالث الفصل وهو المقول على الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره

ونوع الانواع كالانسان **قوله** وما بينهما متوسطات اي ما بين العالي والسافل في سلسلتي الانواع

فانه نوع اضافي باعتبار انه تحت الحيوان وليس تحته نوع آخر بل تحته اشخاص كزيد وعمرو وغير ذلك ١٢

والاجناس يسمى متوسطات فما بين الجنس العالي والجنس السافل اجناس متوسطة وما بين النوع العالي

والنوع السافل انواع متوسطة هذا ان رجع الضمير الى مجموع العالي والسافل وان عاد الى الجنس العالي والنوع

السافل المذكورين صريحا كان المعنى ان ما بين الجنس العالي والنوع السافل متوسطات اما جنس متوسط فقط كالنامي

العالي او نوع متوسط فقط كالجنس السافل او جنس متوسط ونوع متوسط معا كالجسم النامي على الاول

لم يتعرض للجنس المفرد والنوع المفرد اما الاول فلان الكلام فيما يترتب والمفرد ليس داخلا في سلسلة الترتيب و

اما الثاني فلعدم تيقن وجودهما **قوله** اي شيء اعلم ان كلمة اي موضوعة ليطلب بها ما يميز الشيء عما

يشاركه فيما اضيف اليه هذه الكلمة مثلا اذا ابصرت شبحا من بعيد وتيقنت انه حيوان لكن ترددت في انه

هل هو انسان او فرس او غيرهما فتقول اي حيوان هذا فيجاب بما يخصصه ويميزه عن مشاركاته في

الحيوانية اذا عرفت هذا فنقول اذا قلنا الانسان اي شيء هو في ذاته كان المطلوب ذاتيا من ذاتيات

الانسان يميزه عما يشاركه في الشيئية فيصح ان يجاب بانه حيوان ناطق كما يصح ان يجاب بانه ناطق فيلزم

صحة وقوع الحد في جواب اي شيء هو في ذاته وايضا يلزم ان لا يكون تعريف الفصل مانعا لصدقه على الحد التام

اي كما يلزم وقوع الحد التام في جواب اي شيء

مما استشكله الامام الرازي في هذا المقام واجاب صاحب المحاكمات بان معنى اي وان كان بحسب اللغة طلب المميز مطلقا

يعني مولانا قطب الدين رازي ١٢

لكن ارباب المعقول اصطلحوا على انه يطلب بها مميز لا يكون مقولا في جواب ما هو فبهذا يخرج الحد والجنس والفصل للحقيقة المطلوبة

فان ميزه عن المشاركات في الجنس القريب فقريب او بعيد فبعيد او نسبة الى ما يميز فمقوم والى ما يميز عنه فمقسم والمقوم للعالي مقوم للسافل

هذا ما سلكه آخرا وقد تعين ثبوته لا نسئل عن الفصل لانا نعلم ان الشيء حساس ناطق الا ان الجنس له فصل واذا علمنا الشيء انه جنس فنطلب ما يميزه عن مشاركاته في ذلك الجنس فنقول الانسان اي حيوان هو في ذاته فتعين الجواب بانه ناطق لا غير فكل شيء في التعريف كناية عن الجنس المعلوم الذي يطلب به الشيء عن مشاركاته في ذلك الجنس فحينئذ يندفع الاشكال بحذافيره قوله فقريب كالناطق بالنسبة الى الانسان حيث يميزه عن المشاركات في الجنس القريب هو الحيوان قوله فبعيد كالحساس بالنسبة الى الانسان حيث يميزه عن المشاركات في الجنس البعيد وهو الجسم النامي قوله او نسبة الخ الفصل نسبة الى الماهية التي هو فصل مميز لها ونسبة الى الجنس الذي يميز الماهية عنه من بين افراده فهو باعتبار الاول يسمى مقوما لانه جزء للماهية ومحصل لها وباعتبار الثاني يسمى مقسما لانه يقسمه الى قسمين بذاته وجوده المحصل قسما وعدمه المحصل قسما آخر كما ترى في تقسيم الحيوان الى الحيوان الناطق والحيوان الغير الناطق قوله المقوم للعالي اللام للاستغراق اي كل فصل مقوم للعالي فهو فصل مقوم للسافل لان مقوم العالي جزء للعالي والعالي جزء للسافل وجزء الجزء جزء فمقوم العالي جزء للسافل ثم انه يميز السافل عما يميز العالي عنه فيكون جزءا مميزا له وهو المعنى بالمقوم وليعلم ان المراد بالعالي ههنا كل جنس او نوع يكون فوق او جنس سواء كان فوقه آخر او لم يكن كذا المراد بالسافل كل جنس او نوع يكون تحته آخر سواء كان تحته آخر او لم يكن حتى ان الجنس المتوسط عال بالنسبة الى ما تحته وسافل بالنسبة الى ما فوقه

٢٣

ولا عكس في المقسم بالعكس الرابع الخاصة وهو الخارج المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط الخامس العرض العام

وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها وكل منهما ان امتنع انفكاكه عن الشيء فلازم بالنظر الى الماهية او الوجود بيّن

يلزم تصوره من تصور الملزوم او من تصورهما الجزم باللزوم وغير بيّن بخلافه والا فعرض مفارق

قوله ولا عكس اي كليا اذ ليس كل مقوم للسافل مقوما للعالي فان الناطق مقوم للسافل الذي

هو الانسان وليس مقوما للعالي الذي هو الحيوان قوله والمقسم بالعكس اي كل مقسم للسافل مقسم للعالي

ولا عكس اي كليا اما الاول فلان السافل قسم من العالي فكل فصل حصل للسافل فقد حصل للعالي

لان قسم القسم قسم واما الثاني فلان الحساس مثلا مقسم للعالي الذي هو الجسم النامي وليس مقسما للسافل الذي هو الحيوان

قوله هو الخارج اي الكلي الخارج فان المقسم معتبر في جميع مفهومات الاقسام ثم اعلم ان الخاصة تنقسم الى

خاصة شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان وغير شاملة لجميع افراده كالكاتب

بالفعل للانسان قوله حقيقة واحدة نوعية او جنسية فالاول خاصة النوع والثاني خاصة الجنس كالماشي خاصة للحيوان

وعرض عام للانسان فافهم قوله على غيرها كالماشي فانه يقال على حقيقة الانسان وعلى غيرها من الحقائق الحيوانية

قوله وكل منهما اي كل من الخاصة والعرض العام بل الكلي الذي هو عرض لافراده اما لازم واما مفارق

اذ لا يخلو اما ان يستحيل انفكاكه عن معروضه او لا فالاول هو الاول والثاني هو الثاني ثم اللازم ينقسم تقسيمين

احدهما انه اي اللازم اما لازم له بالنظر الى نفس الماهية مع قطع النظر عن خصوص وجود

في الخارج او في الذهن وذلك بان يكون هذا الشيء بحيث كلما تحقق في الذهن او في الخارج

يدوم او يزول بسرعة او بطوء **فصل** مفهوم الكلي يسمى كليا منطقيا ومعروضه طبيعيا والمجموع عقليا

كان ثم اللازم ثابتا له اما لازم بالنظر الى الوجود اى الخصوص وجود الخارجي والذهني فهذا القسم له بالحقيقة قسمان فاقسام اللازم بهذا التقسيم ثلثة لازم الماهية كالزوجية للاربعة ولازم الوجود الخارجي كاحراق النار ولازم الوجود الذهني ككون حقيقة الانسان كلية وبهذا التقسيم يسمى معقولا ثانيا اقول ثم ان اللازم اما بين او غير بين والبين له معنيان احدهما اللازم الذي يلزم تصوره من تصور الملزوم كلزوم تصور البصر من تصور العمى وهذا يقال له البين بالمعنى الاخص ح فغير البين هو اللازم الذي لا يلزم تصوره من تصور الملزوم كالكتابة بالقوة للانسان والثاني من معنى البين هو اللازم الذي يلزم من تصوره مع تصور الملزوم او النسبة بينهما الجزم باللزوم كالزوجية للاربعة فان العقل اذا تصور الاربعة والزوجية والنسبة الزوجية لها يحكم جزما بان الزوجية لازمة لها وذلك يقال له البين بالمعنى الاعم وح فغير البين هو اللازم الذي لا يلزم من تصوره مع تصور الملزوم والنسبة بينهما الجزم باللزوم كالحدوث للعالم فهذا التقسيم الثاني بالحقيقة تقسيمان الا ان القسمين الحاصلين على كل تقدير يشتبهان بالبين وغير البين وح اللازم يدوم كحركة الفلك فانها دائمة للفلك وان لم يمتنع انفكاكها عنه بالنظر الى ذاته **قوله** يزول بسرعة كحمرة الخجل وصفرة الوجل **قوله** او بطوء كالشباب **قوله** مفهوم الكلي اى ما يطلق عليه لفظ الكلي يعني المفهوم الذي لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمى كليا منطقيا لان المنطقي يقصد من الكلي هذا المعنى **قوله** ومعروضه اى ما يصدق عليه هذا المفهوم كالانسان والحيوان يسمى كليا طبيعيا لوجوده في الطبائع يعني في الخارج على ما سيجئ **قوله** والمجموع المركب من هذا العارض والمعروض كالانسان الكلي

٢٥

وكذا الانواع الخمسة والحق ان وجود الطبعي بمعنى وجود اشخاصه **فصل** معرف الشيء

والحيوان الكلي يسمى كليا عقليا اذ لا وجود له الا في العقل **قوله** وكذا الانواع الخمسة يعني كما ان الكلي
يكون منطقيا وطبعيا وعقليا كذلك الانواع الخمسة يعني الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام
تجري في كل منها هذه الاعتبارات الثلث مثلا مفهوم النوع اعني الكلي المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة
في جواب ما هو يسمى نوعا منطقيا ومعروضه كالانسان والفرس نوعا طبعيا والمجموع المركب من العارض
والمعروض كالانسان النوع نوعا عقليا وعلى هذا فقس البواقي بل الاعتبارات الثلث تجري في الجزئي
ايضا فانا اذا قلنا زيد جزئي فمفهوم الجزئي اعني ما يمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمى جزئيا منطقيا ومعروضه
اعني زيد يسمى جزئيا طبعيا والمجموع اعني زيد الجزئي يسمى جزئيا عقليا **قوله** الحق ان وجود الطبعي بمعنى وجود
اشخاصه ينبغي ان لا يشك في ان الكلي المنطقي غير موجود في الخارج فان الكلية مما تعرض المفهوم في العقل ولذا
كانت من المعقولات الثانية وكذا في ان العقلي غير موجود فيه فان انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل انما النزاع
في ان الطبعي كالانسان من حيث هو انسان الذي تعرضه الكلية في العقل هل هو موجود في الخارج في ضمن افراده
ام لا بل ليس الموجود فيه الا الافراد والاول مذهب جمهور الحكماء والثاني مذهب بعض المتاخرين ومنهم المصنف
فلذا قال الحق هو الثاني وذلك لانه لو وجد في الخارج في ضمن افراده لزم اتصاف الشيء الواحد بالصفات المتضادة
ووجود الشيء الواحد في الامكنة المتعددة ومعنى وجود الطبعي هو ان افراده موجودة وفيه تامل وتحقيقه في
الحواشي التجريد فانظر فيها **قوله** معرف الشيء بعد انفراغه من بيان ما يتركب المعرف

۲۶

ما يقال عليه لافادة تصوره ويشترط ان يكون مساويا واجلى فلا يصح بالاعم والاخص والمساوي معرفة وجهالة

والاخفى والتعريف بالفصل القريب حد وبالخاصة رسم فان كان مع الجنس القريب فتام والا فناقص

شرع في البحث عنه وقد علمت ان المقصود بالذات في هذا الفن هو البحث عنه وعن الحجة وعرفه بانه ما يحمل

على الشيء اي المعرف ليفيد تصور هذا الشيء اما بالكنه او بوجه ممتاز به عن جميع ما عداه ولهذا لم يجز ان يكون

اعم مطلقا لان الاعم لا يفيد شيئا منهما كالحيوان في تعريف الانسان فان الحيوان ليس بكنه الانسان

لان حقيقة الانسان هو الحيوان مع الناطق ولا يفيد الامتياز الانسان عن جميع ما عداه لان بعض الحيوان هو الفرس

وكذا الحال في الاعم من وجه واما الاخص اعني مطلقا فهو وان جاز ان يفيد تصوره تصور الاعم بالكنه او بوجه

عما عداه كما اذا تصور الانسان بانه حيوان ناطق فقد تصور الحيوان في ضمن الانسان بالحد التام

لكن لما كان الاخص اقل وجودا في العقل واخفى في نظره من المعرف ان يكون اعرف من المعرف

لم يجز ان يكون اخص ايضا وقد علم من تعريف المعرف بما يحمل على الشيء انه لا يجوز ان يكون مباينا للمعرف

فتعين ان يكون مساويا له ثم ينبغي ان يكون المعرف اعرف من المعرف في نظر العقل لانه معلوم

موصل الى تصور المجهول هو المعرف بالفتح بعد لا مساويا في الخفاء والظهور قوله بالفصل القريب

حد التعريف لا بد له ان يشتمل على المميز للمعرف مساويا له بناء على ما سبق من اشتراط المساواة

فهذا الامر ان كان ذاتيا كان فصلا قريبا وان كان عرضيا كان خاصة لا محالة فعلى الاول المعرف حد

وعلى الثاني رسم ثم كل منهما ان يشتمل على الجنس القريب يسمى حدا تاما ورسما تاما وان لم يشتمل

فصل ولم يعتبروا بالعرض العام وقد اجيز في الناقص ان يكون اعم كاللفظي وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ

فصل التصديقات القضية قول يحتمل الصدق والكذب فان كان الحكم فيها بثبوت شيء لشيء او نفيه عنه فحملية موجبة او سالبة

على الجنس القريب او اشتمل على الجنس البعيد او كان هناك فصل قريب وحده او معه فقد يسمى حدا ناقصا
ورسما ناقصا اذ المحصل كلا منهم فيه ابحاث لا يسعها المقام قوله لم يعتبروا بالعرض العام لعدم افادته التعريف
اما الاطلاع على كنه المعرف او امتيازه عن جميع ما عداه والعرض العام لا يفيد شيئا منهما فلذا لم يعتبر
في مقام التعريف والظاهر ان غرضهم من ذلك انه لم يعتبر منفردا واما التعريف بمجموع امور كل واحد منها
عرض عام للمعرف لكن المجموع يخصه كتعريف الانسان بماشي مستقيم القامة مثلا وتعريف الخفاش
بالطائر الولود فهو تعريف بخاصة مركبة معتبر عندهم كما صرح به بعض المتاخرين قوله وقد اجيز في الناقص
ان يكون اعم هذا اشارة الى ما اجازه المتقدمون حيث جوزوا انه يجوز التعريف بالذاتي الاعم كتعريف الانسان
بالحيوان فيكون حدا ناقصا او بالعرض العام كتعريفه بالماشي فيكون رسما ناقصا بل جوزوا
التعريف بالعرض الاخص ايضا كتعريف الحيوان بالضاحك لكن المصنف لم يعتد به لزعمه انه تعريف
بالاخفى وهو غير جائز اصلا قوله كاللفظي اي كما اجيز في التعريف اللفظي ان يكون اعم كقولهم السعدانة نبت
قوله تفسير مدلول اللفظ اي تعيين مسمى اللفظ من بين المعاني المخزونة في الخاطر فليس فيه تحصيل مجهول
من معلوم كما في المعرف الحقيقي فافهم قوله القضية قول القول في عرف هذا الفن يقال للمركب تاما كان او
معقولا او ملفوظا فالتعريف يشمل القضية المعقولة والملفوظة قوله يحتمل الصدق والكذب *

منعا من ان يكون تنوين احد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا
فاذا جعلته علما تمحض للتمكن والعوض وهو الحق الاسم عوضا عن المضاف اليه تعاقبهما
على آخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة
الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة
لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وقوله تعالى جعلنا بعضهم
فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة
فان التنوين فيه عوض عن لفظ هم فكانه مضاف اليه بعض ۱۲ ح
وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان
الواو علامة في الجمع المذكر السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون في ذلك فزيد
التنوين في آخره لتقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا
امرأة ثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية والتانيث وظاهر
انه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة
المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة
لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما الحق آخر الابيات و
المصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك
بالفارسية غزل خواندن ونغمه آراستن آواز ۱۲ ح
الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا الحاقه اواخر الابيات والمصاريع

[illegible]

والسكون للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جائز بل واقع كما يشاهد من اصحاب
الغناء لان محل التغني انما هو الآخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات
والمصاريع فلا يختل نظم المعاني وهو اما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رو
متحركا مستتبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف
حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون
بابدال حروف الاطلاق به كما هو قول الشاعر ◦ اقلي اللوم عاذل والعتابن ◦
وقولي ان اصبت لقد اصابن ◦ فروي هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف
وعوض عن الالف عند التغني نون التنوين واما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها
ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة
يحصل من اشباعها حروف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر ◦ وقاتم الاعماق
خاوي المخترقن ◦ مشتبه الاعلام لماع الخفقن ◦ فان روي القافية في هذا البيت القاف
الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها النون
فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن
الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع
وليس للقسم الاول اسم يختص به اعلم ان تنوين الترنم ليس مختصا بالاسم من المعاني

بل هو موضوع لغرض الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض

التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من

اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها

ايضا تامل **ويحذف** اي التنوين وجوبا **من العلم** حال كونه **موصوفا بابن** حال

كون الابن **مضافا الى علم آخر** نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين

علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه فيطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين

من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم

انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن رجل

ما لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا

نه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة

حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت لئلا يلتبس

نت في مثل هذه هند ابنة عاصم **ونونا التاكيد** قسمان **خفيفة ساكنة** لانها

اصل في البناء السكون **ومشددة مفتوحة** لثقلها وخفة الفتح مع غير الالف

ى غير الف التثنية نحو اضربان بالف الجمع اي الالف الفاصل بين نون جمع

نث ونون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معها لشبهها بنون التثنية مخصوصاً ي

نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن

بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام مثل هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن

والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو قوله تعالى والله لافعلن بالتخفيف

والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب

دون الماضي والحال لانها لا تؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في النفي

فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا لتشبيهه بالنهي ولزمت

اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جواب المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان

يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له

وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز

وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما

اكد والحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود من غيره وما قبلها

اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم

ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين لانه اشترط في التقاء الساكنين

على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو

بعد الضمة قبل النون المشددة وان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ...

ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشتمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية والجمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربانّ باثبات الالف لئلا يلتبس بالواحد واضربنانّ في الجمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا يدخلهما اي التثنية والجمع المؤنث النون الخفيفة

متعلق بقوله بزيادة الالف ١٢

للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثر وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي الواو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء وتحريكهما ضما وكسرا وغرضه بهذا الكلام

نصب على نزع الخافض الضمير راجع الى الضمير البارز ١٢

بيان الافعال المعتلة الآخر عند الحاق النونين بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع

لانه بين الحاقها بالصحيح بقوله وما قبلها الخ ١٢ تكملة

المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر

وہو واحد المذکر نحو اغز وارم واخش فان النون مع الضمیر البارز کالکلمة المنفصلة فتقول

اغزن وارمن یا قوم بحذف الیاء کما حذفت فی نحو اغزو الکفار وارمو العرض کذا

اغزن وارمن یا امرأة بحذف الیاء کما حذفت فی اغزی الجیش وارمی العرض وتضم الواو

المفتوحة ما قبلها نحو اخشون کما ضممتها مع المنفصلة نحو اخشو الرجل وتکسر الیاء المفتوح ما قبلها

کما کسرتها مع المنفصلة تقول اخشین کاخشی الرجل فان لم یکن ای الضمیر البارز وہو فی الواحد

المذکر نحو اغز وارم واخش فکالمتصل ای فالنون کالکلمة المتصلة ویعنی بها الف التثنیة

تقول اغزون وارمین واخشین برد اللامات فیهما کما قلت اغزوا وارمیا واخشیا و

من ثمه ای لاجل انه مع غیر الضمیر البارز کالمتصل ومع الضمیر البارز کالمنفصل قیل هل

ترین فی هل تری کما یقال هل تریان فی امثال بغیر البارز الذی تحرکت لامه بالفتح کما

مع المتصل وهل ترون فی هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاکید بضم الواو

کضمها فی لم تروا القوم ہذا امثال المافیہ بارز الضم لاجل النون وهل ترین فی هل ترین باثبات الیاء

وکسرها کما یقال لم تری الناس من امثال المافیہ بارز بکسر لاجل النون وکم اغزون عطف علی

هل ترین لا علی ترین ای ومن ثم قیل اغزون بحذف الواو المحذوفة کما ترد مع ضمیر التثنیة فی اغزوا واغزن

فی اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها کما قیل اغزوا القوم واغزن فی اغزی بحذف الیاء المکسورة

ما قبلها کاغزی القوم وہذه الامثلة وقعت علی ترتیب تصریفها الواقع فی کتب التصریف بعضها

لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز ثم اشار الى ان النون المخففة

تحذف للساكن اى لالتقائها الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين كقول الشاعر شعر

لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اى لا تهينن حذفت النون الخفيفة لالتقائها

الساكنة التي بعدها وبقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان الواجب ان يقال لا تهين الفقير ولم تحركوها كما

التنوين فرقا بينهما وانما لم تعكس لانحطاط ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا

وتحذف ايضا المخففة في حال الوقف على ما لحقت تخفيفا اذا انضم او انكسر ما قبلها كما يحذف التنوين

كذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا لحقت المخففة باغزوا واغزى قلت اغزن واغزن بحذف

الواو والياء فاذا وقفت عليها وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزى بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف

لاجله لان التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل اللازم مزية باعتبار اثره على ما ليس بلازم

والمفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبله

يقلب الفا واذا انضم او انكسر يحذف نحو صحبت وصاحبي خير واختم لي بالخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا والحق

بنا من تبعه شرا وضيرا واجعل نونات نقائصنا خفيفة كانت او ثقيلة في موقع اللذات منقلبة بالف آداب عبوديتك

على نهج الاستقامة وصل على من كلمته تشفى في محو آثام الضلال الكافية وعن سقام الجهالات شافية وعلى

آله واصحابه وعلى تابعيهم من متبعي احبابه قد تيسر الاتمام من تسويد هذا الشرح من السواد الى البياض العبد الفقير

عبد الرحمن الجامي عفا الله سبحانه في عن وطاء عبوديته عن اعراض الاعواض وفي طلب مطالبته لله لا الاغراض ضحوة يوم السبت الحادي عشر من شهر رمضان المنتظم

في سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة

خاتمة الطبع مترشحه قلم جادو رقم معرکه سخن را مقدمه بخش منشی فدا علی عیش

بر ضمیر مهر تنویر طلاب و طبع وقاد مدرسان اولوالالباب مخفی و مستتر مباد که درین زمان میمنت اقتران
کتاب منافع انتساب فوائد الضیائیه معروف به **شرح جامی** اعنی شرح کافیه تصنیف
امام النحاة فاضل جلیل عالم نبیل گوهر شاهوار بحر معانی فارس مضمار سخندانی بدر منیر
منزل روشن کلامی خورشید آسمان بلند مقامی مولانا عبد الرحمن جامی که روبروی جلالش
زمخشری زانوی ادب ته نموده و بپهلوی کمالش فرّا و کسائی طفل مکتب بوده خلیل قربان فضائلش
سیبویه نثار جزایلش اخفش پیش قلمش چون بز بسر درپیش و گرگانی مقابل تبحرش معترف
نادانی خویش حسب الارشاد سراپا رشاد منشی صاحب عالی شان رفیع المرتبت سمو المکان
مقدمه کتاب جود و سخا خطبه صحیفه فیض و عطا امیر والاهمم رئیس ستوده شیم بازوی قوت
راز و ر جناب **منشی نولکشور صاحب** سلمه الله الواهب در مطبع فیض منبع منشی صاحب ممدوح
از سعی و کوشش کارپردازان بلند نام به حسن تصحیح مالاکلام پیرایه اختتام کامل النظام پوشید

قطعه تاریخ

چو شرح کافیه ابن حاجب اندر نحو — به حسن طبع شد آراسته بصد تزیین
زروی وصف پی سال طبع عیش نوشت — بسا نفیس شده طبع شرح جامی این

۱۲ ۸۲

التقرير المعقول في بيان الحاصل والمحصول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن هو اول قديم بلا ابتداء وآخر كريم بلا انتهاء والصلوة على من هو محصول خلق المخلوقات وحاصل الرسل والانبياء وعلى آله واصحابه الذين اجروا احكام الدين بلا امتراء اما بعد فيقول المعتصم بحبل الله الواحد الاحد العبد المدعو بخادم احمد غفر الله الصمد لما التمس مني خلص الاحباب عمدة الاصحاب لا سيما عزيزي اخي الارشد المولوي علي محمد سلمه الله الابدي الابد ان افصل اجمال الحاصل والمحصول الواقع في الفوائد الضيائية فشرعت في شرحه مستعينا بالله سبحانه لكني القصور باعي في صناعة التصنيف وعجز فكري عن اتيان ما يقتضيه التاليف لا آمن الزلات في هذه الوريقات فارجو من الناظرين ان يجروا قلم الاصلاح على خليقاتي ويسدلوا ستر العفو على زلاتي وسميته **بالتقرير المعقول في بيان الحاصل والمحصول** اللهم اجعله مقبول الخواص والعوام ومتداولا بين ايدي العلماء الكرام بحرمة النبي عليه وعلى آله واصحابه الصلوة والسلام فها انا اشرع في المقصود قال الشارح رحمه الله وحصوله لما كان كلام المص اي الشيخ ابن الحاجب في الايضاح مجملا فصله بقوله وحصوله اي حصول قول المصنف في الايضاح والمحصول مصدر من حصل بمعنى الحاصل في القاموس الحاصل من كل شيء ما بقي وثبت وذهب ما سواه حصل حصولا ومحصولا والتحصيل تمييز ما يحصل والاسم الحصيلة وتحصل تجمع وثبت والمحصول الحاصل انتهى وفي الصحاح حاصل الشيء ومحصوله البقية وفي الصراح حاصل الشيء ومحصوله اي بقيته ولقد ماذكره الضمير يرجع الى ما الموصول ذكر ماض معلوم من الذكر في القاموس الذكر بالكسر الحفظ للشيء كالتذكار وفي الصراح ذكر وذكرى وذكرة ياد كردن من نصر نصر بعض المحققين اي السيد السند في حاشية الرضي قيل كانه اراد الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد قدس سره كما هو المشهور بل اخذه من كلام المص وليس كما ظنه ان الناظر في كلام الايضاح يعرف ان المص بعيد عن هذا التحقيق وان كان عبارته المجملة المنقولة وقعت اتفاقا بحيث تحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان الواضع شرط في دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة لغرض آخر غير كون دلالتها مشروطة بذكر المضاف اليه ولا خفاء في انه بعد الوضع لا دخل للواضع في الدلالة حتى تكون الدلالة مشروطة متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام بل المص بعينه يستحق ان يقال في حقه ما قاله السيد المحقق في حق نجم الائمة حيث قال في حواشي شرحه

على الكافية في هذا المقام يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل [?] تارة اخرى انتهى وبيد بانه قال السيد [illegible]
بعد ذكر التحقيق الذي ذكره الشارح قدس سره وهو ايضا محصول ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في ايضاح المفصل حيث قال
الضمير فيما دل على معنى الى آخر ما ذكره الشارح قدس سره يعني عبارته على وجه يستفاد عنه هذا التحقيق سواء قصده اولا وقيل
في بعض الحواشي ظاهر كلام الشارح يشهد بان حاصل ما نقله من الايضاح موافق لهذا التحقيق ومتحد معه واما ان السيد اخذه من
كلام المص فلا نعم في قوله ذكره دون حققه ايماء الى ان ذلك ليس من تحقيقاته بل اخذ من الغير انتهى اقول وبالله التوفيق
ان عبارة السيد السند في حاشية الرضي يابى من انه ليس المحصول منه بل اخذه من غيره واورده على سبيل النقل لانه قال فيها
قد طول في تحقيق معنى الحرف بلا طائل اذ يقرب من المقصود تارة ويبعد عنه مرة اخرى بمراحل ونحن نشير اليه اشارة خفية لكنه
على بصيرة فنقول كما ان في الخارج الى آخر ما ذكره الشارح رح على ان لفظ ذكره لا يستلزم الذكر على سبيل النقل بل اعم منه
ومن الذكر على سبيل التحقيق كما يشهد عليه اللغة نعم قوله ومحصوله يدل على ان هذا تفصيل الاجمال الذي كان في الايضاح لانه
قد علمت من كلام المص فيه وجود معنى مستقل ووجود معنى غير مستقل فافهم ولا تكن من الغافلين حيث قال اي السيد السند في حاشية الرضي
شرح الكافية كما ان في الخارج هذا من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس لان الموجودات الخارجية محسوسة بخلاف المعقول في
الذهن يعني ان الموجود الخارجي قد يكون وصفا لامر تابعا له وقد لا يكون كذلك الموجود الذهني قد يكون تابعا لامر في الملاحظة
وقد لا يكون موجودا قائما بذاته كالاجسام ومعنى القيام بالذات هو عدم كون القيام بالغير والتبعية اذ لا تغاير بين الشيء وذاته
حتى يتصور قيامه به وقدمه في الذكر لشرافته واصالته في الوجود وموجودا قائما بغيره كالالوان ومعنى القيام بالغير هو كونه وصفا
لامر تابعا في التحقق فالمشبه به شيئين كالمشبه على ترتيب اللف والنشر قيل عليه بانه لو قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته
هو موجود في ذاته وموجودا قائما بغيره هو موجود في غيره لكان غاية في ايضاح معنى الحرف ما يقابله وتنويرا تاما للاستعمال في
في الحدود وشائعته ورد عليه بانه لو كان المتعارف في الموجود بذاته ان يقال هو موجود في ذاته لكان له فيد في التنوير لكنه غير ظاهر وايضا
كون الموجود القائم بغيره قائما في غيره بمعنى الظرفية المتحققة بين الحال والمحل صحيح وفي المنور ليست ظرفية مقصودة مهلا كما عرفت
فكونه منورا لا يخلو عن شيء وقيل في بعض الحواشي ويظهر منه وجه آخر لاستعمال لفظة في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي التابع
لامر بالعرض القائم بالجوهر التابع له صح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظة في كما ينسب العرض الى محله بلفظة في والمعنى المستقل
لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم لغيره انتهى واعترض
عليه بان في في قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم الماء في الكوز بل بمعنى الاعتبار وللدلالة على ان وجود السواد ليس الا باعتبار
المحل كما ان معنى الموجود في نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره وبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد في زيد وقولنا الدار في نفسها

من دار واحد واجيب بان المراد بوجه آخر سوى ما اشار اليه الشارح بقوله وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم معنى الخ لا انت

الناظرين ان مراده بوجه آخر سوى ما مر فى قوله الدار فى نفسها والعجب ان شارح مرزا جان مع جميع ما استعمل كلمة فى على ان قولنا الشمس

زيدانه حاصل فى زيد كما ان الماء حاصل فى الكوز الا ان الاول بطريق الوصفية والثانى بطريق الظرفية كذا فى الذهن معقول

مدرك قصدا او ملحوظا فى حد ذاته توضيحه ان الموجود على نوعين خارجى وذهنى والموجود الخارجى قد لا يحتاج فى وجوده الى محل يقومه وقد

يحتاج فالاول هو الجوهر والثانى هو العرض والموجود الذهنى ايضا قد يكون بحيث لا يحتاج فى ذلك الوجود الى التعقل امر آخر

كمفهوم الذوات المستقلة وقد يحتاج كمفهوم النسب والاسماء تدل على الصور الذهنية الموصوفة بالوصف الاول والحروف تدل على

الصور الذهنية الموصوفة بالوصف الثانى والمعقول الاول شبيه بالموجود الاول اى الجوهر والمعقول الثانى شبيه بالموجود الثانى اى العرض

ووجه الشبه ظاهر لانه يذهب عليك ان التفاوت بين المشبه والمشبه به بان القائم بذاته لا يصير قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما

بذاته بخلاف المدرك قصدا والمدرك تبعا فربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس كذا فى بعض الحواشى

ثم ان الامر الموجود فى الذهن قد يطابقه امر فى الخارج بان يكون تلك الماهية التى اتصفت بالوجود الذهنى متصفة بالوجود

الخارجى ايضا وقد لا يطابقه بان لا يكون تلك الماهية موجودة فى الخارج وبهذا الاعتبار اى اعتبار المطابقة تحقيقا فى تلك

الموجود الذهنى الاحكام الخارجية من السواد والبياض والحركة والسكون ونظائرها فان الماهية اذا وجدت فى الخارج لم تخل من

امور تعرض لها بحسب الوجود وتختص به فلا يكون عارضة لها حال كونها موجودة فى الذهن ويحتمل ان يراد بهذا الاعتبار

اعتبار المطابقة واللامطابقة على معنى ان الموجود الذهنى بمجرد حصوله فيه ملحوظة من حيث هو هو ومن هذه الحيثية يجوز ان يكون له

امر مطابق فى الخارج وان لا يكون ويمكن ان تجرى عليه احكاما خارجية صادقة او كاذبة وهذا الاحتمال انسب بقولهم واما من حيث

هو موجود فى الذهن فلا حكم له اذ لا يمكن للعقل ان يحكم عليه من هذه الحيثية الا بان يتصور مرة ثانية من حيث انه فى الذهن فيحكم

عليه باحكام اخرى مخالفة للاحكام الخارجية كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية الى غير ذلك من اشباهها

يسمى مثل ذلك معقولات ثانية ومحصول الكلام ان الماهية اذا وجدت فى الذهن كانت ملحوظة فى نفسها وصالحة لان يحكم

عليها بامور لا يعرض لها فى الخارج وهى المسماة بالعوارض الخارجية وغير صالحة لان يحكم عليها بامور لا يعرض لها الا فى الذهن

بل لا بد لهذا الحكم من تصورها مرة ثانية ليلاحظ عروض هذه العوارض لها فيحكم بها عليها واما لوازم الماهية من حيث هى نفس

عارضة لها فى الوجودين فيصح ان يحكم بها عليها فى كل واحد من الملاحظتين وانما سميت العوارض الذهنية معقولات ثانية

لانها فى الدرجة الثانية من التعقل واعلم ان الماهية الموجودة فى الذهن اذا احدثت من حيث هى ذهنية كانت ممتنعة

الحصول فى الخارج سواء كانت تلك الصورة الذهنية ماخوذة من الممتنع او الممكن واما اذا نظر اليها من حيث هى مع قطع النظر

على انا اعتبار كونها ذهنية فقد يكون ممتنعة وقد لا يكون الا ان الحكم بامتناعها او امكانها لا يمكن الا حال وجودها في الذهن فتأمل
بعد ذكر ان يحكم بصيغة المجهول عليه اي على المعقول وبه اي بالمعقول كما اذا تعقلنا القائم فانه يصلح ان يحكم عليه بان يقال
القائم زيد ويصلح ان يحكم به بان يقال زيد القائم قيل الاولى ان يقال يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا ليكون وجها لتخصيص
في الاسناد بالاسم دون الفعل والحرف لا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون طرفا للحكم لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة التامة بل لا يصلح ان يكون
طرفا للنسبة اضافية كانت او تعليقية فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشيء صفة وكون
الشيء مضافا او مضافا اليه وكون الشيء مفعولا او متعلقا به بما سوى الحرف واجيب بان المراد من المحكوم عليه وبه هو المسند اليه والمسند به
من قبيل ذكر الخاص وارادة العام فان اطلاق المحكوم عليه وبه على المسند اليه وبه بالعكس شائع فيما بينهم ثم المفهوم من هذا الكلام ان
كل ما هو مدرك قصدا وملحوظ في ذاته يصلح ان يكون محكوما عليه وبه وهذا باطل لان معنى الفعل معنى مدرك قصدا وملحوظ في ذاته مع انه
لا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه واجيب عنه بوجوه احدها ان الواو ههنا بمعنى او ويعني ان المعنى المدرك قصدا يصلح لان يحكم عليه او به ثانيها
ان المراد انه يصلح ان يحكم عليه وبه باعتبار ذاته ومعنى الفعل باعتبار ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه لكن الواضع لما اعتبر ان يكون مسندا
الى شيء ابدا لم يقع محكوما عليه لذلك الاعتبار لئلا يلزم خلاف وضعه وثالثها ان المعنى المستقل في الفعل هو الحدث ولا شك
ان الحدث باعتبار كونه مدلولا من المصدر يصلح لان يحكم عليه وبه وان لم يصلح لان يحكم عليه وبه باعتبار كونه مدلولا تضمنيا في ضمن
الفعل ورابعها انه باعتبار لفظ الابتداء فقط يصلح ان يحكم عليه وبه فافهم ومعقول هو مدرك تبعا يعني كما ان في الخارج موجودين
احدهما مستقل تام بذاته كالجواهر وثانيهما موجود غير مستقل وغير قائم بذاته كالاعراض كذلك في الذهن مدركان احدهما مستقل
لا يكون ادراكه في تبع ادراك آخر والآخر مدرك يكون ادراكه في تبع ادراك آخر بان يكون آلة لملاحظة غيره كما اذا تعقلنا البصرة
والكوفة في قولنا سرت من البصرة الى الكوفة فح يتعقل معنى من تبعيتهما لا بذاته وآلة لملاحظة غيره بالمعنى الذي ذكر سابقا وهو ان يكون
تابعا لامر آخر في الملاحظة والتفات النفس اليه كالعرض التابع للجوهر في الحصول فيكون كل منهما ملحوظا الا ان احدهما بالذات والآخر
بالتبع لا بمعنى ان يكون مرآة لمشاهدة غيره كالصورة العقلية لمعلومها اذ المعاني الحرفية ليست صورا لمتعلقاتها وهذا اظهر ان ما قيل
ان مفهوم كل رجل ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل مع آلة لتعرفها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه لا يلزم ذكر الغير الذي
هو آلة لملاحظتها لفهم معناه فما قالوا ان المعقول تبعا لا يصلح لكونه محكوما عليه وبه انه لابد من ذكر الغير لاجل فهم معناه وكلا الامرين باطلان
منشاءه عدم الفرق بين كون المعنى الحرفي آلة لملاحظة غيره وبين كون الوصف العنواني آلة لملاحظة افراده على انا لا نسلم ان مفهوم
كل رجل محكوم عليه بل الحكم على الافراد والوصف العنواني مرآة للملاحظة فعند من يقول العلم بالوجه مغاير للعلم بذي الوجه فلا نسلم
ان مفهوم كل رجل ملحوظ تبعا لملاحظة افراده بل الملحوظ بالذات هو المفهوم الا ان الحكم عليه باعتبار صدقه عند من يقول باتحادهما

باتحادهما كذا قيل في بعض الحواشي ثم اعلم ان المراد بالغير هو المتعلق الذي ليس المراد بالغير ما يغايره مطلقا بل ما يكون آلة تعرف
حالا من احواله فلا يرد ان الشي يكون آلة لملاحظة امر يغايره فلا يصلح الشي منهما اي المحكوم عليه وبه اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت
بالذات بديهة فان النفس مجبولة على انها ما لم يلتفت الى شي قصدا لا تتمكن من الحكم الا ترى انه حين رؤية الوجه في المرآة تتمكن من
الحكم على الوجه لكونه مرئيا قصدا ولا تتمكن من الحكم على المرآة لكونها مرئية تبعا قيل يتجه عليه انك قد حكمت على المعاني الحرفية بعدم الصلاحية
لها فيصلح ان يحكم عليه وجوابه انه في هذا الحكم ملحوظة في ذاتها واما ثبوت عدم الصلاحية لها فباعتبار ملاحظة اخرى فان قيل فهي في
حد ذاتها صالحة للحكم عليها اذ لولا ذلك كيف يصدق هذا الحكم قلنا الحكم عليها بانها اذا كانت ملحوظة تبعا لا يصلح ان يحكم عليها يعني
انها ما دام متسقة بكونها معاني حرفية لا يصلح له وهذا لا ينافي الحكم عليها فتامل فان الحق ان ذات معنى الحرف يمكن ان تعقل قصدا
فيصلح ان يكون محكوما عليه لكن بهذا الاعتبار لا يكون معنى حرفيا الا ترى ان قولنا نسبة القيام الى زيد واقعة صحيح وتعقل النسبة
المخصوصة بين زيد قائم في قولنا زيد قائم قصدا ويحكم عليها بالوقوع فهذه النسبة امر واحد قد تعقل ويعبر بالنسبة المذكورة وقد تعقل
ويعبر بالرابطة في قولنا زيد هو قائم فهو معنى حرفي بالاعتبار الثاني لا باعتبار الاول وكذلك مفهوم الابتداء كما بينه العلامة الاقرب الى
فهم المبتدي ما ذكره قدس سره في حواشي شرح التلخيص من ان نسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر الى مبصراته لانك اذا نظرت
الى المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هنا حالتان الاولى ان تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قصدا جاعلا فالمرآة
آلة في مشاهدتها ولا شك ان المرآة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بابصارها على ان توجه بهذا الحكم عليها وتلتفت
الى احوالها والثانية ان تتوجه الى المرآة بنفسها وتلاحظها قصدا فيكون صالحة لان تحكم عليها وتكون الصورة حينئذ مشاهدة غير ملتفت اليها
فظهر ان في المبصرات ما يكون تارة مبصرا بالذات واخرى آلة لابصار الغير فقس على ذلك المعاني المدركة بالبصيرة اعني القوى
الباطنة فالابتداء مثلا منصوب على المصدر او الحال والمقصود منه دفع توهم التخصيص بالمذكور قبله اذ الملاحظة بالعقل لما ذكر ان
المدرك في الذهن قد يكون مدركا قصدا ملحوظا في ذاته يصلح لان يحكم عليه وبه وقد يكون مدركا تبعا وآلة لملاحظة غيره ولا يصلح لشي
منهما فصورة في مفهوم الابتداء الذي جمع فيه هذان الاعتباران ووضع بازائه بالاعتبار الاول لفظ الابتداء الذي هو اسم اعترض عليه
بانه يفهم من هذا الكلام ان يكون لفظ الابتداء وكلمة من كلاهما موضوعان لمفهوم واحد كان فيه اعتباران فمن حيث انه مدرك
قصدا مفهوم لفظ الابتداء ومن حيث انه مدرك تبعا وآلة لملاحظة الغير مفهوم كلمة من مع انه صرح فيما بعد بقوله والحاصل ان لفظ الابتداء
موضوع لمفهوم كلي ولفظ من موضوع لكل واحد من جزئياته المخصوصة وهما متغايران اجيب عنه بانه لم يقل ان مفهوم الابتداء باعتبار الثاني
مدلول كلمة من حتى يلزم عليه هذا المحذور بل صور فيه هذا الاعتبار فقط واجاب عنه بعض المحشين بان مدلول من مدلول الابتداء من حيث انه
ضيف الى السير والبصرة وليس افراد الابتداء الا حصصا وليس لها افراد حقيقية اورد عليه انه لو كانت جزئيات الابتداء التي هي معنى من حصصا

على مفهوم الابتداء الكلي لكان من الاعلى معنى مستقل بالمفهومية يتضمن ضرورة تحقق المفهوم الكلي في ضمن حصصه فلا يصدق عليه تعريف
الحرف بل تعريف الاسم اذ معنى في نفسه في قوله ما دل على معنى في نفسه اعم من ان يكون مطابقيا او تضمنيا فالاولى ان يقال ان ذلك الكلي ايضا
ليست حصة المفهوم الابتداء بل مفهوم الابتداء عرضي لها فيلزم المخالفة بين هذا القول وبين ما ذكر في قوله والحاصل الخ الا ان يقال
في التوفيق ان لفظ الابتداء قد يعبر به عن المعنى الكلي وقد يعبر به عن الجزئيات ففي قوله الابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا الخ يراد فيه المفهوم
الكلي وفي قوله اذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة يراد منه المفهوم الحرفي الغير المستقل فيندفع المخالفة ويكون هذا الكلام
موافقا لما ذكر في قوله والحاصل قوله قصدا بان يتوجه العقل اليه في نفسه وهو منصوب على المصدرية اي ملاحظة قصدية او على الحال
اي حال كونه مقصودا او ملابسا باعتبار الذات او منصوب على التميز اي بطريق القصد او بالذات عطف تفسيري لقوله قصدا لكان معنى
مستقلا بالمفهومية اي لا احتياج في مفهوميته الى متعلق حاصله ما قال في بعض الحواشي من ان الابتداء ان اخذ مطلقا كان معنى مستقلا وان اخذ
متعلقا بمتعلق مخصوص كالسير والبصرة فله اعتباران احدهما ان يلاحظه العقل من حيث انه مفهوم من المفهومات يتوجه اليه بالقصد فيكون مفهوما مستقلا
يصلح لان يحكم عليه وبه ويعبر عنه بابتداء سير البصرة وثانيهما ان يلاحظه العقل من حيث هو حالة لذلك المتعلق وجعله آلة لتعرف حاله
بكون المتوجه اليه قصدا ذلك المتعلق وهو بهذا الاعتبار لا يستقل بالمفهومية ولا يصلح لان يحكم عليه وبه فمعنى من ليس الابتداء المطلق ولا المخصوص
المأخوذ بالاعتبار الاول لا يصلح ان يقع محكوما عليه وبه قطعا لانه لا شك في ان المفهوم المستفاد منه في قولك سرت من البصرة الى الكوفة
الذي يتعين منه لا يصلح شئ منهما فتعين ان يكون معناه الابتداء الخاص باعتبار الثاني وهو معنى لا تحصيل ذهنا ولا خارجا الا بجعله آلة لملاحظة
ووسيلة الى تعريف حال الطرفين في ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية الا ترى ان الاستقلال وعدمه صفتان للملاحظة فاذا لوحظ الشئ بحاله
الاستقلالي يكون مستقلا واذا لوحظ من حيث كونه مرآة لغيره يكون غير مستقل ولازمه تعقل متعلقه وهو منه الابتداء لانه لابد للابتداء منه فيكون التوجه
اليه بالقصد هو الابتداء ويكون المتعلق متوجها اليه تبعا بملاحظة حيث لا يكون بدونه كرؤية المرآة اذا كان المقصود رؤية الصورة ومشاهدتها
او رؤية المرآة ليست مقصودة بالذات بل هي آلة لمشاهدة الصورة اجمالا وتبعا حتى يكون حالة اجمالية في الذهن وهذا الدفع لما يقال
من ان تعقل المتعلق لازم في الابتداء المطلق ايضا لانه يلزم الابتداء من الشئ فتعقل الشئ لازم له الا ان لزوم التعقل الاجمالي غير مضر في المعنى
الاسمي انما المضر ان يكون تعقله موقوفا على تعقل الغير بخلاف ما اذا كان مدركا والمراد انه يكفي ذكر متعلقه اجمالا وتبعا ولا يلزم ذكره تفصيلا
ما ساقه كما لا يخفى ذلك في الحرف كذا في بعض الحواشي من غير حاجة الى ذكره لان المتعلق بالاجمالي بالذي لا يتصور الابتداء بدونه
وهو شئ ما مفهوم من لفظ الابتداء بطريق الالتزام ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كتعقله ملحوظا
ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا يحتاج الى ذكر متعلقه لا لفهم معنى الابتداء بل لفهم ذلك المتعلق بضم كلمة اخرى بل يدل عليه وهو اي
الابتداء بهذا الاعتبار اي باعتبار انه ملحوظ قصدا ولزم تعقل متعلقه اجمالا مدلول لفظ الابتداء فقط اهم فعل معنى بانه وكثيرا ما العبد بالفاء

بالغاية تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا عرفت ان الابتداء الملحوظ بالذات معنى لفظ الابتداء فانه عود

فان قلت الحصر المستفاد من قوله فقط ممنوع لجواز ان يدل لفظ آخر ايضا على هذا المعنى كلفظ الاول قلت ما لحظ اشتقاقي بالنسبة الى

انه مدلول لفظ الابتداء ولا يمكن ان يكون مدلول من آحاد المفرد من جهة فقط انه لا يحتاج الى امر آخر في كونه دالا عليه وقوله لا حاجة في الدلالة

بيان له فلا حاجة في الدلالة عليه اي في كون لفظ الابتداء دالا على ذلك المعنى الملحوظ بالذات الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل

على متعلقه يعني لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه ولا حاجة للمتكلم في الدلالة عليه فيكون الدلالة من قوله على كونه لا يقع انه يلزم

تعليل الشي بنفسه لانا نقول محل نفي من قوله استقلاله في قوله الدليل لا يلزم وهذا اي كون المعنى ملحوظا بالذات متوجها اليه بالقصد معتبرا لاجل

الذات لا لغيره ما هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه يعني ان ليس مرادهم بكون المعنى اي معنى الاسم والفعل

في نفس الكلمة ان مدلولهما مدلول الكلمة لان كون مدلولهما مدلول الكلمة من الامور البينة لا يحتاج الى البيان مع ان مفهوم الحرف ايضا

مفهوم الكلمة فلا وجه لتخصيص الاسم والفعل بذلك بل معنى ان كل واحد من الاسم والفعل اذا انتقل الى ذهن السامع انتقل معناها المعنى

اليه فكان قالب الكلمة كظرف اذا انتقلت انتقلت بما فيه فيكون معنى التعريفين الاسم والفعل كلمتان تدلان على معنى ينتقل الذهن اليه

عند انتقالهما اليه وحدهما واذا شابه الكلمة بالظرف باعتبار [illegible] ما فيها بنقلها صح نسبة الكلمة الى المعنى بكلمة في وقيل ان المعنى ثابت

في نفس الكلمة اذا كان مفهوما منها من غير كلمة اخرى مع ما يقال من ان للحرف معنى كائنا في غيره فليس معناه ان المعنى الحرفي مدلول الغير

بل انه لما لم ينتقل اليه الذهن عند انتقال الحرف وحده كان الحرف كظرف خال عن المظروف فلا يصح ان ينسب اليه بكلمة في ويصح نسبته الى الغير

بكلمة في بظهور ذلك المعنى عند حصوله وكانه حاصل فيه ولا يخفى عليك انه لو حمل كلمة في معنى الباء صح التعريفان من غير احتياج لتصحيح

الظرفية الى امثال هذه التكلفات البعيدة من الفهم الغير اللائق بمقام التعريف خصوصا بالنسبة الى المبتدي مع انه ليس في عبارة الشيخ

قدس سره ما يحوجنا الى اعتبارها فتدبر واذا لاحظه اي الابتداء العقل من حيث هو حالة اي من حيث انه صفة السير بالقياس الى البصرة وهو كونه

مبتدأ ومن حيث انه صفة المتكلم بالقياس الى السير والبصرة وهو كونه مبتدأ بكسر الدال بين السير والبصرة مثلا اي باعتبار انه رابطة بينهما

ملحوظة تبعا لهما موجب لانكشاف احدهما بالقياس الى الآخر لا من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة فانه بهذا الاعتبار

معنى اسمي ملحوظ في ذاته ونسبته الى السير والبصرة ملحوظة تبعا على قياس النسبة بين المحكوم عليه والمحكوم به فانها من حيث انها قائمة بالطرفين

ملحوظة تبعيتها لا يمكن حصولها في الذهن وحدها مدلولة للرابطة بخلاف ما اذا لوحظت في حد ذاتها وجعلت قيامها بالطرفين آلة

لملاحظتهما فانه يكون مدلولا اسميا يدل عليها بقولنا النسبة التي بين الطرفين ويصح ان يكون محكوما عليها وبها كذا قيل وجعله آلة لتعرف

حالهما اي واسطة لمعرفة حالهما فانه حالهما هو الابتداء المشار به منه فان السير لا يقع مبتدأ والبصرة لا يقع مبدأ منها الا بملاحظة النسبة الحرفية

بينهما كما لا يقع زيد قائم في قولنا زيد قائم مسندا ومسندا اليه الا بملاحظة النسبة الحرفية بينهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية يعني لا تلتفت اليه

على العموم الا تى آخره ان المقصود بالذات انكشاف ذلك المعنى وانما التفت اليه الذهن لكونه حالا من احواله لا انه حاصل في الذهن ضمن معنى آخر كالمدلول التضمني بالقياس الى المطابقي فلا يصح لان يكون محكوما عليه وبه لا يمكن ان تعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه لا يمكن ان تعقله السامع الا تعقل متعلقه بخصوصه ذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات لعم يم وضع من فان ما كان وضعه عاما لا يفيد تخصيصه بدون ضميمة وهي متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع في ضمير الغائب والتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة والى غير ذلك فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة هذه الضمائم كذا في بعض الحواشي ولا ان يدل عليه على صيغة المجهول والمراد منه المعنى اللغوي اي لا يمكن ان يكون المعنى الحرفي مدلولا عليه بذكر الحرف عند السامع الا بضم كلمة اخرى اليه اي متعلقه اي ذكر اللفظ الدال على المتعلق وهذا بحسب العادة للفهم بطريق السهولة والا يجوز فهم المعاني في نفسها من القرائن والاحوال فان قلت ان المناسب ان يقول بعد هذا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من قلت اكتفى بما ذكره من قوله وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لانه مفهوم منه قصدا لطلب الاختصار والحاصل اي حاصل قوله فالابتداء مثلا آه ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي فان قلت ان الحاصل خلاف المحصل فكيف يكون هذا الكلام حاصل الكلام الاول لان المحصول يدل على ان الابتداء امر واحد قد يلاحظه العقل قصدا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء وقد يلاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة من والحاصل يفيد ان الابتداء الكلي مدلول اسمي وجزئياته مدلول حرفي ولا شك ان الجزئيات مغايرة للكلي قلت ان جزئيات الابتداء جزئيات اضافية لكونها حصصا لمفهوم الابتداء لان المراد الابتداء من حيث انه عرض لخصوصية كونه حالة بين السير والبصرة مثلا وبتلك الخصوصية وتقييدها لا يصير جزئيا حقيقيا لاحتماله الوقوع على انحاء شتى والحصة هي الكلي باعتبار تقييده بخصوصية فصح ان الابتداء المطلق مدلول اسمي وان الابتداء من حيث انه حالة بين السير والبصرة مدلول حرفي مع كونه جزئيا اضافيا ايضا وقيل في التطبيق بين الحاصل والمحصول انه لم يصرح بان الابتداء في كلا القسمين واحد حقيقي بل قال ان الابتداء اذا لاحظه العقل قصدا الخ ونظر الى الابتداء باختلاف هذه الملاحظة تختلف كلية وجزئية ايضا وذلك لان الابتداء الذي وضع له لفظة من اذا لاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة وآلة لتعرف حالهما فهو معنى جزئي والمعنى الذي وضع لفظ الابتداء بازائه انما مطلق بغير النظر الى تلك الخصوصية فيكون معنى كليا بلا مرية فظهر ان تخالف الملاحظتين يوجب تخالف المعنيين كليا وجزئيا فصح ان يقع حاصل الكلام الاول ولفظة من موضوعة لكل واحد من الجزئيات المخصوصة المتعلقة لانه لا تستعمل الا في الجزئيات ومثل هذا الاستعمال امارة الوضع فان قلت انه يجوز ان يكون من موضوعة للابتداء مطلقا الا ان الواضع شرط استعماله في جزئياته فلا يثبت وضعها له قلت انه يلزم ان يكون كلمة من مستعملة في المعاني المجازية مع ترك استعماله في المعنى الموضوع له فيلزم ان يكون مجازا لا حقيقة له والقول بمثل ذلك مما لا ضرورة تدعو اليه من حيث انها حالات لمتعلقاتها الحالة هي النسبة والآلات لتعرف احوالها عطف تفسيري لقوله حالات واحوال

علم النحو

احوال المتعلقات هو كونها مبتدأ وبتدأ منها وقيل انه لا يجوز ان يكون لفظة من موضوعة لكل واحد من الجزئيات لان الجزئيات

غير متناهية واجيب بان ذلك عند من قال بالوضع العام والموضوع له الخاص بان يوضع اللفظ بازائه الجزئيات في ضمن

الكلي بوضع واحد لا باوضاع متعددة حتى يلزم كونها مشتركة لان المعتبر في الاشتراك تعدد الوضع ومن لم يعرف معنى هذا الوضع

وقع في حيص بيص من الفرق بين الحروف والاسماء اللازمة الاضافة بان الواضع اشترط ذكر المتعلقات في الحروف ولم يشترط

ذلك في تلك ويرد ان هذا الاشتراط مما لا فائدة فيه اصلا ولم يرد منهم نص في تلك الاشتراط بل يفهم ذلك من التزام ذكر تلك المتعلقات

في الحروف وذلك مشترك بينها وبين الاسماء اللازمة الاضافة كذا في بعض الحواشي ثم اعلم ان قولنا سرت من البصرة الى الكوفة يدل

على ان ابتداء المسافة التي وقع السير فيها البصرة وذلك يتصور على انحاء شتى لان البصرة يشتمل على هويات يتصور الابتداء من هويات

فكيف يكون معناها جزئيا وبالجملة المعتبر في المفهوم معنى حرفيا امران احدهما احتياجه في التعقل الى التعقل امر آخر وثانيهما كونه ملحوظا

تبعا لا بالذات ومجرد الاول غير كاف لان العنوانات كذلك كقولنا كل حي كذا فتامل اما كونه جزئيا حقيقيا فكلا كذا قيل وذلك المعنى لا

يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ليصلح ان يكون محكوما عليه به واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا

يصلح ان يكون محكوما عليها او بها لان المحكوم عليه به لا بد ان يكونا ملحوظا قصدا وبالذات والحروف لما كانت روابط بين الاسماء

والافعال فمعانيها تعلقات مخصوصة بين المعاني المستقلة آبية عن الالتفات اليها قصدا لان حال التعلقات من حيث انها تعلقات

بين الاطراف لا يمكن ملاحظتها قصدا وما يعبر بها من الابتداء والانتهاء والظرفية والتعليل والتاكيد والتقرير والاستفهام فهي من لوازم

تلك المعاني اذ لا بد في كل واحد منها ان يكون ملحوظا قصدا دليل لعدم كون الجزئيات محكوما عليها وبها والحاصل ان النسبة لا بد ان تكون

بين المحكوم عليه به فلا بد ان يكون كل واحد منهما ملحوظا قصدا وبالذات معتبرا في النسبة بينهما ولما لم يكن الجزئيات ملحوظة قصدا وبالذات

فلا يصح ان يكون محكوما عليها وبها التغير النسبة بينها لا يمكن ان تعتبر النسبة بينه وبين غيره لا يقال ان النسبة الحرفية معتبرة في مفهوم

الفعل فلهذا لا يقع معناه المطابقي محكوما عليه به لان المركب من المستقل وغيره غير مستقل فعلى هذا يلزم ان لا يقع شيء من الموضوع والمحمول

بل المقدم والتالي والقضايا محكوما عليه به لوجود النسبة بينها لانا نقول ان النسبة عند النحاة في الفعل بطريق التفصيل واشار اليه

السيد السند قدس سره في حاشية المطول كذا في بعض الحواشي بل تلك الجزئيات لا تعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة

احوالها وهذا معنى كون تلك الجزئيات التي هي معنى الحرف بحيث لا تعقل الا بذكر متعلقاتها هو المراد بقولهم اي النحاة ان الحرف

يدل على معنى في غيره والمراد بغيرها متعلقاتها وبكون المعنى في غيره انه معتبر لاجل غيره ملحوظ آلة لمعرفة غيره وبكونه في نفس الكلمة

انه معتبر لاجل ذاته لا لغيره هذا آخر ما تيسر لي في هذا المقام

بفضل الله الملك العلام

فہرست مباحث فوائد ضیائیہ